KDIPA
هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
KUWAIT DIRECT INVESTMENT PROMOTION AUTHORITY

التقرير السنوي

2021
2022

حضـرة صاحـب السمـو أمير دولـة الكويـت

الشيـخ نواف الأحمد الجابـر الصباح

حفظه اللّـه ورعاه

سمـو الشيـخ

مشعـل الأحمد الجابـر الصباح

ولي عهـد دولـة الكـويت

سمـو الشيـخ

أحمد نـواف الأحمد الصباح

رئيـس مجلـس الـوزراء

المحتويات

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة 15

كلمة مدير عام الهيئة 17

مقدمة 18
1. عام آخر من كورونا 18
2. ملخص تنفيذي 22

الفصل الأول 29
مجلس الإدارة
1. شؤون المجلس 32
2. شؤون الهيئة 32

الفصل الثاني 37
التقرير الإحصائي
1. الاستثمارات الجديدة الموافق عليها في السنة المالية 2021 / 2022 38
2. الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا 39
3. الأثر الاقتصادي 42

الفصل الثالث 49
العمليات الاستثمارية
1. خدمة المستثمرين 50
2. آلية تقييم الطلبات 50
3. اجراءات الترخيص والتعاون مع جهات الاختصاص 50
4. متابعة الكيانات الاستثمارية 53
5. متابعة المزايا الممنوحة من قبل الهيئة 54
6. الضبطية القضائية 54
7. الشركات والمكاتب المعتمدة 55
8. برنامج العمليات المقابلة «الاوفست» 55
9. المناطق الاقتصادية والحرة والقسائم التجارية 57
10 . مبنى الهيئة 58

الفصل الرابع 61
الأنشطة الترويجية
1. مشاركة في جولات ووفود رسمية 62
2. لقاءات مسؤولين ووفود 62
3. اجتماعات اللجان الثنائية والمجالس 62
4. مذكرات التفاهم 65
5. المشاركة في فعاليات 65
6. تنظيم فعاليات 66
7. استهداف المستثمرين 66
8. العلاقات الإعلامية 67
9 . الموقع الشبكي 70
10 . وسائل التواصل الاجتماعي 70
11 . العلاقات العامة 71

الفصل الخامس 95
الأنشطة التوعوية
1. شؤون اللجنة الدائمة 96
2. الدعم الفني 96
3. تحسين بيئة الأعمال 96
4. أنشطة أخرى 97
5. تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية (برنامج تعزيز) 97

الفصل السادس 99
الانشطة المساندة
1. الاستراتيجية 100
2. متابعة مشاريع الهيئة في الخطة الإنمائية 102
3. برنامج عمل الحكومة 102
4. تطوير القدرة البحثية (معلومات السوق) للهيئة 103
5. نظم إدارة الجودة والأداء المؤسسي 104
6. تنمية الموارد البشرية 105
7. الشؤون القانونية 108
8. نظم المعلومات 109
9. الشؤون المالية 109
10 . الشؤون الإدارية 109
11 . المراجعة الداخلية 112
12 . الخدمة العسكرية الوطنية 112

الفصل السابع 115
الاستدامة
1. تعريف الاستدامة 116
2. الهيئة والاستدامة 116
3. مراعاة مستهدفات الاستدامة لدولة الكويت 118
4. محطات الاستدامة في عمل الهيئة 119
5. الخطوة المقبلة 124

مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

الشيخ د. أحمد ناصر المحمد الأحمد الصباح
وزير الخارجية

محمد مخلف العنزي
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

وفاء أحمد القطامي
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

فيصل منصور صرخوه
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

مهند محمد الصانع
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

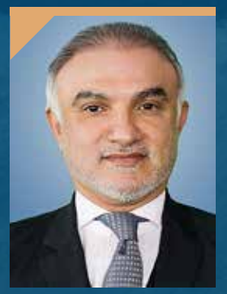

عبدالكريم تقي عبدالكريم
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

م. أحمد عبدالله المنفوحي
عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة

معالي الشيخ د. أحمد ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح

وزير الخارجية

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي السابع 2021 لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الذي يبين أهم الإنجازات التي تحققت خلال السنة المالية 2022/2021 في سياق أداء الهيئة لاختصاصاتها والمهام المناطة بها بموجب قانون إنشائها رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، إضافة إلى تكليفات مجلس الوزراء الموقر لها والقرارات ذات الصلة وتعديلاتها.

لقد عشنا عاماً آخر تحت مظلة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما استدعته من توالي الإجراءات والتدابير الحكومية للحفاظ على الصحة العامة والسلامة المجتمعية مع استمرار العزم على مواجهة تداعيات كورونا الاقتصادية والاجتماعية محلياً واقليمياً وتفعيل حيوية الدبلوماسية الاقتصادية لدعم الجهود الانسانية والتنموية في الساحة الدولية.

وقد حرص مجلس الإدارة في تشكيله الجديد على مواصلة مسؤولياته في متابعة رسم السياسات العامة للهيئة وتوجيه مسار أنشطة قطاعاتها التنفيذية في إطار الاختصاصات والتكليفات المنوطة بها لتعزيز جذب الاستثمار المباشر لتحقيق الأهداف التنموية للرؤية الوطنية 2035 في تنويع القاعدة الاقتصادية والنمو المستدام ودعم دور رائد للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وبناء المهارات الوطنية البشرية المبدعة.

وقد نتج عن مختلف الجهود والأنشطة الترويجية والاجرائية والتوعوية التي بذلتها الهيئة استقطاب تدفقات جديدة من الاستثمارات المباشرة إلى دولة الكويت رفعت حجم الاستثمارات المباشرة الموافق عليها تراكمياً منذ باشرت الهيئة عملها في 1 يناير 2015 وحتى 31 مارس 2022، إلى ما مجمله 1,309.8 مليون دينار كويتي شملت 67 كياناً استثمارياً تركزت في قطاع الخدمات وتصدرها نشاط نظم المعلومات وخدمات النفط والغاز والانشاءات والصحة.

وقد ارتفع الانفاق في الاقتصاد الوطني للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة (2015 – 2020) وفق المعايير المعتمدة لقياس الأثر الاقتصادي بنسبة 30.2% وبقيمة اجمالية بلغت ما يزيد على 690.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نتائج الفترة السابقة.

وأختتم بالتقدم بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام بأسمى آيات التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الاحمد الصباح كما أتوجه بالشكر إلى نائب رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة مقدراً جهودهم المتواصلة في تقديم التوجيه والرأي، والشكر موصول إلى مدير عام الهيئة وكافة العاملين بها على التزامهم بالمضي قدماً في تنفيذ مهام الهيئة وتمثيلها في مختلف المحافل وتكريس الجهود بما يصب في تحقيق تطلعات وطننا الغالي في التنمية المستدامة ويحقق الازدهار لكويت المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة مدير عام الهيئة

معالي الشيخ د. مشعل جابر الأحمد الصباح

يسرني أن أرفع لكم التقرير السنوي السابع لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر عن السنة المالية 2022/2021 والذي يبرز أهم ما أنجزته الهيئة خلال الفترة من 1 إبريل 2021 إلى 31 مارس 2022، والمتضمن لأول مرة فصلا خاصا بالاستدامة يعكس التزام الهيئة بمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وفي هذا السياق، وبالرغم من استمرار التداعيات الناتجة عن انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) وبروز سلالات متحورة جديدة من الفايروس، سجلت الهيئة خلال فترة التقرير استقطاب استثمارات مباشرة واردة جديدة بلغ حجمها 106,184,041 دينارا كويتيا وشهدت دخول استثمارات لأول مرة في نشاط التأمين، كما عززت جهودها في التحول الرقمي نحو بيئة عمل «لا-ورقية» باستخدام مختلف التقنيات الرقمية ووسائل الاتصال المرئي والتطبيقات الإلكترونية للحفاظ على التواصل وتقديم الخدمات وتوفير التسهيلات للمستثمرين القائمين والمحتملين وتعزيز التنسيق مع شركائها من الجهات الحكومية المعنية مع الحرص على استمرارية أنشطتها الترويجية للتعريف بملامح بيئة الاستثمار في دولة الكويت والفرص الاستثمارية المتاحة في إطار الأهداف التنموية للرؤية الوطنية لدولة الكويت 2035.

وفي السياق أشير إلى حدثين مهمين شهدتهما الهيئة خلال فترة التقرير تمثلا بالمشاركة ضمن جناح دولة الكويت الرسمي في معرض أكسبو2020 دبي طوال فترة عقده من أكتوبر 2021 إلى نهاية مارس 2022، قامت خلالها الهيئة بممارسة دورها بما يتسق مع عنوان «الاستدامة» التي سمي بها الحيز الذي شغل جزءا منه جناح دولة الكويت في المعرض.

وقد تمثل الحدث الآخر في فوز الهيئة بمقعد المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) في اللجنة التوجيهية للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار المباشر (وايبا)، بما يعزز دورها الإقليمي في تفعيل الأنشطة الترويجية وتوسيع قنوات الدبلوماسية الاقتصادية وتبادل الخبرات وفتح آفاق جديدة للعمل الإقليمي المشترك.

وختاماً، أتقدم بعميق التقدير لمعالي الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة شاكراً لهم دعمهم المستمر وتوجيهاتهم المقدرة، كما أتقدم بالشكر لإخواني وأخواتي من العاملين في الهيئة على التزامهم في أداء مهامهم وتطوير قدراتهم وحرصهم على العمل ضمن روح الفريق الواحد واضعين أمام أعينهم مصلحة الوطن ومراعين ضرورات التكيف مع المستجدات المتسارعة في عصر الثورة الصناعية الرابعة ومرحلة ما بعد جائحة كورونا من أجل النهوض بوطننا الغالي نحو مستقبل أكثر استدامة واشراقاً.

والله ولي التوفيق،،،

مقدمة

1. عام آخر من كورونا

شهدت فترة التقرير السابع لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2022/2021 استمرار تأثير تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والمتحورات الناتجة عنه والتي أثرت على الأوضاع العامة في البلاد من خلال مختلف التدابير والاشتراطات الصحية التي اتخذها مجلس الوزراء بموجب توصيات اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا والتي كانت تراجع القرارات المتخذة تكراراً على ضوء إعادة تقييم الوضع الوبائي في البلاد بعد الانتشار السريع والواسع لفيروس كورونا والمتحورات الجديدة منه، ودعوة مجلس الوزراء تكراراً لكافة المواطنين والمقيمين لمواصلة الالتزام بالإرشادات الصحية والاقبال على أخذ اللقاحات والجرعات التعزيزية. وقد شهدت نهاية فترة التقرير عودة الحياة الطبيعية والعمل بنسبة 100% وفتح كافة الأنشطة والسماح بالتجمعات اعتباراً من تاريخ 13 مارس 2022.

فعلى صعيد التدابير والاشتراطات الصحية والإجراءات الوقائية، اتخذ مجلس الوزراء الموقر عددا من القرارات خلال فترة التقرير تراوحت بين التشدد والتخفيف في هذه التدابير والاشتراطات الصحية والإجراءات الوقائية بناءً على توصيات اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا حسب حالة الوضع الوبائي في البلاد وخارجيا، اذ تم تطبيق حظر التجول الجزئي خلال الفترة من 8 - 22 إبريل 2021 وانهائه اعتباراً من تاريخ 12 مايو 2021، مع إغلاق كافة الأنشطة التجارية. وتم تحديد نسبة العاملين في مقار العمل العام والخاص بما لا يتجاوز 60% اعتباراً من تاريخ 17 مايو 2021. كما تقرر عدم السماح بالسفر إلى خارج البلاد للمواطنين مالم يكونوا محصنين وفق اللقاحات المعتمدة مع تحديد الفئات المستثناة اعتباراً من تاريخ 22 مايو 2021. ثم أعلن عن فتح دخول الأجانب إلى الكويت بشرط تلقي اللقاح المعتمد واجراء فحص PCR اعتباراً من 1 أغسطس 2021. وتمت الموافقة على إقامة المعارض والأنشطة ذات الطابع التجاري المرخصة في المناطق الخارجية المفتوحة وفق الاشتراطات الصحية لوزارة الصحة اعتباراً من 17 أكتوبر 2021 . وأعلن عن عودة العمل بالمطار بكامل طاقته الاستيعابية والسماح بمعاودة إصدار سمات دخول لدولة الكويت (فيزا) بكافة أنواعها للمحصنين باللقاح المعتمد لدى دولة الكويت مع الالتزام بشروط وضوابط المسافرين القادمين إلى دولة الكويت اعتباراً من تاريخ 24 أكتوبر 2021.ولكن بعدها تمت دعوة المواطنين والمقيمين الى الحذر باقتصار السفر لحالات الضرورة فقط اعتباراً من تاريخ 20 ديسمبر 2021. كما طلب من القادمين إلى الكويت إجراء فحص PCR قبل الوصول بـ 48 ساعة واعتبار كل من مضى 9 شهور على تلقيه الجرعة المكتملة والمعتمدة من اللقاح غير مكتمل التحصين ما لم يتلقى الجرعة التنشيطية اعتباراً من تاريخ 2 يناير 2022. وتقرر تحديد نسبة عدد العاملين في مقار العمل الحكومية بما لا يتجاوز 50% اعتباراً من تاريخ 12 يناير 2022 واقتصار عقد الاجتماعات وتنفيذ الخدمات الحكومية عن طريق تقنية الاتصال المرئي ودعوة القطاع الخاص لتخفيض عدد العاملين في مقار العمل إلى الحد الأدنى. ثم تم إيقاف العمل بكل من منصة (كويت مسافر) لتسهيل إجراءات المسافرين ومنصة (بالسلامة) للعمالة المنزلية ونظام (منى) لاعتماد المختبرات الخارجية الخاصة بإصدار شهادات PCR اعتباراً من تاريخ 23 فبراير 2022. وأخيرا تم الإعلان عن عودة نظام الدوام الرسمي المعتاد في كافة الجهات الحكومية بنسبة 100% اعتباراً من يوم الأحد الموافق 13 مارس 2022 وإعادة عقد الاجتماعات والمؤتمرات والدورات الداخلية حضورياً.

أما على صعيد الإجراءات الاقتصادية المتخذة لدعم قدرة دولة الكويت على مواجهة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) والتكيف مع المستجدات، تم اتخاذ عدد من القرارات لدعم الجهود الوطنية لتحقيق الاستدامة والنمو بمرونة وسلاسة خاصة للحقبة المقبلة لما بعد كورونا، فقد طرح برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر (2021 /2022 ـ 2024 /2025) تحت شعار **(استدامه الأمان الاجتماعي برغم التحديات)** لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية والتنمية الاجتماعية والرعاية الصحية عبر تنفيذ برامج إصلاحية وإطلاق استراتيجيات وطنية تقابل التحديات الصحية للجائحة التي ما زال العالم يعاني من آثارها. كما تم توجيه كافة الجهات الحكومية بتخفيض الصرف وترشيد المصروفات بما لا يقل عن 10% من ميزانية السنة المالية (2021 /2022)، ورفع كفاءة تحصيل الديون الحكومية المستحقة، والحد من المعارض والمؤتمرات المحلية والخارجية والتدريب الخارجي والمهمات الرسمية والعلاج في الخارج. وكذلك تكليف اللجان الوزارية المختصة بمتابعة خطة تنفيذية سريعة لإنجاز المشروعات التنموية الكبرى لمعالجة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وتقديم تقرير بشأنها ووضع بند دائم في جدول أعمال مجلس الوزراء للاطلاع على ما يتم إنجازه. ومن ثم عقد سمو رئيس مجلس الوزراء لقاءا بقياديي الدولة بتاريخ 2 سبتمبر 2021 تحت عنوان **«الكويت ما بعد الجائحة»** لتدارس المسار الجديد في متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة وتسريع عجلة المشاريع التنموية لتنفيذ الرؤية الوطنية 2035 والتركيز على الأولويات المتعلقة بالالتزام بالتحول الرقمي وزيادة الخدمات الالكترونية وعدم تقديم معاملات ورقية من خلال تطبيق(سهل) الحكومي الموحد، وتحسين وضع الكويت في المؤشرات العالمية والمحافظة على سياسة الكويت المتزنة من خلال تدخلها الإنساني ورؤيتها بوضع حلول سلمية للصراعات. كما تم تكليف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لإعداد مؤشر يساهم في معالجة مواطن الخلل ووضع الحلول المناسبة، ويعزز من مواجهة الصدمات الاقتصادية في المستقبل استناداً إلى ورقة بنك الكويت المركزي حول « مؤشر التعافي الاقتصادي من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)».

أما على صعيد نشر النشاط التوعوي، فقد تم إعداد برنامج وثائقي يبين ويوثق دور الجيش الأبيض وتضحيات الشهداء والضحايا منهم تكريماً لدورهم وجهودهم المقدرة وليتذكر الأجيال القادمة كل التضحيات التي قدموها للحفاظ على المنظومة الصحية في دولة الكويت وسلامة المواطنين والمقيمين. كما تم إطلاق حملة توعية بعنوان «حماية نفسك ومن حولك»، وتكليف مركز التواصل الحكومي بنشر قائمة الدول عالية الخطورة بتفشي فيروس كورونا بشكل اسبوعي بالتنسيق مع وزارة الصحة. وإطلاق حملة توعوية تحت شعار « لماذا يجب أخذ الجرعة التعزيزية(الثالثة) من لقاح كوفيد-19؟» بعدة لغات لتشجيع أخذ الجرعة التنشيطية الثالثة للمواطنين والمقيمين.

وعلى صعيد تعزيز الأمن الغذائي، منحت اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا تسهيلات لإصدار سمات دخول لدولة الكويت للأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي من حيث تصاريح العمل وأذون الزيارة التجارية فيما يخص المزارع والمطاعم والتجهيزات الغذائية والمخابز وصيد وبيع الأسماك ومربي الدواجن والمواشي ومنتجي الألبان ومصانع وموردي المواد الغذائية ومراكز تسويق المواد الغذائية وشركات تعبئة المياه والمرطبات. مع التزام القادمين بأذن زيارة وتصاريح العمل بالاشتراطات الصحية الوقائية المطبقة. كما تم تكليف وزارة التجارة والصناعة بدراسة مدى إمكانية قيامها بمهام الإدارة والتنظيم والإشراف على المناطق التخزينية الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي الاستراتيجي في البلاد، وتكليف الهيئة العامة للاستثمار بدراسة جدوى تأسيس شركة حكومية لإنشاء وإدارة وتشغيل مناطق تخزينية استراتيجية وتكليف جهاز متابعة الأداء الحكومي بإعداد تقرير نهائي بشأن توفير مناطق ومواقع تخزينية استراتيجية.

وعلى صعيد دعم التحول الرقمي، شهدت دولة الكويت تسارعاً ملحوظا فاعلا في عملية التحول الرقمي والتوجه لاستخدام

التطبيقات الالكترونية في العديد من المجالات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لبناء كويت رقمية في كل مناحي الحياة خاصة في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا ومنها: تطبيق (هويتي) الذي أطلقته الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تطبيق مناعة (immune) للهواتف والأجهزة الذكية لوزارة الصحة للحصول على شهادة تطعيم كوفيد-19 الرقمية وتطبيق (كيو-أيت صحة Q8Seha) لتقديم الخدمات الصحية الإلكترونية، وتطبيق(CITRA Kuwait) للخدمات الإلكترونية للهواتف الذكية، وتطبيق (مسافر) وتطبيق (شلونك) للسفر لوزارة الداخلية، وإطلاق منصة (متى) المركزية لاستقبال المراجعين لدى الجهات الحكومية واطلاق مشروع التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية بدولة الكويت (تطبيق سهل)، تطبيق الطوابع الإلكترونية (e-Stamp) لتمكين المواطنين والمقيمين والشركات من سداد رسوم المعاملات بسهولة وسرعة وبطريقة آمنة. ومنصة (المرشد العقاري) التابعة لاتحاد العقاريين، التي تستعرض أكثر من 7000 وحدة استثمارية في سوق العقار بالكويت.

وعلى صعيد تطوير البيئة التشريعية، تم اعتماد عدة مشروعات القوانين ورفعها لحضرة صاحب السمو الأمير تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الأمة منها: مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا، مشروع قانون بشأن تأجيل أقساط القروض ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية. مشروع قانون بشأن التمويل العقاري للسكن الخاص، مشروع قانون بإصدار الخطة الإنمائية (2020 /2021 - 2024 /2025)، والموافقة على مشروع قانون ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي.

وعلى صعيد تعزيز دور الكويت الإنساني الدولي، كلف حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه معالي وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ممثلاً عن سموه بحضور القمة العالمية التي عقدت تحت عنوان (عالم واحد محصن) بتاريخ 2 يونيو 2021 بتنظيم من قبل حكومة اليابان والتحالف الدولي للقاحات (GAVI) لتعزيز التعاون المشترك والتضامن الدولي لدعم برنامج المبادرة العالمية(COVAX) والتي وصلت قيمة التزاماتها 9.6 مليار دولار لتنظيم عملية توفير 1.8 مليار جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19) للدول الأقل نمواً لضمان التوزيع العادل على جميع دول العالم. كما تم افتتاح المكتب الدائم لمنظمة الصحة العالمية بحضور المدير العام للمنظمة بتاريخ 27 يوليو 2021 لتعزيز العمل المشترك بين المنظمة ودولة الكويت في الفترة الاستثنائية للجائحة والعمل على تطوير الخدمات الصحية وتفعيل الاستراتيجيات الصحية. وقد أشاد مدير منظمة الصحة العالمية بدور الكويت الريادي في خدمة العمل الإنساني كونها أكثر الدول مساهمة ودعماً للمنظمة، ومن أول الدول استجابة لها في مواجهة الفيروس، وتقديم الدعم للمنظمة عبر سنوات عديدة مما مكنها من توفير أدوية مهمة لملايين من الناس في سوريا واليمن ولبنان والعراق ودول أخرى وأشاد بانخفاض عدد إصابات كورونا بالكويت. وكذلك حضر سمو رئيس مجلس الوزراء، ممثلاً عن حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه، اجتماعات الدورة (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ألقى خلالها كلمة دولة الكويت والتي تناولت أبرز القضايا الإقليمية والدولية بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتعليم وتأثيرها السلبي خاصة على الدول التي لديها خدمات أقل بتقنية المعلومات. وقامت وزارة الصحة الكويتية بالاستعانة بعدة طواقم طبية خارجية من دول خارجية صديقة لتعزيز قدراتها في الاستجابة الطبية. وقامت الكويت بإرسال أوكسجين ومكونات إغاثية إلى جمهورية الهند بصورة عاجلة إزاء الوضع الصحي المتدهور في جمهورية الهند جراء انتشار السلالة الجديدة المتحورة من فيروس كورونا والتي أسفرت عن زيادة معدلات الوفيات والإصابات.

الهيئة وكورونا

حرصت الهيئة على التقيد بكافة الاشتراطات الصحية والتدابير الوقائية المفروضة لضمان سلامة العاملين لديها وعملائها وشركائها وفق التعاميم الإدارية لديوان الخدمة المدنية، مع مواصلة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل التواصل مع المستثمرين القائمين والمحتملين والتعامل مع التحديات إن وجدت، وتوفير المعلومات والارشادات اللازمة، وقد اعتمدت في معظم فترة التقرير على التواصل عبر تقنية الاتصال المرئي واختصرت جهودها في تنظيم الفعاليات الميدانية وحضور الفعاليات والبرامج التدريبية الخارجية، ما عدا المشاركة في معرض اكسبو 2020 دبي، ومن ضمن هذه الأنشطة ندوة افتراضية نظمتها الهيئة للشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة لديها و نشر اعلان التوظيف لشركة روش للاتجار في الأدوية والمعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية والمرخص لها من قبل الهيئة لدعم أولوية تعزيز الأمن الصحي في البلاد ونشر فيديو ترويجي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لتبيان جهود دولة الكويت لتبني الاقتصاد الرقمي خاصة مع تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وفيديو ترويجي للرئيس التنفيذي لشركة هواوي الكويت والمرخص لها من قبل الهيئة تحدث فيه عن الخدمات التي قدموها وعملهم مع الجهات الحكومية ومشغلي الاتصالات في القطاع الخاص لتعزيز قدرتهم على العمل عن بعد أثناء الجائحة والمساعدة في إطلاق منصة عامة للتعلم عبر الانترنت وتوفير أنظمة للفيديو كونفرنس وتنمية المهارات الوطنية ودعم التحول الرقمي لدولة الكويت. ولدعم أولوية تعزيز الامن الغذائي، شاركت الهيئة في ندوة افتراضية حول التكنولوجيا الزراعية وملتقى افتراضي للأغذية كليهما بين المملكة المتحدة والكويت للتعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها في اضطراب سلاسل التوريد العالمية.

2. ملخص تنفيذي

تقدم هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التقرير السنوي السابع 2022/2021 للسنة المالية 2022/2021 استنادا إلى ما نصت عليه المادة (31) من قانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت فيما يخص إعداد التقرير السنوي والتقرير الإحصائي لتبيان أهم إنجازات الهيئة وأنشطتها ومشروعاتها التي قامت بها خلال السنة المالية المعنية على ضوء الاختصاصات والمهام الموكلة اليها لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة في إطار الرؤية الوطنية لدولة الكويت 2035. ورغم استمرار عام آخر من تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومتحوراتها في العالم وطول مدتها، إلا أن الهيئة عززت قدرتها على مواصلة العمل وتكييف الاستجابة على نحو فعال لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة، على ضوء التوجيهات والإرشادات الحكومية الصحية والأمنية، وشهدت فترة التقرير محطات سجلت الهيئة فيها إنجازات تتلخص في الفقرات التالية.

تغير تبعية الهيئة للوزير المختص، بموجب المرسوم الأميري رقم 13 لسنة 2022 بتاريخ 18 يناير 2022، إذ أصبحت الهيئة تابعة لمعالي وزير الخارجية كونه الوزير المختص الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة بينما كان معالي وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الوزير المختص بموجب مرسوم سابق.

تعيين مجلس إدارة جديد، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1213 لسنة 2021 بتاريخ 11 أكتوبر 2021، لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، وشمل القرار 3 أعضاء ممثلين للجهات الحكومية ذات الصلة بنشاط الهيئة و3 أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص بشئون الهيئة من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

مواصلة الاستجابة للتدابير المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلتزمت الهيئة بالاشتراطات الصحية والوقائية فيما يخص الأمور الإدارية والمالية واللوجستية وكذلك شؤون العاملين بها من حيث الإلتزام بنسب العمالة المقررة من قبل مجلس الوزراء وفقاً لتوصيات اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا، وانتهت الفترة بالعودة إلى تطبيق نسبة 100% بالحضور شخصياً .

تدفقات جديدة من الاستثمار المباشر الموافق عليه، استقطبتها الهيئة وبلغ حجمها 106,184,041 دينار كويتي وبالتالي سجلت حجم استثمارات مباشرة موافق عليها تراكمياً منذ باشرت الهيئة أعمالها في مطلع يناير 2015 وحتى نهاية مارس 2022 بما مجمله 1,309,864,786 دينار كويتي شملت 67 كياناً استثمارياً من 25 جنسية مختلفة، تصدرتها القارة الأوروبية بنسبة (64.9%)، ثم قارة آسيا بنسبة (23.7%)، وقارة أمريكا الشمالية بنسبة (10.1%)، وقارة أفريقيا بنسبة (1.2%) وقارة أوقيانوسيا بنسبة (0.1%)، قام 76.1% منها بتأسيس شركات كويتية والنسبة المتبقية توزعت على تأسيس أفرع للشركات الأجنبية في دولة الكويت (22.4%) ومكتب تمثيل (1.5%).

106,184,041 د.ك.
حجم الإستثمار

1,309,864,786 د.ك.
حجم الإستثمار التراكمي

67 كياناً استثمارياً

25 دولة مختلفة

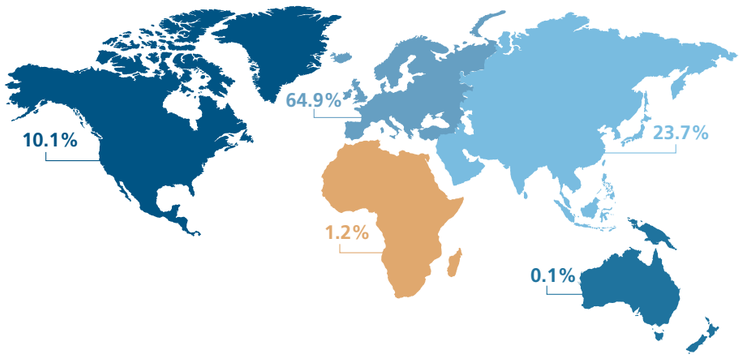

استمرار تركز الأولوية القطاعية للاستثمارات المباشرة الموافق عليها تراكمياً في قطاع الخدمات بنسبة (99.64 %) والنسبة المكملة في القطاع الصناعي. وقد حافظ نشاط نظم المعلومات على تصدره بنسبة (32.3%)، يليه خدمات النفط والغاز (29.1%)، ثم خدمات الإنشاءات (16.7%)، وشهدت استثمارات مباشرة لأول مرة في نشاط التأمين خاصة بعد إقرار قانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين في دولة الكويت ولائحته التنفيذية، كأول عمل تشريعي متكامل معني بقطاع التأمين في دولة الكويت، .بينما توزعت النسبة المتبقية على خدمات الصحة، التدريب، الطاقة، الاستشارات، الكهرباء والماء، خدمات ترفيهية، بحوث السوق، البيئة، والطيران.

قطاع الخدمات

99.64%

خدمات نظم المعلومات	النفط والغاز	الانشاءات
32.3%	29.1%	16.7%

توزعت النسبة المتبقية على خدمات الصحة، التدريب، الطاقة، الاستشارات، الكهرباء والماء، خدمات ترفيهية، التأمين، بحوث السوق، البيئة، والطيران

مواصلة إجراءات منح المزايا بالموافقة على منح 20 شهادة إعفاء ضريبي مقابل الأداء للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة وفق التزامها بمعايير آلية الإعفاء الضريبي المعتمدة بين الهيئة بالتعاون مع وزارة المالية، كما تم إصدار شهادة إعفاء جمركي لكيان استثماري واحد.

20 شهادة إعفاء ضريبي

مقابل الأداء للكيانات الاستثمارية

تنامي الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار المباشر في الاقتصاد المحلي للكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت تشغيل عملياتها من خلال خلق **71 فرصة عمل مباشرة للعمالة الوطنية** في مختلف المجالات والمستويات الإدارية وتنظيم أكثر من 300 برنامج تدريبي **لتنمية رأس المال البشري للعمالة الوطنية** استفاد منها ما يزيد على 440 شخصاً، والمساهمة في **نقل وتوطين التكنولوجيا** ودعم جهود البحث والتطوير العلمي في مجال نماذج الأعمال الجديدة لشبكة الجيل الخامس في الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وهندسة البرمجيات، وتطبيقات الفحص التشخيصي الالكتروني لمحركات السيارات، ومنصة اختبار المحركات في حقول النفط، واختبار كابلات الطاقة ذات الجهد العالي، والاختبارات التشخيصية الطبية، وتحسين طرق تشغيل محطات الطاقة الحرارية الشمسية، ودراسة تقنيات التهجين في الموقع للكشف عن موقع تسلسل الحمض النووي المحدد على الكروموسومات أو الأنسجة لفهم تنظيم ووظيفة الجينات، **ودعم المحتوى المحلي** من خلال الدخول في عقود استشارات وأعمال صيانة ودعم في نشاطي الطيران والبنوك، **وأنشطة المسؤولية الاجتماعية** من خارج نطاق أعمال الكيانات الاستثمارية الرئيسي في مجالات الحفاظ على البيئة ودعم الشباب الكويتي في ريادة الأعمال ودعم الفعاليات.

71 فرصة عمل مباشرة للعمالة الوطنية

أكثر من **300** برنامج تدريبي لتنمية رأس المال البشري للعمالة الوطنية

استفاد منها ما يزيد على **440** شخصاً

ارتفاع الأثر التراكمي للاستثمار المباشر في الكويت إذ أنه وفق التقرير الثالث لقياس الأثر التراكمي للاستثمار المباشر وفق منظور الإنفاق، ارتفع إنفاق الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت التشغيل في الاقتصاد الكويتي وفق المعايير المعتمدة خلال الفترة من 2015 - 2020 بنسبة 30.2% وبلغ ما مجمله 690,472,415 دينار كويتي توزعت بنسبة 72.35% على الإنفاق على المكون المحلي من سلع وخدمات ثم الإنفاق على الأجهزة والمعدات التكنولوجية المتقدمة بنسبة (22.2%) وبنسب أقل الإنفاق على رواتب العمالة الوطنية (2.9%) والضرائب والرسوم الحكومية (2.24%) وأنشطة المسؤولية الاجتماعية (0.16%) والبرامج التدريبية (0.15%) على التوالي.

متابعة تقديم الخدمات المطلوبة للمستثمرين القائمين والمحتملين من خلال الالتقاء مع 230 مستثمراً قائماً ومحتملاً واستلام 27 طلباً مبدئياً من مستثمرين محتملين و814 بريداً الكترونياً تمت الإجابة على ما جاء بها من تساؤلات وتقديم التوضيحات المطلوبة، واستلام 20 شكوى ومقترحاً واحداً تم التعامل معها من خلال 326 إجراء شملت اجتماعات عبر الاتصال المرئي واتصالات هاتفية وبريد الكتروني ومخاطبات ومذكرات الكترونية للجهات الحكومية المعنية. كما استكملت المرحلة الثانية لتطوير إجراءات العمل بهدف تحقيق الاستجابة المباشرة والسريعة في التعامل مع الشكاوى والمقترحات لتعزيز رضا العملاء.

معايير قياس الأثر الاقتصادي

الإنفاق على رواتب العمالة الوطنية	الانفاق على البرامج التدريبية للعمالة الوطنية بأنواعها	الانفاق على الأجهزة والمعدات التكنولوجية المتقدمة	الانفاق على دعم المكون المحلي (سلع)	الانفاق على دعم المكون المحلي (خدمات)	الانفاق على الضرائب والرسوم الحكومية	الانفاق على أنشطة المسؤولية الاجتماعية
20,330,776.8	1,031,003.95	153,403,554.37	126,634,650.88	372,484,412.19	15,455,733.89	1,132,283.01
				499,119,063.07		
690,472,415 دينار كويتي						
2.90%	0.15%	22.20%	18.35%	54.00%	2.24%	0.16%
				72.35%		
100.00%						

أنشطة مركز خدمة المستثمرين

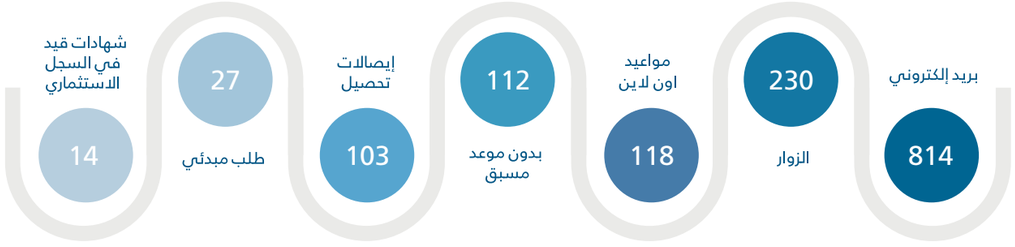

مواصلة تعزيز قنوات التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص الحكومية المعنية لتسهيل إنجاز المعاملات واستكمال الإجراءات المطلوبة للعملية الاستثمارية وخاصة في ظل ظروف الجائحة من خلال إجراء 393 اجتماعاً ولقاء عمل ومراسلات مع ما يزيد عن 31 من جهات الاختصاص الحكومية. كما قام فريق الهيئة المتواجد في مركز الكويت للأعمال التابع لوزارة التجارة والصناعة خلال فترة التقرير بتسهيل استصدار التراخيص التجارية للكيانات الاستثمارية.

إجراء 393 اجتماعاً ولقاء عمل ومراسلات مع ما يزيد عن 31 من جهات الاختصاص

تحديث القائمة المعتمدة للشركات والمكاتب الاستشارية من قبل الهيئة لما مجمله 41 شركة ومكتب استشاري متاح لتمثيل الكيانات الاستثمارية في تعاملها مع الهيئة. وقد تمت دعوتهم للمشاركة في ندوة جمعتهم مع الشركات المتقدمة وفقاً لقانون رقم 116 لسنة 2013 وعددا من المسؤولين من الهيئة والجهات الحكومية المعنية لاطلاعهم على المستجدات. كما تم ارسال الاستبيان السنوي الثالث لتقييم رضائهم بهدف متابعة تطوير الخدمات التي يتلقوها من الهيئة.

متابعة رصد بيانات الاستثمار المباشر مع 35 كيان استثماري مرخص له باشر التشغيل الفعلي وتم استلام البيانات من قبل 12 كيان استثماري منها بنسبة استجابة بلغت نحو 34% بالمعدل، في نماذج «استبيان المسح المنسق للاستثمار المباشر» لصندوق النقد الدولي المستخدم في إعداد بيانات ميزان المدفوعات لدولة الكويت.

تنفيذ الدور الرقابي للهيئة، إذ تم ارسال إنذارات أولية بموافقة مجلس الإدارة لـ 26 كياناً استثمارياً مرخصاً له وحرمان كيان استثماري مرخص له واحد من ميزة الإعفاء الضريبي نفاذاً لحكم مادة 32 من قانون رقم 116 لسنة 2013 ، لمخالفتهم اشتراطات الترخيص الاستثماري.

استكمال تنفيذ التزامات الأوفست بالأفراج عن كفالتين مصرفيتين لشركتين استوفيتا التزامهما باستكمال مشاريع الأوفست التنموية. كما تم تسييل كفالة مصرفية كإجراء جزائي لعدم التزام أحد الشركات بتنفيذ التزام الأوفست الخاص بها من خلال قيام الهيئة بمتابعة والاشراف على استيفاء التزامات الأوفست القائمة وفق نظام الأوفست الموضوع ودليل الخطوط العريضة لإجراءات الأوفست رقم (9) – 2007 والقرارات ذات الصلة.

تنفيذ مشاريع المناطق الاقتصادية والحرة والقسائم التجارية بحصول الهيئة على اعتماد تقرير المخطط الهيكلي لمنطقة العبدلي الاقتصادية وصدور قرار مجلس الوزراء بتكليف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لطرحها كمزايدة علنية مباشرة، واستكمال الهيئة لإجراءات طرح وترسية مناقصة مشروع أعمال تطوير المخطط الهيكلي وتصميم البنية التحتية لمنطقة الوفرة الاقتصادية من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة وتوقيع العقد مع المكتب الاستشاري الفائز، واستمرار تنسيق الهيئة بشأن مشروع مدينة النعايم الاقتصادية مع الهيئة العامة للصناعة بشأن امكانية طرح المنطقتين الخاصتين بهما معاً، وتنسيق الهيئة مع وزارة الخارجية الكويتية للحصول على ملاحظات اللجنة الكويتية-السعودية المشتركة على موضوع طرح منطقة النويصيب الحرة.

تعزيز التعاون بين الهيئة ووزارة الخارجية لتوحيد جهود الدبلوماسية الاقتصادية والترويج لدولة الكويت وجذب الاستثمار المباشر:

- بمشاركة الهيئة في الوفد الرسمي المرافق لمعالي وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إلى جمهورية قبرص وجمهورية الصين الشعبية.
- حضور 15 اجتماعاً تنسيقياً ودورياً لاجتماعات اللجان الثنائية والمجالس المشتركة واللجان الوزارية العليا مع دول شقيقة وصديقة أجنبية وعربية تدخل معها دولة الكويت في علاقات ثنائية وضمنها:
  - الجولة الخامسة لأعمال الاجتماع الوزاري للحوار الاستراتيجي الكويتي – الأمريكي.
  - الاجتماعين السابع عشر والثامن عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية.
  - الاجتماع الأول للحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية.
- متابعة المستجدات الدولية بشأن تطوير إطار دولي واتفاق متعدد الأطراف بشأن «تيسير الاستثمار من اجل التنمية» في إطار منظمة التجارة العالمية.

اضافة دخول الهيئة في عضوية الفريق الوطني لتعزيز التعاون المالي والتجاري والاستثماري المشكل بمبادرة من معالي وزير الخارجية، وقيامها بتنظيم ورشة تعريفية لموظفي ومسؤولي قطاع الشؤون الاقتصادية لدى وزارة الخارجية للتعريف بدور

الهيئة وشرح الإجراءات المتبعة والقوانين ذات الصلة واستعراض آخر التطورات في مناخ الاستثمار في دولة الكويت.

تنامي مذكرات التفاهم لتشجيع الاستثمار المباشر إذ قامت الهيئة بتوقيع مذكرة تفاهم مع مكتب أبو ظبي للاستثمار وبذلك أصبح عدد مذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة مع نظرائها 12 مذكرة شملت المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية كوريا الجنوبية، وجمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية تركيا، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اللبنانية.

تعزيز الدور الإقليمي للهيئة من خلال فوزها بمقعد المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة التوجيهية للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار(WAIPA) للفترة 2021-2023 خلال اجتماع الجمعية العمومية للرابطة الذي عقد على هامش مؤتمر الاستثمار السنوي الخامس والعشرين لوايبا بتاريخ 20 أكتوبر 2021.

المشاركة الفاعلة في معرض أكسبو 2020 دبي، ضمن مجموعة الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني المشارك في جناح دولة الكويت في منطقة الاستدامة. وقد وضعت الهيئة خطة متكاملة للمشاركة وحددت الأهداف ومعايير الأداء وخصصت الميزانية واختارت فرق الهيئة المشاركة وصممت مخطط الموقع المخصص للهيئة في جناح دولة الكويت، وتم ارسال دعوات للمستثمرين لزيارة جناح الهيئة في إكسبو 2020 دبي. واستخدمت الهيئة أجهزة محمولة للتواصل وتسجيل المعلومات واللقاءات التي شارك بها فريق الهيئة بصورة مركزية لتسهيل متابعتها بصورة رقمية (لا-ورقية). ومن خلال هذه المشاركة حققت الهيئة عدة نتائج إيجابية شملت عقد أكثر من 170 فعالية منها 30 لقاءً ثنائياً مع شركات ومسؤولي حكومات أجنبية، وحضور 45 ندوة وزيارة 95 جناحاً، وتسجيل 494 مستثمراً محتملاً، وإجراء 9 لقاءات مع مستثمرين محتملين، و12 لقاء مع جهات رسمية في جناح دولة الكويت، و9 لقاءات مع ممثلي دول في إطار مذكرات التفاهم في مجال تشجيع الاستثمار المباشر إضافة الى المشاركة في جلسة مائدة مستديرة بين الكويت والمملكة المتحدة، وحضور منتدى استثماري عقد في جناح الهند. وحصلت الهيئة على زيادة الانتشار في وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة تتجاوز 20%، وارتفع عدد الزوار الجدد للموقع الشبكي للهيئة وشهدت مشاركة الهيئة في معرض اكسبو 2020 دبي تغطية إعلامية متسعة من خلال قنوات الاعلام المحلي والإقليمي والعالمي.

تأطير آليات التعاون مع جهات الاختصاص الحكومية إذ تم توقيع مذكرة تعاون مشترك مع الهيئة العامة للبيئة لتعزيز المجال البيئي، وأعدت 5 مشاريع لمذكرات تعاون بين الهيئة مع كل من الهيئة العامة للصناعة بشأن منطقة النعايم الاقتصادية والهيئة العامة للغذاء والتغذية لتعزيز الأمن الغذائي، ومع وزارة المالية لتبادل البيانات والمعلومات، ومع وزارة الاعلام لتنسيق الجهود الاعلامية، ومع الهيئة العامة للقوى العاملة لدعم العمالة الوطنية. أما في إطار **تفعيل مذكرات التعاون الموقعة مع جهات الاختصاص،** فقد عقد اجتماع مع مؤسسة البترول الكويتية لبحث آليات تأهيل الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة للدخول في مشاريع المؤسسة.

توسيع مشاركة في الاستبيانات الدولية، اذ قامت الهيئة بالإجابة على 4 استبيانات دولية شملت:

- استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.
- استبيان منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) بشأن اتفاقيات الاستثمار الدولية وقوانين الاستثمار ا لو طنية .
- واستبيان الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لتقييم تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية وتعامل هيئات تشجيع الاستثمار مع الجائحة والاستعداد لمرحلة التعافي.
- استبيان آخر من الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) لتقييم دور هيئات تشجيع الاستثمار في تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 8 (SDG#8) الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام.

توسيع الأنشطة الترويجية للهيئة التقليدية والرقمية للتعريف بدور الهيئة في جذب الاستثمار المباشر ومزايا الاستثمار في دولة الكويت منها إعلان في مطبوعة مجموعة أكسفورد بزنس جروب OBG وتقرير مع شركة بلومبيرغ الإعلامية المتخصصة Bloomberg ومقابلة في مجلة جلوبال فاينانس Global Finance وإطلاق حملة إعلانية جديدة عبر قنوات التواصل الاجتماعي ومحرك جوجل Google وتنفيذ الفيديوهات الترويجية لعدد من شركاء الهيئة من الشركات المرخص لها من قبل الهيئة استعرضوا فيها تجربتهم في دولة الكويت والفرص المتاحة، وإعداد شهادة إلى شركة جنرال الكتريك بمناسبة مرور 5 أعوام على منحها الترخيص الاستثماري من قبل الهيئة وتحميله على الموقع الشبكي للشركة الأم تحت عنوان «شركاء في التقدم». وكذلك فيديوهات ترويجية لعدد من جهات الاختصاص تحدثوا فيها عن الخدمات التي تقدمها هذه الجهات وتعاونها مع الهيئة لتحقيق الرؤية الوطنية 2035، إلى جانب فيديو تعريفي بالمنطقة الاقتصادية في العبدلي التابعة للهيئة، وتم توحيد إطار تطوير محتوى وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز أنشطة الهيئة الاستثمارية والترويجية وتم حصر الاستفسارات والتعليقات التي نشرت على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة للتعامل معها ومتابعة العلاقة مع المستثمرين.

متابعة جهود تحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت اذ تابعت الهيئة، بحكم رئاستها للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت، عقد عدة اجتماعات مع فرق العمل المنبثقة عن اللجنة الدائمة لمناقشة آخر التطورات والمستجدات والخطوات الإصلاحية التي نفذتها ومناقشة التحديات والتوصيات المستقبلية والخطوات المقبلة لتحقيق الإصلاحات المرجوة في إطار تنفيذ الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال (برنامج تحسين).

تسليم مشروع «دراسة تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية: قاطرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي والابتكار» ومخرجاته للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بعد موافقة اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت.

مباشرة تنفيذ الاستراتيجية المرحلية للفترة الانتقالية (2021-2023) لحين استكمال متطلبات إعداد الخطة الاستراتيجية الثانية للهيئة من خلال 15 شروعاً مع معايير الأداء الخاصة بها في تحقيق التوجهات الإستراتيجية الثلاث للخطة الاستراتيجية المرحلية، التي تشمل تعزيز ثقة المستثمرين وتوطين التحول الرقمي في الأعمال وتعزيز مرونة وقدرة الهيئة لأداء مهامها في ظل جائحة كوفيد-19.

مواصلة تجديد مواصفتي شهادة الأيزو 9001:2015 وشهادة الأيزو 10002:2018 بالحفاظ على تطبيق المتطلبات الأساسية والإرشادات الضرورية لهاتين المواصفتين وإحداث التعديلات اللازمة في الإجراءات لضمان جودة الاداء.

متابعة تنمية الموارد البشرية شملت الخطة التدريبية للهيئة خلال فترة التقرير 77 برنامجاً تدريبياً، نفذ منها 43 برنامجاً توزعت على 11 برنامجاً عاماً و6 برامج اشرافية و18 برنامجاً تخصصياً و8 برامج ضمن برنامج التدريب الداخلي الأول للهيئة، استفاد منها 205 موظفاً في الهيئة من مختلف المستويات الوظيفية والإدارات والتخصصات معظمها عبر وسائل الاتصال المرئي بسبب الجائحة ونظمتها جهات حكومية ومنظمات إقليمية ودولية ومؤسسات المجتمع المدني وعدد من شركات التدريب الخاصة.

77 برنامجاً تدريبياً

نفذ منهم 43 برنامجاً

استفاد منها 205 موظفاً

تعزيز التحول الرقمي في نظم المعلومات والتطبيقات الإلكترونية إذ طورت الهيئة العديد من الأنظمة الداخلية لمواكبة التحول الرقمي من خلال تنفيذ مشاريع الهيئة التكنولوجية في شتى المجالات التقنية لتطوير نظم وبرمجيات المعلومات وواصلت الهيئة تحديث كافة نظم وأجهزة الأمن والحماية لمحاربة عمليات الاختراق الخارجية والداخلية المتزايدة وتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 580 لسنة 2022 بشأن اعتماد تطبيق هويتي (Kuwait Mobile ID). بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وتوقيع كافة الموظفين ليصبح هنالك تكامل مع البطاقة المدنية تمهيداً لتطبيقه في المعاملات الداخلية مما سيعزز بيئة العمل الرقمية.

مواصلة الأنشطة الاجتماعية والثقافية لموظفي الهيئة بهدف تعزيز روح الفريق في العمل وتوفير بيئة آمنة وتنمية الوعي البيئي.

الفصل الأول

مجلس الإدارة

- قام مجلس الإدارة خلال فترة التقرير بأداء اختصاصاته التي نصت عليها المادة (8) من القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت ، والتي تتضمن رسم السياسة العامة للهيئة والإشراف على تطبيقها وإصدار القرارات اللازمة لتحقيق أهداف هذا القانون ، وفق مبادئ الحوكمة وأسس الإدارة الرشيدة.

- شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عقد (4) اجتماعات لمجلس الإدارة وقد صدر القرار الوزاري رقم (68) لسنة 2022 بتشكيل لجنة التظلمات التي تتبع مجلس الإدارة والقرار الوزاري رقم (69) لسنة 2022 بشأن تشكيل لجنة القسائم التجارية والمناطق الاقتصادية.

- عقدت لجنة التظلمات عدد (4) اجتماعات خلال فترة التقرير.

- اعتمد مجلس الإدارة خلال فترة التقرير البيانات المالية للحساب الختامي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2020/2021 ، ومشروع الميزانية التقديرية لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2022/2023.

- كما اطلع وأحيط علماً بالمستجدات التي تتعلق بشؤون الهيئة كمخرجات مشروع تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية (برنامج تعزيز) ، التقرير الختامي لإنجاز الخطة الاستراتيجية الأولى للهيئة 2016/2017 إلى 2020 /2021 ، مقترح الخطة الاستراتيجية للمرحلة الانتقالية للهيئة من 1/4/2021 إلى 31/3/2023 ، تقرير متابعة أعمال ومشاريع برنامج العمليات المقابلة " الأوفست" الالتزامات القائمة وما تضمنته من تحديات وإشكاليات واجهتها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ومقترحات معالجتها، مذكرة التفاهم بين الهيئة العامة للصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بشأن تصميم وتنفيذ منطقة النعايم الاقتصادية والصناعية، مقترح تعديل الرسوم على الخدمات، تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة نظم المعلومات، تعديل المسميات وبطاقة الاختصاص لكل من إدارة المكتب الفني والتنافسية والوحدات التنظيمية التابعة لها.

قام مجلس الإدارة خلال فترة التقرير بأداء اختصاصاته التي نصت عليها المادة 8 من القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، والتي تتضمن رسم السياسة العامة للهيئة والإشراف على تطبيقها وإصدار القرارات اللازمة لتحقيق أهداف هذا القانون، وفق مبادئ الحوكمة ومراعاة لأسس الإدارة الرشيدة.

وقد تفضل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح باستقبال وفد هيئة تشجيع الاستثمار المباشر المشكل من معالي وزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الهيئة، ونائب رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الهيئة وأمين سر مجلس الإدارة، وذلك في قصر بيان بتاريخ 15 فبراير 2022، حيث قدموا لسموه التقرير السنوي السادس للهيئة 2021/2020. كما استقبل سمو رئيس مجلس الوزراء وفد الهيئة وقاموا كذلك بتقديم لسموه التقرير السنوي السادس للهيئة.

وكان قد صدر المرسوم الأميري رقم 13 لسنة 2022 بتاريخ 18 يناير 2022، بشأن تحديد تبعية الهيئة إذ نص على أنه» تلحق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بوزير الخارجية، ويباشر جميع الاختصاصات المقررة للوزير وفقاً لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2013 المشار إليه «. وبناءً عليه أصبح معالي وزير الخارجية هو الوزير المختص الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة.

1. شؤون المجلس

1-1 مجلس الإدارة

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عقد 4 اجتماعات لمجلس الإدارة بتاريخ 10 يونيو 2021، ثم تاريخ 25 أكتوبر 2021 وتاريخ 13 فبراير 2022 وتاريخ 29 مارس 2022 على التوالي، لمناقشة البنود المتعلقة بأعمال الهيئة والمدرجة على جدول اعمال مجلس الإدارة. وقد انتهت أعمال مجلس إدارة الهيئة خلال فترة التقرير، وتم تشكيل مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الوزراء بتعيين 6 أعضاء لمجلس إدارة الهيئة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، وشمل القرار 3 أعضاء ممثلين للوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بنشاط الهيئة (وزارة التجارة والصناعة، بلدية الكويت، والهيئة العامة للصناعة)، و3 أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص بشؤون الهيئة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد تم توجيه شكر وتقدير للسادة أعضاء مجلس الإدارة المنتهية مدتهم. ومن جهة أخرى، تم التجديد للجنة التظلمات، وإعادة تشكيلها لتصبح برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة مع استبدال عضو، وتم تشكيل لجنة القسائم التجارية والمناطق الاقتصادية برئاسة عضو مجلس إدارة الهيئة من الجهة الحكومية المعنية ونائب الرئيس عضو مجلس إدارة الهيئة من ذوي الخبرة والاختصاص، وذلك بموجب القرارات المتعلقة بشؤون مجلس الإدارة المبنية في الجدول.

2-1 لجنة التظلمات

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عقد 4 اجتماعات للجنة التظلمات بتاريخ 27 يوليو 2021 وتاريخ 23 أغسطس 2021 وتاريخ 15 سبتمبر 2021 وتاريخ 6 مارس 2022 على التوالي، للنظر في التظلمين المقدمين من قبل شركتين قائمتين مرخصتين من قبل الهيئة.

3-1 مكتب التدقيق والتفتيش

أعد مكتب التدقيق والتفتيش الذي يتبع مجلس الإدارة خطة التدقيق والتفتيش للسنة المالية 2021/2020، وعرضها على مجلس الإدارة الذي اعتمدها بتاريخ 10 يونيو 2021. وباشر في تنفيذ الخطة بتاريخ 22 يونيو 2021 والتي غطت ثلاث إدارت (إدارة المناطق الاقتصادية، إدارة الأنشطة الترويجية، إدارة التخطيط والاستراتيجية). وتم ارسال مذكرات للمتابعة مع الإدارات المعنية بشأن التوصيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنفيذها.

كما عرض مكتب التفتيش والتدقيق أعماله للسنة المالية (2022/2021) على مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ 29 مارس 2022، وقدم ملاحظات الجهات الرقابية عن السنة المالية (2022/2021)، وخطة تدقيق مكتب التفتيش والتدقيق للسنة المالية (2023/2022). وقام مكتب التدقيق والتفتيش بالاجتماع مع مدير إدارة الشؤون الإدارية وإدارة المتابعة والتدقيق وإدارة العمليات المقابلة (الأوفست) وإدارة التطوير الإداري والتدريب استكمالاً لأعمال التدقيق.

2. شؤون الهيئة

اعتمد مجلس الإدارة خلال فترة التقرير البيانات المالية للحساب الختامي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2021/2020، ومشروع الميزانية التقديرية لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسنة المالية 2023/2022. كما اطلع وأحيط علماً بالمستجدات التي تتعلق بشؤون الهيئة، وأصدر خلال فترة التقرير مجموعة قرارات تتعلق بمهام الهيئة وتكليفاتها كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (1) القرارات المتعلقة بشؤون مجلس الإدارة

القرار	التاريخ
قرار مجلس الوزراء رقم 1213 لسنة 2021 بتعيين أعضاء مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وتحديد مكافآتهم السنوية.	11 أكتوبر 2021
قرار وزاري رقم 33 لسنة 2021 بشأن التجديد للجنة التظلمات لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.	24 يونيو 2021
قرار وزاري رقم 68 لسنة 2022 بشأن تشكيل لجنة التظلمات لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.	17 فبراير 2022
قرار وزاري رقم 69 لسنة 2022 بشأن تشكيل لجنة القسائم التجارية والمناطق الاقتصادية.	

جدول رقم (2) قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بشؤون الهيئة

#	القرار	التكليف
1	تشكيل لجنة القسائم التجارية	الموافقة على إعادة تشكيل لجنة القسائم التجارية المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم 62 لسنة 2019 وتكليف مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر باستصدار قرار تشكيل اللجنة من معالي وزير المالية ووزير الدولة لشؤون الاقتصادية والاستثمار – رئيس مجلس إدارة الهيئة.
2	رأي الفتوى والتشريع بشأن تنفيذ مشروع منطقة العبدلي الاقتصادية	تكليف هيئة تشجيع الاستثمار المباشر باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع معالي رئيس مجلس الإدارة لمخاطبة مجلس الوزراء.
3	مخرجات مشروع تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية (برنامج تعزيز)	تكليف هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، لتسليمهم نسخة من مخرجات مشروع (برنامج تعزيز)، لما للمشروع من أبعاد تنموية تستهدف تحقيق أهداف الرؤية الوطنية 2035 وركائزها والذي من شأنه دعم سياسة تشجيع الابتكار وربطها مع برامج خطط التنمية الدورية.
4	التقرير الختامي لإنجاز الخطة الاستراتيجية الأولى للهيئة	أحيط المجلس علماً بنتائج التقرير الختامي لإنجاز الخطة الاستراتيجية الأولى لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر (2021/2020-2017/2016).
5	مقترح الخطة الاستراتيجية للمرحلة الانتقالية للهيئة	إقرار الخطة الاستراتيجية للمرحلة الانتقالية للهيئة عن الفترة من 1 ابريل 2021 الى 31 مارس 2023.
6	التقرير السنوي السادس للهيئة	اعتماد التقرير السنوي السادس للهيئة عن الفترة من 1 إبريل 2020 إلى 31 مارس 2021 وتقديم نسخة منه إلى مجلس الأمة خلال 30 يوماً من عرضه على مجلس الوزراء بموجب المادة 31 من قانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.
7	متابعة أعمال ومشاريع برنامج الاوفست	تكليف هيئة تشجيع الاستثمار المباشر برفع تقرير متابعة أعمال ومشاريع برنامج الأوفست إلى مجلس الوزراء.
8	مذكرة التفاهم بين الهيئة العامة للصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بشأن تصميم وتنفيذ منطقة النعايم الاقتصادية والصناعية	تكليف هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بدراسة خيارات بديلة من أجل المضي قدماً نحو تصميم وتنفيذ منطقة النعايم الاقتصادية والصناعية ومن ثم عرضها على مجلس الإدارة.
9	مقترح تعديل الرسوم على خدمات الهيئة	الموافقة على تعديل قيمة الرسوم المنصوص عليها بالمادة 1 من القرار الوزاري رقم 503 لسنة 2014 بشأن قائمة الرسوم المقررة مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة. وتكليف مدير عام الهيئة باستصدار القرار التنفيذي لذلك وفقاً للضوابط والإجراءات المقررة.
10	تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة نظم المعلومات	إقرار التعديل المقترح على إدارة امركز نظم المعلومات بالهيئة، وتكليف مدير عام الهيئة باستصدار القرار التنفيذي لذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
11	تعديل مسميات وبطاقة الاختصاص لإدارة المكتب الفني والتنافسية والوحدات التنظيمية التابعة لها	الموافقة على إجراء التعديلات اللازمة على كل من المسميات وبطاقات الاختصاص الوظيفي لإدارة المكتب الفني والتنافسية والوحدات التنظيمية التابعة لها، وتكليف مدير عام الهيئة باستيفاء الإجراءات التنفيذية مع الجهات المختصة لإجراء التعديلات اللازمة.

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تقدم التقرير السنوي السادس الى سمو أمير البلاد
وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء

عقد مجلس إدارة هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر اجتماع

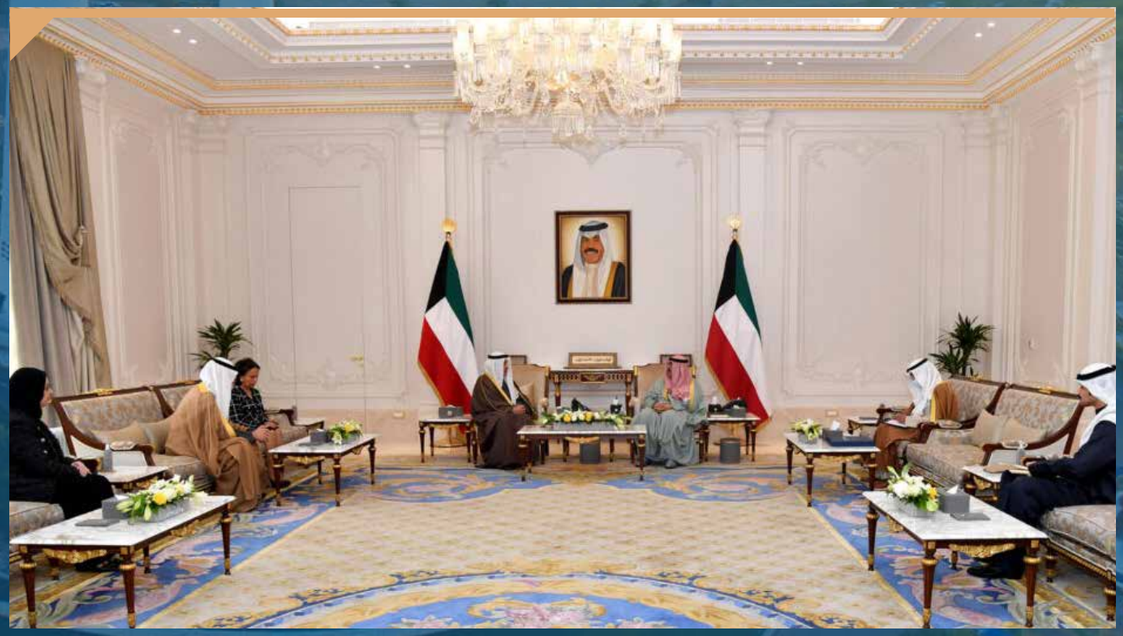

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تقدم التقرير السنوي السادس الى سمو أمير البلاد
وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء

عقد مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار
المباشر اجتماع

الفصل الثاني

التقرير الإحصائي

- تنامي الاستثمار المباشر في السوق الكويتي، اذ استقطبت الهيئة استثمارات مباشرة جديدة موافق عليها بلغ حجمها دينار 106,184,041 كويتي للسنة المالية الحالية.

- سجلت حجم استثمارات موافق عليها تراكميا ما مجمله 1,309,864,786 دينار كويتي خلال الفترة من 1 يناير 2015 وحتى 31 مارس 2022، شملت 67 كيانا استثماري من 25 دولة مختلفة.

- تركيز الاولوية القطاعية اذ توزعت الإستثمارات المباشرة التراكمية في قطاع الخدمات بنسبة (99.64%) والنسبة المكملة للقطاع الصناعي، وقد تصدرها قطاع نظم المعلومات بنسبة (32.36%)، تليه خدمات النفط والغاز بنسبة (29.12%)، ثم خدمات الانشاءات بنسبة (16.78%)، وتوزعت النسبة المتبقية (21.74%) على خدمات الصحة، التدريب، الطاقة ، الطيران، الاستشارات، الكهرباء والماء، خدمات ترفيهية، التأمين، بحوث السوق، البيئة.

- شمل الأثر الاقتصادي خلق 71 فرصة عمل مباشرة للكوادر الوطنية من قبل الكيانات الاستثمارية المرخص لها وتوفير أكثر من 300 برنامج تدريبي استفاد منها ما يزيد عن 440 من العمالة الوطنية.

- ارتفاع الأثر التراكمي للاستثمار المباشر في الكويت بنسبة 30.2% من خلال إنفاق ما مجمله 690.5 مليون دينار كويتي منها ما قيمته 499.1 مليون دينار كويتي لدعم المكون المحلي بنسبة 72.3% من مجمل الانفاق في الاقتصاد المحلي.

يستعرض التقرير الإحصائي بيانات وتفاصيل العمليات الاستثمارية التي أجرتها الهيئة خلال السنة المالية 2022/2021 والممتدة من 1 إبريل 2021 إلى 31 مارس 2022 وفق ما نصت عليه المادة (9) من قانون رقم 116 لسنة 2013: «يعد (المدير العام) إحصائية سنوية عن نشاط الهيئة من حيث عدد المشروعات المقدمة إليها، والمشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم رفضها مع مبررات الرفض ورفعها إلى مجلس الوزراء». وكذلك ما نصت عليه المادة (31) من قانون رقم 116 لسنة 2013:» يقدم الوزير المختص لمجلس الامة نسخة من التقرير السنوي الصادر عن الهيئة وصورة من الاحصائية الخاصة بنشاط الهيئة ومشروعاتها وذلك خلال 30 يوما من تاريخ عرضهما على مجلس الوزراء». كما يبين المستجدات بشأن ما نصت عليه المادة (30) من قانون رقم 116 لسنة 2013 بإعداد سجل استثماري لدى الهيئة يتم فيه تسجيل الكيانات الاستثمارية المرخص بها وكافة الطلبات والتراخيص والمزايا والإعفاءات والجزاءات المرتبطة بها وتلحق بالسجل جميع المستندات والبيانات ذات الصلة ويتم تحديثها باستمرار.

1. الاستثمارات الجديدة الموافق عليها في السنة المالية 2021/2022

حجم الاستثمار المباشر

استقطبت الهيئة خلال السنة المالية 2022/2021 استثمارات مباشرة واردة جديدة موافق عليها بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 بلغ حجمها 106,184,041 دينار كويتي تقدم بها 8 كيانات استثمارية. يبين الجدول التفاصيل المتعلقة باسم ونشاط الكيانات الاستثمارية الموافق عليها وحجم الاستثمار وحصة ملكية الأجنبي ونوع الكيان القانوني وجنسية الدولة.

التوزيع القطاعي

تركزت الاستثمارات المباشرة الموافق عليها خلال فترة التقرير في قطاع الخدمات بنسبة 100% وغطت 6 أنشطة شملت خدمات النفط والغاز (52.62%)، نظم المعلومات (21.72%)، الطاقة (15.05%)، الطيران (6.30%)، لأول مرة نشاط التأمين (2.33%)، والإنشاءات (1.98%).

جدول رقم (3) الكيانات الاستثمارية الموافق عليها للسنة المالية 2022/2021

#	الكيان الاستثماري	النشاط	حجم الاستثمار (دينار كويتي)	حصة ملكية الأجنبي	نوع الكيان القانوني	الدولة
1	سيركا تاهوت للانشاءات العامة للمباني غير السكنية من غير المنشآت الصناعية للكويت	الانشاءات	1,068,000	100%	شركة كويتية (ذ.م.م)	تركيا
2	محمد كونش للإنشاءات والاستثمار والصناعة والتجارة المساهمة والسيد/ عبدالله حسين رويشد العنزي	الانشاءات	1,032,200	94%	شركة كويتية (ذ.م.م)	تركيا
3	بوينغ أوبيرايشنز انترناشيونال أنكوربوريتيد لترويج المنتجات وإدارة المشاريع	الطيران	6,689,485	100%	فرع	الولايات المتحدة الامريكية
4	سيدجويك ريسك سيرفيسز ليمتد	التأمين	2,477,000	100%	شركة كويتية (ش.ش.و)	المملكة المتحدة
5	شركة سيمنز القابضة للغاز والطاقة بي. في/شركة سيمنس للإلكترونات والخدمات الكهربائية	الطاقة	15,979,000	55%	شركة كويتية (ذ.م.م)	هولندا
6	شركة أوراكل هولندا بي في /شركة أوراكل كوربوريشن نومينيز ليمتد	نظم المعلومات	23,058,254	100%	شركة كويتية (ذ.م.م)	هولندا
7	شركة سينو- ثروة للحفر ش.ذ.م.م- بنظام المناطق الحرة الخاصة	النفط والغاز	31,073,102	100%	فرع	الصين- مصر
8	شركة الصناعات الوطنية (ش.م.ك.ع)/ شركة سكومي اويل تولز اس دي ان بي اتش دي/ وشركة أبراج أنرجي للتجارة العامة والمقاولات	النفط والغاز	24,807,000	25%	شركة كويتية (ذ.م.م)	ماليزيا
	الاجمالي		106,184,041 دينار كويتي			

التوزيع الجغرافي

جاءت الاستثمارات المباشرة الموافق عليها خلال فترة التقرير من 7 جنسيات مختلفة من الدول التالية: تركيا، الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، هولندا، الصين، مصر، ماليزيا، إضافة الى شركات محلية كويتية.

الكيان القانوني

تنوعت الأشكال القانونية للكيانات الاستثمارية الموافق عليها بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 خلال فترة التقرير، إذ طلبت 6 كيانات استثمارية تأسيس شركات كويتية تمثلت بشركة واحدة للشخص الواحد (ش.ش.و) و5 شركات ذات مسئولية محدودة (ذ.م.م)، وطلب كيانان استثماريان فتح أفرع لهما.

حصة الملكية الأجنبية

منحت 5 كيانات استثمارية موافق عليها خلال فترة التقرير حق الاستفادة من ميزة تملك أجنبي لحصة ملكية تصل لغاية 100% بينما منحت 3 كيانات استثمارية موافق عليها نسب ملكية أجنبية أقل بناء على طلبها ودخولها في شراكة مع شركات محلية .

قرارات المدير العام ذات الصلة

صدر خلال فترة التقرير 15 قراراً للمدير العام ذات صلة بالترخيص للاستثمار ومنح المزايا وما يرتبط بهما، منها 8 قرارات بالموافقة على طلب تأسيس كيانات استثمارية وفتح أفرع لها بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013، و4 قرارات بالموافقة على طلب إضافة أنشطة لكيانات استثمارية موافق عليها، وقرارين بتعديل أنشطة لكيانين استثماريين مرخص لهما، وقرار بالموافقة على زيادة رأس المال لكيان استثماري مرخص له.

السجل الاستثماري

تم تحديث السجل الاستثماري للهيئة خلال فترة التقرير بإصدار 14 شهادة شملت الاتي:

- تسجيل 5 شهادات قيد بالسجل الاستثماري، منها شهادتين لكيانات استثمارية تمت الموافقة عليهما خلال فترة التقرير و3 شهادات لكيانات استثمارية تمت الموافقة عليها في السنوات المالية السابقة 2020/2019 و2021/2020.
- تقديم 14 طلب تعديل على الكيانات الاستثمارية وتم منها اصدار 4 شهادات قيد بالسجل الاستثماري.
- تقديم 5 طلبات تجديد الترخيص الاستثماري لكيانات استثمارية، وتم اصدار شهادات قيد بالسجل الاستثماري بالتجديد لها جميعا.

2. الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا

حجم الاستثمار التراكمي

بلغ حجم الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا منذ باشرت الهيئة استقبال طلبات الترخيص ومنح المزايا بتاريخ 1 يناير 2015 وحتى 31 مارس 2022 ما مجمله 1,309,864,786 دينار كويتي شملت 67 كياناً استثمارياً.

التوزيع القطاعي التراكمي

تركزت أنشطة الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكمياً في قطاع الخدمات بنسبة (99.64%) والنسبة المكملة للقطاع الصناعي، وقد تصدرها قطاع نظم المعلومات بنسبة (32.36%)، تليه خدمات النفط والغاز بنسبة (29.12%)، ثم خدمات الإنشاءات بنسبة (16.78%)، وتوزعت النسبة المتبقية (21.74%) على خدمات الصحة، التدريب، الطاقة، الطيران، الاستشارات، الكهرباء والماء، خدمات ترفيهية، التأمين، بحوث السوق، والبيئة على التوالي، كما هو مبين بالشكل.

التوزيع القطاعي التراكمي

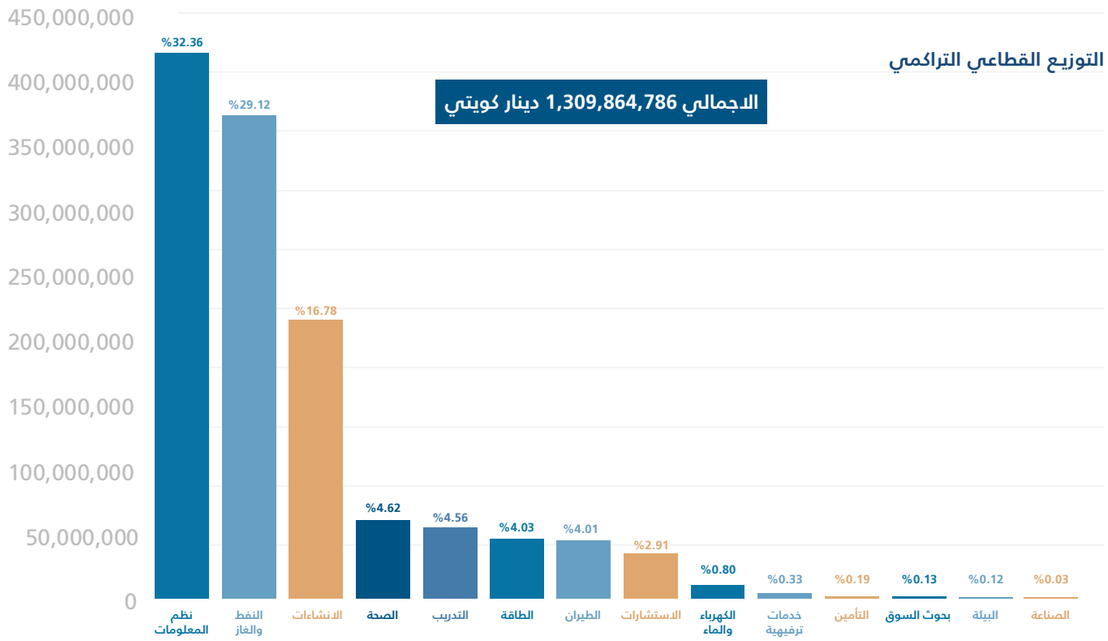

التوزيع الجغرافي التراكمي

توزعت مصادر الاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكمياً جغرافياً على 25 دولة مختلفة شملت الدول التالية: هولندا، الصين، الجزر العذراء البريطانية، كندا، إسبانيا، تركيا، إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، ماليزيا، سويسرا، كوريا الجنوبية، مصر، اليابان، سنغافورة، ألمانيا، بلجيكا، لبنان، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، السويد، نيوزيلندا، النمسا، الامارات، وبولندا، ومستثمرين محليين. أما على صعيد التوزيع الجغرافي حسب القارات، فقد تصدرت القارة الأوروبية كمصدر للاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا بنسبة (64.89%)، ثم قارة آسيا بنسبة (23.69%)، وقارة أمريكا الشمالية بنسبة (10.08%)، وقارة أفريقيا بنسبة (1.19%) وقارة أوقيانوسيا بنسبة (0.15%)، كما هو مبين بالجدول.

جدول رقم (4) التوزيع الجغرافي للكيانات الاستثمارية الموافق عليها تراكمياً (دينار كويتي)

الدولة	حجم الاستثمار بالدينار الكويتي	النسبة
هولندا	453,091,191	34.59%
الصين	167,627,057	12.80%
الجزر العذراء البريطانية	150,430,248	11.48%
كندا	102,512,000	7.83%
إسبانيا	91,318,485	6.97%
تركيا	65,784,409	5.02%
ايطاليا	54,134,288	4.13%
فرنسا	45,527,201	3.48%
الولايات المتحدة الأمريكية	29,511,186	2.25%
ماليزيا	24,807,000	1.89%
سويسرا	20,496,455	1.57%
كوريا الجنوبية	18,275,426	1.40%
مصر	15,536,551	1.19%
اليابان	14,038,760	1.07%
سنغافورة	13,155,198	1.00%
المانيا	12,259,940	0.94%

بلجيكا	10,916,500	0.83%
لبنان	6,409,219	0.49%
لوكسمبورغ	3,584,000	0.27%
المملكة المتحدة	3,444,670	0.26%
السويد	3,249,355	0.25%
نيوزلندا	1,976,000	0.15%
النمسا	1,579,647	0.12%
الامارات العربية المتحدة	200,000	0.02%
بولندا	-	-
الاجمالي	**1,309,864,786**	**100%**

الكيان القانوني التراكمي

تنوعت الأشكال القانونية للاستثمارات المباشرة الواردة الموافق عليها تراكميا بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013، إذ بلغت طلبات تأسيس الشركات الكويتية ما نسبته 76.12% توزعت ما بين شركة الشخص الواحد (ش.ش.و) والشركة ذات المسؤولية المحدودة (ذ.م.م)، وبلغت أفرع الشركات الاجنبية ما نسبته 22.39%، ومكاتب التمثيل للشركات الاجنبية (التي لا تمارس عملا تجاريا) ما نسبته 1.49%. كما هو مبين بالشكل.

أنواع الكيانات القانونية تراكمياً

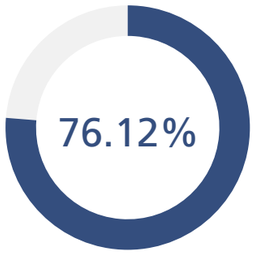

● **نوع الكيان:**
شركة كويتية

العدد: 51

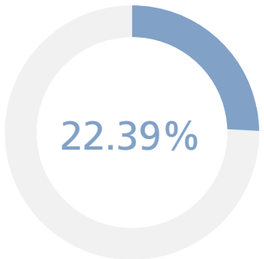

● **نوع الكيان:**
فرع

العدد: 15

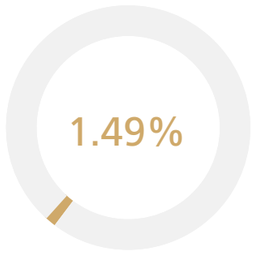

● **نوع الكيان:**
مكتب تمثيل

العدد: 1

الاجمالي 67

3. الأثر الاقتصادي

تقييم الأثر الاقتصادي للسنة المالية 2022/2021

رصدت الهيئة خلال فترة التقرير الاثر الاقتصادي المتحقق للكيانات الاستثمارية المرخص لها التي باشرت عملها، من خلال قيامها بالمتابعة الدورية مع هذه الكيانات الاستثمارية والتعرف على احتياجاتها وتقديم الخدمات والتسهيلات المطلوبة لدعمها في اداء اعمالها وتفعيل أنشطتها التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي وتساهم في دعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ضمن الرؤية الوطنية 2035 ومقابلة التزامات دولة الكويت بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، تتلخص فيما يلي:

توفير الوظائف للشباب الكويتي

وضعت 7 كيانات استثمارية مرخص لها خلال فترة التقرير إعلانات توظيف للعمالة الوطنية تنوع نشرها ما بين مواقعها الشبكية وفي الصحف المحلية ومواقع التوظيف المتخصصة. وقد شملت توفير 71 فرصة عمل نوعية مباشرة في مختلف المجالات والمستويات الإدارية والمهنية والفنية، في القطاعات التنموية المرتبطة بهذه المشاريع، كما هو مبين في الجدول. وقد ساهمت الهيئة في تعميم هذه الإعلانات الوظيفية ونشرها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها.

تنمية رأس المال البشري الوطني

شهدت برامج تنمية رأس المال البشري للعمالة الوطنية من قبل الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة نشاطا مكثفا خلال فترة التقرير شملت انجاز أكثر من 300 برنامجا تدريبيا، استفاد منها ما يزيد على 440 من العمالة الوطنية، وقام بها 13 كيانا استثماريا مرخصا له من قبل الهيئة، كالاتي:

- **هانيويل كويت الدولية للخدمات الفنية والتقنية الحاسوبية:** قدمت الشركة العديد من البرامج الفنية المتخصصة والمعتمدة التي ركزت على اساسيات تشغيل وحدة التحكم، وتصميم الجرافيك وتنفيذ المباني، وتكوين تحكم Fieldbus، وتنفيذ وحدة التحكم C300، وأساسيات الصيانة والتنفيذ.
- **ليماك انسآت الكويت:** قدمت الشركة برنامج التطوير والإدارة المهنية المستوى الاول والمستوى الثاني لتنمية المهارات المهنية والادارية استفاد منها 8 من العمالة الوطنية. وقد وضعت الشركة خطة إستراتيجية لتأهيل ونقل الخبرة للشباب الكويتي بتوفير ما يزيد عن 35 ألف ساعة تدريب لأكثر من 208 من الشباب الكويتي لخلق تأثير إيجابي طويل الأمد.
- **ميتسوبيشي باور فرع الكويت:** قدمت الشركة 19 برنامجًا تدريبيا في مجال الإدارة، إضافة الى برنامجا تدريبيا على الإسعافات الأولية نفذته في جامعة الكويت، خلال الفترة 8-10 مايو 2021.
- **دي سي أي اس ايه كويت لتقديم الخدمات اللوجستية:** واصلت الشركة تدريب العمالة الوطنية وقد قدمت دورة إدارة العقود في الجامعة الأمريكية في الكويت ودورة أخرى في اللغة الفرنسية.
- **مركز جنرال الكتريك للتكنولوجيا كويت:** قدمت الشركة 14 دورة تدريبية نفذت من خلال تقنية الاتصال المرئي للعمالة الوطنية على تقنيات «Defensive Driver» و«حماية بيانات الطاقة الغازية ومعيار الأجهزة المحمولة» والتدريب على «امتلك التطوير الخاص بك».
- **فرع من البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود:** وفر البنك برامج تدريبية عديدة للعمالة الوطنية بالمشاركة مع معهد الدراسات المصرفية شمل 4 دورات نفذت من خلال تقنية الاتصال المرئي للعمالة الوطنية شملت برنامج قواعد حماية العملاء، برنامج السرية المصرفية، برنامج التدريب على الاحتيال الخارجي، ومكافحة غسيل الأموال.
- **شركة ليوناردو لتجارة الآلات والمعدات والادوات:** قدمت الشركة دورة تدريبيه من خلال تقنية الاتصال المرئي لعدد 3 موظفين من العمالة الوطنية تتعلق بالتعريف حول نشاط الشركة.
- **شركة ماكينزي للاستشارات الإدارية:** قامت الشركة بتدريب 11 موظفا من العمالة الوطنية في مجال حل المشاكل والتحليل المالي وإدارة المشروع وسياسة مكافحة الفساد، وأدوات متقدمة لحل المشكلات والمهارات الأخرى بإجمالي ساعات تدريب بلغت 561 ساعة.
- **شركه أن او في تناقيب العالمية للخدمات البترولية:** ساهمت الشركة بتقديم دورات تدريبية من خلال تقنية الاتصال المرئي في مجال التكنولوجيا التشغيلية.
- **شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه:** ساهمت الشركة بتدريب ميداني (في الموقع) لعدد من موظفي ومهندسي وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة من العمالة الوطنية.
- **امازون ويب سيرفيسز اي ام اي ايه اس ايه ار ال:** ساهمت الشركة بتدريب أكثر من 150 مواطنًا من خلال برامج Amazon Web Services AWS الرقمية المجانية. ونجح منهم 60 مواطنًا في الاختبارات الموضوعة وحصلوا على شهادات في ممارسة الحوسبة السحابية AWS Cloud وممارسة تصميم الحلول AWS Solutions Architect Practitioner.
- **روش للاتجار في الأدوية والمعدات والاجهزة والمستلزمات الطبية:** قدمت الشركة تدريبا ميدانيا للعمالة الوطنية على المنتجات في مقر الشركة الام في سويسرا لتعزيز قنوات نقل التكنولوجيا وتوطينها، كما تم تقديم تدريب لفريق المبيعات والتسويق على مهارات التسويق.
- **شركة تي دي ال كويت لعمليات وخدمات آبار البترول والغاز ومنشآتها:** قدمت الشركة 23 برنامجا تدريبيا في مجالات سلامة العمل والممارسات للعمالة الوطنية.

جدول رقم (5) إعلانات التوظيف للكيانات الاستثمارية المرخص لها

الكيان الاستثماري	تاريخ الاعلان	الفرص الوظيفية	عدد الوظائف
روش للاتجار في الادوية والمعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية	4 ابريل 2021	اخصائي تسويق اخصائي مبيعات أول	2
	22 سبتمبر 2021	مساعد تنفيذي ومدير المكتب	1
	29 سبتمبر 2021	أخصائي أول في عمليات الطلب وتخطيط التوريد والتخزين وعمليات الطلب	1
أكتس للاختبار واعتماد النوعية والجودة والمنتج	2 مايو 2021	مدير تطوير الأعمال	1
ليماك انسآت الكويت	26 سبتمبر 2021	مسؤول تخطيط اخصائي موارد بشرية مدير مسح أراضي	3
	3 اكتوبر 2021	مهندسين في عدة وظائف شاغرة	36
شركه أن او في تناقيب العالمية للخدمات البترولية	18 اكتوبر 2021	مستشار لإدارة المشاريع الفنية اخصائي سلاسل التوريد	2
	14 مارس 2022	مشرف الفواتير والتحصيل منسق الفواتير	2
كونكت العربية لتقديم خدمات مشغل شبكة الاتصالات المتنقلة الافتراضية	9 نوفمبر 2021	قائد فريق البيع بالتجزئة محلل اعمال مدراء تجارين متخصص في الاعمال الذكية فنيين (حديثي تخرج) مشرف (دبلوم/جامعي) إدارة العلاقة مع العملاء وغيرها	12
اي اتش اس الكويت ليمتد لانشاء و اقامة و اصلاح محطات و ابراج الاتصالات السلكية واللاسلكية و الرادار	8 ديسمبر 2021	فني مركز عمليات الشبكة	1
اي زد ان او اند ام لاعمال وتوليد واستحداث الطاقة الكهربائية	14 فبراير 2022	مهندس ميكانيكي مهندس كهربائي مهندس الكترونيات خريجي الكيمياء دبلوم الكيمياء الكهربائية تخصص المالية	10
	الاجمالي		71

نقل وتوطين التكنولوجيا

- **هواوي تكنولوجيز كويت:** نظمت الشركة ورشات عمل تقنية وتجارية لشبكة الجيل الخامس 5G مع شركات الاتصالات والبنوك والنفط والغاز وغيرها في دولة الكويت تتعلق بتوطين استخدام شبكة الجيل الخامس 5G في تطبيقات الحوسبة السحابية cloud computing والذكاء الاصطناعي AI من خلال إنشاء حالات استخدام جديدة في هندسة البرمجيات مثل الخطوط المستأجرة 5G leased lines وحلول التنقل LiveBus 5G والبنوك المتنقلة Mobile Banking 5G. كما استقدمت الشركة إلى الكويت خبير متخصص في مجال نماذج الأعمال الجديدة لتبادل الخبرات في تكييف الحلول التقنية مع السوق الكويتي.

- **أكتس للاختبار واعتماد النوعية والجودة والمنتج:** قامت الشركة بتطوير تطبيقات الفحص التشخيصي الالكتروني لمحركات المركبات بواسطة أحدث المعدات وشملت خدمات متنقلة لفحص المركبات "Mobile Car inspection" وكذلك مزادات من خلال الانترنت للمركبات On Line Car Auctioning. كما قامت بتطوير منصة للبحث والتطوير لإجراء الفحص الالكتروني للمركبات في الكويت.

- **بوريتس سيرفيس كويت لتصليح وصيانة المعدات:** نقلت الشركة عدة أنواع من التكنولوجيا إلى الكويت ومنها اختبار نموذج جديد لمضخات وخلاطات السوائل Motor Seal في ورش العمل، وتم ترقية جهاز اختبار كابلات الطاقة ذات الجهد العالي لمستوى 28 كيلو فولت تيار مستمر. كما وفرت الشركة التقنيات الجديدة لدولة الكويت ومنها محرك متغير السرعة Axiom II VSD Borets Nema 4 وهو أحدث طراز من نوعه وقد نشرت 3 وحدات منه في حقول نفط الكويت.

- **روش للاتجار في الأدوية والمعدات والاجهزة والمستلزمات الطبية:** التزمت الشركة بتقديم خدمات الرعاية الصحية في الكويت ورفع مستوى الاختبارات التشخيصية الطبية وتوسيع نطاقها وفق أعلى المعايير وأحدث معرفة عالمية، ومنها تقنية اختبار فيروس كورونا (كوفيد-19) بسرعة أكبر، إضافة الى تشخيص الأنواع الفرعية لمرض السرطان من خلال التنميط الجيني الشامل وفق أحدث ما توصلت إليه تشخيصات السرطان عالميا.

- **فرع من شركة تي اس كيه:** نفذت الشركة مشروعًا باستخدام تقنية جديدة AVUSpro تعزز أداء جهاز الكشف الآلي عن تلوث الالواح الشمسية، واختبار النماذج الأولية في المواقع ذات الظروف البيئية المختلفة، وتطوير طرق لتحسين خصائص الموقع وتشغيل محطات الطاقة الحرارية الشمسية من خلال نظم التنظيف الأمثل لمسببات التلوث. وكانت الشركة قد أجرت مشروعا بحثيا لمتابعة القياس المستقل لتلوث المرايا الشمسية مع توفير أرشيف عينات متكامل. وتم بالفعل اختبار ثلاثة نماذج وظيفية للنموذج الأولي ميدانيا وأظهرت نتائج واعدة.

- **ام ام اي مونتريال ميدكال انترناشونال لتدريب الكوادر الطبية:** وفرت الشركة برنامج اختبار وسكنسن لتقييم البطارية الإدراكية Wisconsin Test Battery for Cognitive Assessment وتقنيات الخط المعدلة وراثياً Transgenic line technique وتقنية إدارة الموارد البشرية وتقنية التهجين في الموقع HRM technique and in-situ hybridization technique للكشف عن موقع تسلسل الحمض النووي المحدد على الكروموسومات أو الأنسجة لفهم تنظيم ووظيفة الجينات.

دعم المكون المحلي

- **دي سي أي اس ايه كويت لتقديم الخدمات اللوجستية:** واصلت الشركة جهودها في توسيع أطر العمل حيث تم توقيع عقد مع الرئاسة العامة للحرس الوطني الكويتي لتقديم الاستشارات الفنية والخدمات الأرضية للطيران العمودي بتاريخ 16 سبتمبر2021، كما دعمت الشركة ذلك العقد بتوفير طاقم عمل من خارج البلاد ومعدات شحن جديدة للرئاسة العامة للحرس الوطني.

- **شركة ليوناردو لتجارة الآلات والمعدات والأدوات:** قامت الشركة بتجديد عقد الصيانة مع الإدارة العامة للطيران المدني لصيانة رادار الطقس لمطار الكويت الدولي ورادار الاقتراب.

- **امازون ويب سيرفيسز اي ام اي ايه اس ايه ار ال:** بحث كبار مسؤولي الشركة مع مدير عام بنك الائتمان الكويتي الخطة الإستراتيجية للتحول الرقمي في مجال تقديم الحلول لتطوير خدمات البنك، ورفع كفاءة أداء البنك وتقديم الخدمات بجودة وكفاءة عالية.

المسؤولية الاجتماعية

- **ميتسوبيشي باور فرع الكويت:** قامت الشركة بالمشاركة السنوية في تنظيم حملة تنظيف شاطئ الشويخ بتاريخ 27 نوفمبر 2021 بالتعاون مع سفارة اليابان في دولة الكويت والعديد من الهيئات الحكومية. كما ساهمت الشركة في فعالية الجمعية الكويتية لحماية البيئة للتوعية بأهمية الحفاظ على البيئة في محمية الجهراء الطبيعية التي افتتحتها الهيئة العامة للبيئة بتاريخ 21 ديسمبر 2021 لتشجيع السياحة البيئية في الكويت.

- **فرع من شركة تي أس كيه الكترونيكا وأي اليكتريسيداد أس إيه:** قامت الشركة بتعزيز دورها في الحفاظ على البيئة في دولة الكويت من خلال القيام بتنظيف المنطقة الصحراوية بالقرب من محطة الشقايا للطاقة الشمسية.

- **اي زد ان او اند ام لأعمال وتوليد واستحداث الطاقة الكهربائية:** شاركت الشركة في تنظيم فعاليات رياضية للمساهمة في تعزيز الصحة العقلية والبدنية في دولة الكويت.

- **ليماك انسآت الكويت:** واصلت الشركة تدريب خريجات الهندسة من جامعة الكويت ضمن برنامج الكويت للمهندسات – النسخة الرابعة الرابع Kuwait's Engineer Girls . وقد سجل في البرنامج حتى تاريخ 13 يونيو 2021 اجمالي 143 خريجة هندسة جديدة. وقدم البرنامج 200 ساعة من المواد العلمية والهندسية والتقنية والمهنية افتراضيا بتأثير استمرار تداعيات الجائحة، وأجريت عددا من الزيارات الميدانية مع الحفاظ على الاشتراطات الصحية لموقع مشروع مطار الكويت الدولي الجديد T2 الذي تنفذه الشركة. وستمنح المهندسات اللواتي يجتزن البرنامج شهادة معتمدة من جامعة الكويت ومن جامعة Boğaziçi

University التركية ومن مجلس Business Technology Education Council (BTEC) . وكانت قد تخرجت من البرنامج 24 مهندسة في النسخة الأولى منه في عام 2018، و30 مهندسة في النسخة الثانية في ابريل عام 2019 و25 مهندسة في النسخة الثالثة في ديسمبر 2019 بينما توقف البرنامج في عام 2020 بسبب الجائحة. ومن جهة أخرى، تعاونت الشركة مع الهيئة العامة للشباب لتدريب أكثر من 100 شاب كويتي لتشجيعهم على العمل بالقطاع الخاص. وقامت بتدريب العديد من موظفي وزارة الأشغال العامة وتأهيلهم للحصول على شهادة متخصصة في الإدارة الهندسية والتكنولوجيا.

- **بوريتس سيرفيس كويت لتصليح وصيانة المعدات:** قامت الشركة بالعمل على تطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة وفق المعايير الدولية المعتمدة.

- **شركة ليوناردو لتجارة الآلات والمعدات والأدوات:** استمرت الشركة بالتعاون مع منظمة انجاز العرب Injaz Al-Arab غير الربحية التي تستهدف منذ تأسست عام 2004 الى دعم الشباب الكويتي في مجال ريادة الاعمال من خلال تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل.

- **شركة ماكينزي للاستشارات الإدارية:** واصلت الشركة التعاون الذي تم إطلاقه عام 2019 مع منظمة انجاز العرب Injaz Al-Arab غير الربحية لدعم تعليم الشباب الكويتي في تنمية الثقافة المالية والاستعداد للعمل وريادة الأعمال من خلال تنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل.

- **شركه أن او في تناقيب العالمية للخدمات البترولية:** وفرت الشركة برنامجا تدريبيا لثلاثة طلاب من الكلية الأسترالية في الكويت للتعلم عن الشركة واكتساب الخبرة في الموارد البشرية.

- **روش للاتجار في الأدوية والمعدات والاجهزة والمستلزمات الطبية:** ركزت الشركة على صحة المرأة، والعمل على القضاء التام على وفيات سرطان عنق الرحم في البلاد من خلال تمكين الوصول بشكل أكبر إلى اختبار دقيق لفيروس الورم الحليمي البشري، وتقليل معدلات وفيات الأمهات والرضع من خلال تقديم اختبار جديد لمرحلة ما قبل تسمم الحمل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030. وأيضا رعت الشركة مؤتمر مستشفى الفروانية (كوفيد-19) الأساسيات وما بعدها». وشاركت في تقديم المعلومات والمعرفة حول الأساسيات والتطورات المتعلقة بهذه الجائحة وتحورات الفيروس الناتجة عنه.

- **تي دي ال كويت لعمليات وخدمات آبار البترول والغاز ومنشآتها:** حصلت الشركة على احدى جوائز الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت في نسختها الثالثة والعشرين لأفضل ممارسات الصحة والسلامة والامن والبيئة وذلك للمرة الخامسة على التوالي، على خلفية أدائها المتميز والتقيد في تنفيذ تلك الإجراءات والمعايير.

- **مركز جي اي للتكنولوجيا كويت:** شارك 14 موظفًا من الشركة في نشاط بيئي بتنظيم من البنك الأهلي الكويتي وغرفة التجارة الأمريكية في الكويت لتنظيف الشاطئ من النفايات.

- **ام ام اي مونتريال ميدكال انترناشونال لتدريب الكوادر الطبية:** قدمت الشركة برامج تدريبية إضافية في العلوم النفسية والذهنية استفاد منها 5 أشخاص متخصصين، ونفذت 8 برامج في مجال دراسة الأدوات المعرفية والتدريب عليها استفاد منها 10 أشخاص، وقدمت 13 برنامجاً تدريبياً صحياً عاماً استفاد منها 38 شخصاً.

المشاريع التنموية

- **ليماك انسآت الكويت:** تساهم الشركة في المشروعات التنموية المدرجة في الخطة الإنمائية لدولة الكويت، وتتمثل مساهمتها في مشروعين تنمويين: الأول هو مشروع تشييد مبنى الركاب T2 بمطار الكويت الدولي وبلغت نسبة الإنجاز فيه حوالي ٪59 حتى تاريخ 20 مارس 2022، وضمنه مشروع مواقف السيارات لمبنى الركاب T2 بنسبة انجاز قاربت حوالي ٪24. والثاني هو مشروع انشاء مدينة المطلاع السكنية الذي وصلت نسبة الإنجاز فيه إلى حوالي ٪68 حتى تاريخ 28 فبراير 2022.

- **ام ام اي مونتريال ميدكال انترناشونال لتدريب الكوادر الطبية:** تنفذ الشركة مشروعين بحثيين لهما تأثير تنموي مباشر في مجال الرعاية الصحية، المشروع الأول بشأن مشاركة المعرفة والابتكار في مجال رعاية مرضى السكري Knowledge Sharing and Innovation in Diabetes Care الذي يتكون من 6 أنشطة، تم الانتهاء من مرحلة جمع البيانات في واحد منها، وبدأ مرحلة التحليل الإحصائي وكتابة التقرير. والمشروع الثاني بشأن الامراض الوبائية المتعددة للبالغين في الكويت Kuwait Adult Epidemiological Multi-Disciplinary والذي يتكون من نشاطين يتعلقان بجمع البيانات.

التقرير الثالث لتقييم الأثر التراكمي على الاقتصاد الكويتي

أعدت الهيئة التقرير الثالث لتقييم الأثر التراكمي على الاقتصاد الكويتي لرصد الآثار المباشرة وغير المباشرة والممتدة للمنافع المتأتية التي تحققها الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت عملها في مختلف مناحي الاقتصاد الكويتي والذي استند على منظور الإنفاق في الاقتصاد المحلي من خلال سبعة معايير معتمدة لقياس الأثر الاقتصادي إضافة إلى معيار ثامن يقيس الأثر على تنمية الصادرات الوطنية، ضمن اطار «نموذج الكويت لقياس المنفعة الاقتصادية». وقد ارتفع الإنفاق وفق معايير قياس الأثر الاقتصادي التراكمي المتحقق خلال الفترة من 1 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2020 إلى ما قيمته 690,472,415 دينار كويتي، بزيادة نسبتها 30.2% مقارنة مع 530,326,323 دينار كويتي تم انفاقها خلال الفترة من 1 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019، وقد مثل الإنفاق على المكون المحلي (سلع وخدمات) الجزء الأكبر من الإنفاق وفق المعايير المعتمدة بنسبة 72.35% من الإجمالي، يليه الإنفاق على الأجهزة والمعدات التكنولوجية المتقدمة (22.20%) والبقية توزعت على الإنفاق على رواتب العمالة الضرائب والرسوم الحكومية وأنشطة المسؤولية الاجتماعية والبرامج التدريبية للعمالة الوطنية على التوالي، كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (6) التقرير الثالث لقياس الأثر الاقتصادي التراكمي للاستثمارات المباشرة المرخصة من قبل الهيئة في دولة الكويت (دينار كويتي)

معايير قياس الأثر الاقتصادي						
الإنفاق على رواتب العمالة الوطنية	الانفاق على البرامج التدريبية للعمالة الوطنية بأنواعها	الانفاق على الأجهزة والمعدات التكنولوجية المتقدمة	الانفاق على دعم المكون المحلي (سلع)	الانفاق على دعم المكون المحلي (خدمات)	الانفاق على الضرائب والرسوم الحكومية	الانفاق على أنشطة المسؤولية الاجتماعية
20,330,776.8	1,031,003.95	153,403,554.37	126,634,650.88	372,484,412.19	15,455,733.89	1,132,283.01
			499,119,063.07			
690,472,415 دينار كويتي						
2.90%	0.15%	22.20%	18.35%	54.00%	2.24%	0.16%
			72.35%			
100.00%						

وقد شمل الأثر الاقتصادي والاجتماعي التراكمي المتحقق خلال فترة المتابعة الدورية (2015-2020)، الإنجازات التالية:

وظائف للعمالة الوطنية: وفرت الكيانات الاستثمارية المرخص لها مجموعة من الوظائف المباشرة للعمالة الوطنية شملت مختلف المجالات والمستويات الادارية وبما يعزز فرص اكتساب الكوادر الوطنية خبرات عالمية في القطاعات المرتبطة بالمشاريع التنموية التي تعمل بها هذه الكيانات الاستثمارية. وقد توزعت الوظائف المباشرة للعمالة الوطنية على فئة الإدارة العليا (مدير عام، رئيس تنفيذي) بنسبة 5.35%، وفئة الإدارة الوسطى (نائب مدير، رؤساء الأقسام، مستشار) بنسبة 10.07%، والفئة الاشرافية (المتخصصين، رئيس فريق) بنسبة 5.56%، وفئات أخرى (مهندس معماري، محاسب، فني، ومتدرب) بالنسبة الاكبر 79.05%.

تدريب العمالة الوطنية: حرصت الكيانات الاستثمارية المرخص لها على الاستمرار بتوفير برامج تدريبية لتعزيز قدرات العمالة الوطنية وتأهيلهم تقنيا ومهنيا وعمليا في مجالات عديدة من خلال برامج تدريبية مكثفة ومتنوعة عقد العديد منها عبر تقنية الاتصال المرئي خاصة بعد تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19)، منها برامج في مجال المحاسبة والتمويل، ومكافحة غسيل الاموال وغيرها بنسبة 55.34%، إضافة الى برامج تدريبية ميدانية (28.26%)، وبرامج تدريبية خارجية (6.44%)، وبرامج تدريبية للاعتمادات والشهادات الدولية (9.96%).

نقل وتوطين التكنولوجيا: وفرت الكيانات الاستثمارية المرخص لها اجهزة ومعدات متطورة اعتبرت كمقياس لنقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتنمية القدرات في استخدامها وتشغيلها وصيانتها بنسبة 96.53% والنسبة المتبقية (3.47%) تمثلت فيما تم إنجازه في مجال اجراء البحث والتطوير، ونقل نظم الادارة الحديثة، ونقل المعرفة، ونقل الخبرة التقنية والتسويقية المتقدمة.

دعم المكون المحلي: أنفقت الكيانات الاستثمارية المرخص لها التي بدأت بتشغيل عملياتها على شراء المنتجات والخدمات المحلية من خلال التعامل المباشر مع مزودي الخدمات والسلع ضمن شبكات الموزعين والمنتجين والموردين المحليين ما قيمته 499.1 مليون دينار كويتي والذي يعد الجزء الأكبر من مجمل الانفاق في الاقتصاد المحلي، شمل ذلك التعامل مع البنوك المحلية وشركات خدمات التأمين والمحاسبة والتدقيق والمحاماة والتنظيف والنقل والشحن وتأجير السيارات، ومكاتب العقار لاستئجار المكاتب والمباني والأراضي، والتعاقد مع مقاولين محليين، اضافة الى شراء المنتجات والمواد واللوازم السلعية لمقابلة احتياجات أنشطة أعمالهم بما يدعم بمجمله المنتجات الوطنية من خدمات وسلع.

الرسوم والضرائب الحكومية: أنفقت الكيانات الاستثمارية المرخص لها التي بدأت بتشغيل عملياتها من حيث الرسوم والضرائب الحكومية على ضريبة الدخل على حصة الشركات الأجنبية (غير المتمتعة بالإعفاء الضريبي الممنوح من الهيئة) بما نسبته 39.22% وعلى الرسوم الجمركية بنسبة 32.37% ورسوم المنافع العامة بنسبة 10.97% والنسبة المتبقية (17.44%) شملت مساهمة الضمان الاجتماعي للموظفين الكويتيين، ونسبة الزكاة، ونسبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (للشركات المساهمة فقط)، ودعم العمالة الوطنية، ومجموعة أخرى من الرسوم المختلفة شملت التأمين، تأشيرات الدخول واذون العمل الترجمة والتصديق، رسوم الطوابع، وغيرها.

أنشطة المسؤولية الاجتماعية: أنفقت الكيانات الاستثمارية المرخص لها التي بدأت بتشغيل عملياتها من حيث أنشطة المسؤولية الاجتماعية على البرامج التدريبية الميدانية خارج نطاق العمل الرئيسي بنسبة 52.53%، وعلى دعم المشاركات في المنتديات والمؤتمرات بنسبة 32.02%، وعلى البرامج والفعاليات في مجال الجودة والأمن والسلامة والاستدامة البيئية بنسبة 5.81%، وعلى الأنشطة التعليمية بنسبة 6.53%، وعلى إطلاق مسابقات لتشجيع الابتكار بنسبة 3.11%.

اما على صعيد تنمية الصادرات الوطنية، فقد ساهم كيان استثماري مرخص له قبل الهيئة في تنمية الصادرات الوطنية من منتجاتها المحلية (سلع وخدمات):

مركز جنرال الكتريك للتكنولوجيا كويت: امداد خدمات الصيانة لشبكات شركة جنرال الكتريك المتمركزة في دول الجوار الاقليمي وهي السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان، والعراق، وكذلك الى الأسواق العالمية في المملكة المتحدة، استراليا، باكستان، الجزائر، ليبيا، مصر، تونس، نيجيريا، السنغال، هونج كونج، وغانا.

الفصل الثالث

العمليات الاستثمارية

- تعزيز خدمة المستثمرين الكترونيا باستقبال 230 مستثمرا قائما ومحتملا و تم استلام 27 طلبا مبدئيا من مستثمرين محتملين، وأعدت 7 توصيات رفعت لمدير عام الهيئة وفق الإجراءات المتبعة.

- تطوير العلاقة مع ما يزيد عن 31 من الجهات المعنية من خلال اكثر من 393 اجراء للتواصل لضمان للتنسيق الفعال مع جهات الاختصاص الحكومية المعنية لتسهيل إنجاز المعاملات واستكمال الإجراءات المطلوبة للعملية الاستثمارية.

- توطيد العلاقة مع الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة مع تحديث القائمة المعتمدة من قبل الهيئة لما مجمله 41 شركة ومكتب استشاري.

- حصلت الهيئة على اعتماد المخطط الهيكلي النهائي لمشروع منطقة العبدلي الاقتصادية وباشرت الهيئة طرح هذا المشروع كمزايدة علنية مباشره من خلالها.

- إستكملت الهيئة طرح مناقصة مشروع تصميم البنية التحتية لمنطقة الوفرة الاقتصادية من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة وتم اختيار الشركة الاستشارية الفائزة وتوقيع العقد معها لإعداد الدراسة والتصميم لمشروع منطقة الوفرة الاقتصادية.

واصلت الهيئة نشاطها خلال فترة التقرير في مجال العمليات الاستثمارية، في إطار إدارة النافذة الموحدة بالهيئة، المنشأة بموجب المادة (17) من قانون رقم 116 لسنة 2013 بهدف تسهيل الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار المباشر والحرص على تقديم كافة التسهيلات والرعاية اللاحقة للمستثمرين القائمين والمحتملين في جميع مراحل العملية الاستثمارية. إضافة الى تولي متابعة الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتعامل مع الشكاوى والاقتراحات المقدمة منها، وتنفيذ الضبطية القضائية بموجب المادة (33) من قانون رقم 116 لسنة 2013، والعمل على تنفيذ التزامات برنامج العمليات المقابلة «الاوفست»، الذي كلفت الهيئة بإدارته من قبل مجلس الوزراء الموقر.

1. خدمة المستثمرين

استقبل مركز خدمة المستثمرين في إدارة النافذة الموحدة بالهيئة خلال فترة التقرير ما مجمله 230 زائرا، منهم 118 قاموا بحجز موعد الكتروني عبر البوابة الإلكترونية Book an Appointment من خلال الموقع الشبكي للهيئة للقاء (مدراء الحسابات) بالهيئة لاستيضاح أمور تفصيلية تتعلق بإجراءات الترخيص الاستثماري وكيفية تقديم الطلب المبدئي وآلية احتساب النقاط لتقييم المشاريع ومنح المزايا ومنهجية الإعفاء الضريبي مقابل الأداء.

بينما تعامل مركز خدمة المستثمرين مع 112 زائرا بدون موعد مسبق، 37.5% منهم مستثمرا قائما و62.5% مستثمرا محتملا، وتمت الإجابة على ما ورد منهم من استفسارات عامة بشأن القانون رقم 116 لسنة 2013 وإجراءات الهيئة والمزايا الممنوحة وطبيعة التسهيلات المقدمة والمستجدات بتأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

كما تم استلام 814 بريدا الكترونيا من خلال البريد الالكتروني المخصص لذلك info@kdipa.gov.kw تم تحويلها للجهات المعنية أو الإجابة على ما جاء بها من تساؤلات وتقديم التوضيحات المطلوب، وتم اعداد نماذج موحدة ووضع معايير واضحة لإجراءات التعامل مع الاستفسارات التي تتلاقاها الهيئة من خلال info@kdipa.gov.kw لتسهيل التعامل معها .

وتلقى مركز خدمة المستثمرين في الهيئة 27 طلبا مبدئيا وفق النموذج المعتمد من مستثمرين محتملين من جنسيات مختلفة. وقد توزعت الطلبات المبدئية المستلمة أساساً على أنشطة ضمن قطاع الخدمات، ومنها أنشطة النفط والغاز، الاستشارات، الإنشاءات، التشييد والبناء، نظم المعلومات، الزراعة، الخدمات اللوجستية، إدارة خدمات الدعم، الخدمات المهنية العلمية والفنية، الصحة والتعليم وأنشطة في قطاع الصناعة.

كما أنجز مركز خدمة المستثمرين 14 شهادة قيد في السجل الاستثماري، وقام خلال فترة التقرير بإصدار ما مجمله 103 إيصال تحصيل لرسوم خدمات قدمتها الهيئة بقيمة إجمالية بلغت 23,750 دينار كويتي، غطت رسوم طلبات تأسيس شركة كويتية، تأسيس شركة كويتية مع مزايا، فتح فرع شركة، وفتح فرع شركة مع مزايا، إصدار ترخيص استثماري، إصدار شهادة قيد في السجل الاستثماري، تجديد الترخيص الاستثماري، تعديل شطب الكيان الاستثماري، وتجديد قيد الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة، كما هو مبين في الشكل.

2. آلية تقييم الطلبـات

واصلت الهيئة تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا وفق منهجية التقييم المعتمدة، المستندة إلى المعايير المنصوص عليها في المادة (29) من قانون رقم 116 لسنة 2013، وقرار المدير العام رقم (329) لسنة 2019، والتي تتكون من 5 مكونات رئيسية و15 مكونا فرعيا بأوزان متساوية كما هو مبين في الشكل.

وفي هذا السياق، تم عقد 24 اجتماعا مع 27 مستثمرا تم استلام طلباتهم المبدئية، وتمت دراسة وتقييم مشاريع «الدراسة المبدئية» لهذه الكيانات الاستثمارية، وبناء عليه أعدت 7 توصيات رفعت لمدير عام الهيئة وفق الإجراءات المتبعة.

3. اجراءات الترخيص والتعاون مع جهات الاختصاص

واصلت الهيئة خلال فترة التقرير تثبيت الإجراءات المتبعة لجعل عملية تقديم طلبات الترخيص ومنح المزايا وآليات تقييمها بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة أكثر كفاءة لضمان حسن استكمال إجراءات الترخيص التجاري والحصول على الموافقات اللازمة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وكذلك واصلت الهيئة تعزيز قنوات التعاون وآليات التنسيق القائمة مع جهات الاختصاص الحكومية الاخرى لاستكمال استيفاء الكيانات الاستثمارية المرخص لها للإجراءات المطلوبة ومتابعة احتياجاتها وتسهيل المعوقات المحتملة.

أنشطة مركز خدمة المستثمرين

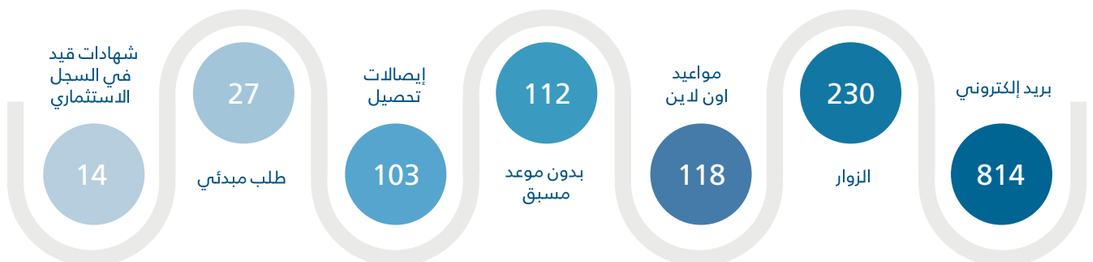

مكونات الآلية المعتمدة لتقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا

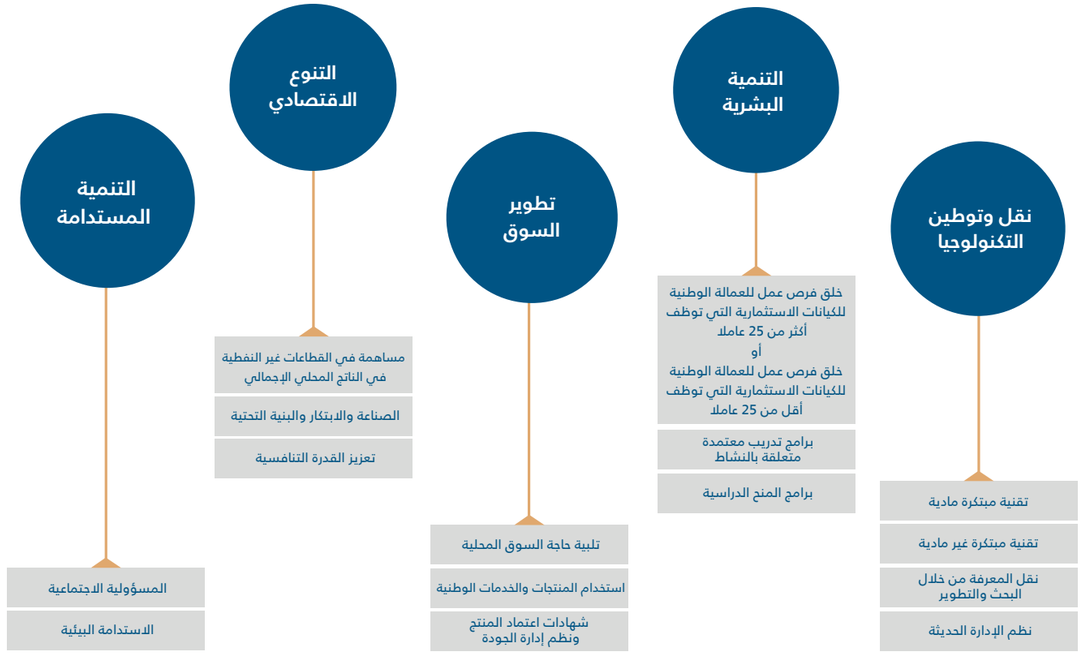

مركز الكويت للأعمال (وزارة التجارة والصناعة)

قام فريق الهيئة المتواجد في مركز الكويت للأعمال التابع لوزارة التجارة والصناعة خلال فترة التقرير بتسهيل استصدار التراخيص التجارية للكيانات الاستثمارية الموافق عليها تمهيدا لاستصدار التراخيص الاستثمارية من قبل الهيئة بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013. ومن جهة أخرى، ومن خلال التنسيق الوثيق القائم بين الهيئة ووزارة التجارة والصناعة، قامت الهيئة بمتابعة ترتيب الامور الفنية والإجرائية الخاصة بالشركات والأفرع التي تم الترخيص لها بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 في النظام الآلي للتراخيص التجارية لدى الوزارة.

جهات الاختصاص الحكومية الاخرى

تم خلال فترة التقرير إجراء 393 اجتماعاً ولقاء عمل ومراسلات مع ما يزيد عن 31 من جهات الاختصاص الحكومية والجهات ذات الصلة وفق آليات وقنوات التنسيق الموضوعة لإنجاز المعاملات واستكمال الإجراءات المطلوبة وضمان حسن انسياب العملية الاستثمارية. وشمل ذلك كل من وزارة التجارة والصناعة، وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وزارة الأشغال العامة، وزارة الإعلام، وزارة الصحة، وزارة المواصلات، وزارة التربية، الإدارة العامة للجمارك، وحدة تنظيم التأمين، الإدارة العامة للطيران المدني، هيئة مشروعات الشراكة بين قطاعين العام والخاص، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للبيئة، الهيئة العامة للقوى العاملة، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، هيئة أسواق المال، الهيئة العامة للغذاء والتغذية، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة، مؤسسة البترول الكويتية، بنك الكويت للمركزي، الجهاز المركزي للمناقصات العامة، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بلدية الكويت، المؤسسة العامة للرعاية السكنية، واللجنة الوزارية لطوارئ كورونا إضافة إلى مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وقد غطت قنوات التعاون مع جهات الاختصاص الحكومية المجالات المبينة في الجدول، مع ملاحظة أن عددا منها قد جرى التعاون معه في أكثر من مجال.

جدول رقم (7) مجالات التعاون مع جهات الاختصاص الحكومية

الاجراء	جهات الاختصاص الحكومية	العدد
مجال التعاون: تسهيل بدء التشغيل		
تقديم التسهيلات الممكنة لتسريع عملية بدء التشغيل للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة ومعالجة المعوقات والشكاوى وايجاد حلول عملية.	وزارة الداخلية، الهيئة العامة للقوى العاملة، وزارة العدل، الجهاز المركزي للمناقصات العامة، مؤسسة البترول الكويتية، الهيئة العامة للبيئة، بلدية الكويت	7
مجال التعاون: تجديد التراخيص		
تجديد الترخيص التجاري وطلب تعديل نشاط	وزارة الداخلية، وزارة الكهرباء والماء، وزارة التجارة والصناعة	3
مجال التعاون: تسهيل اجراءات		
طلب تعديل نشاط في النظام الآلي، الغاء ترخيص، تأسيس (شركة/فرع)، تغيير عنوان (شركة/فرع)، زيادة رأس المال، دخول شركاء جدد، توثيق عقد تأسيس.	وزارة التجارة والصناعة، وزارة العدل	2
مجال التعاون: متابعة منح المزايا		
متابعة المزايا التي تمنحها الهيئة من الإعفاءات الضريبية والجمركية واخطار وزارة المالية عند رفع او حرمان من ميزة الاعفاء الضريبي، او التشغيل الفعلي، او حدوث أي تغير في الكيان القانوني للكيان الاستثماري، واعتماد جهة الاختصاص للآلات والمعدات المستفيدة من الاعفاء الجمركي.	وزارة المالية، الادارة العامة للجمارك، الهيئة العامة للصناعة، وزارة الاشغال العامة	4
مجال التعاون: الأنشطة الاستثمارية		
استفسار عن أنشطة أو التنسيق بشأنها.	وزارة الصحة، وحدة تنظيم التأمين، وزارة المواصلات، وزارة التجارة والصناعة، مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، الإدارة العامة للطيران المدني.	5
مجال التعاون: تسهيلات خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)		
طلبات لتسهيل اصدار سمات دخول تجارية لدولة الكويت (تصاريح عمل) وطلب تسهيل اجراءات دخول للكويت وطلب تسهيل اجراءات التحاق بعائل والموافقة بالدخول عدد من الجنسيات الأجنبية والعربية ومنها سمات دخول عبر المنفذ البري.	اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا، وزارة الداخلية	2
مجال التعاون: انشاء حاضنات		
حاضنات الاعمال	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	1

مجال التعاون: تأهيل الشركات الاجنبية		
آليات تأهيل المستثمر للدخول في عقود مؤسسة البترول الكويتية.	مؤسسة البترول الكويتية	1
مجال التعاون: برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي		
وضع مبادرات الهيئة في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي لبرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر.	وزارة المالية وزارة الخارجية	2
مجال التعاون: بيانات الاستثمار		
رصد حركة تدفقات الاستثمارات المباشرة للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة لإدراجها في ميزان مدفوعات دولة الكويت.	بنك الكويت المركزي	1

4. متابعة الكيانات الاستثمارية

المتابعة الدورية

على صعيد المتابعة الدورية للكيانات الاستثمارية المرخص لها التي باشرت التشغيل وفق الإجراءات المعتمدة في هذا الشأن، أرسلت الهيئة خلال فترة التقرير ما مجمله 108 نموذجا للمتابعة الفصلية (الكترونيا)، تم استلام 83 منها بنسبة استجابة بلغت نحو 77%، كما تم ارسال 34 كتابا للمتابعة السنوية، تم استلام 20 منها بنسبة استجابة بلغت نحو 59%.

خلال فترة التقرير حرصت الهيئة على التواصل بشكل مستمر عن بعد مع الكيانات الاستثمارية من خلال أكثر من 44 اجراء تنوعت بين اجتماعات عبر الاتصال المرئي والبريد الالكتروني والمكالمات الهاتفية.

ومن جهة أخرى، تم عقد 387 اجتماعا مع الكيانات الاستثمارية المرخص لها منها اجتماعات تعريفية للكيانات الاستثمارية الجديدة، واجتماعات أخرى لغرض المتابعة الدورية والرد على استفسارات المستثمرين القائمين والتباحث في مواضيع ذات صلة بالتشغيل الفعلي لأعمالها مثل توظيف العمالة الوطنية، واصدار التأشيرات، وإقامات الموظفين، وتغير مدير الشركة، وتجديد التراخيص، والاعفاء الضريبي.

تسجيل بيانات الاستثمار المباشر

واصلت الهيئة جهودها في التنسيق مع بنك الكويت المركزي ضمن آلية التعاون القائمة بين الطرفين لغرض تبيان الصورة الحقيقية لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الكويت في بيانات ميزان المدفوعات للدولة والذي تستند اليه التقارير الدولية المتخصصة. وقد تم خلال الربع الأخير من فترة التقرير التواصل بتاريخ 7 فبراير 2022 مع 35 كيان استثماري مرخص له باشر التشغيل الفعلي وتم استلام الاستبيانات من قبل 12 كيان استثماري منها بنسبة استجابة بلغت نحو 34% بالمعدل، حيث قامت الهيئة بإرسال نماذج «استبيان المسح المنسق للاستثمار المباشر» لصندوق النقد الدولي المستخدم في اعداد بيانات ميزان المدفوعات لدولة الكويت مع نماذج الربع سنوية والنماذج السنوية لهذه الكيانات الاستثمارية لغرض تعبئتها ومن ثم ارسالها الى البنك المركزي بالبريد الالكتروني مع نسخة للهيئة.

جدول رقم (8) استجابة الكيانات الاستثمارية في تعبئة استبيان ميزان المدفوعات لدولة الكويت للسنة المالية

البند	ابريل – يونيو 2021	يوليو – سبتمبر 2021	أكتوبر – ديسمبر 2021	يناير – مارس 2022
عدد الكيانات الاستثمارية التي تم إرسال الاستبيان لها	32	32	32	35
عدد الكيانات الاستثمارية التي قامت بتعبئة الاستبيان	10	5	5	12
الكيانات الاستثمارية التي وفرت بيانات وفق المطلوب	6	5	5	10
نسبة الاستجابة (%)	%31	%15	%15	%34

التعامل مع الشكاوى والمقترحات

تم خلال فترة التقرير استلام 20 شكوى والتعامل معها وكذلك مقترحا واحدا بشأن منح أفضلية للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة، تمت دراسته ووضع توصيات بشأنه. وقد تم ذلك من خلال 326 إجراء شملت اجتماعات واتصالات هاتفية وبريد إلكتروني ومخاطبات ومذكرات للجهات الحكومية المعنية لمتابعة شكاوى المستثمرين وحلها وتقديم التسهيلات للمستثمرين. توزعت كما هو مبين في الشكل.

وقد شملت الشكاوى مواضيع مختلفة منها اصدار سمة دخول (فيزا) وتصاريح عمل للكويت وتأهيل ونقل العمالة، والتسجيل الضريبي، والنظام الآلي لتعديل بيانات الشركات لدى وزارة التجارة والصناعة. كما تم تحميل الاستبيان الخاص بالمقترحات والشكاوى في الموقع الداخلي للهيئة iKDIPA لتسهيل استخدامه.

كما استكملت المرحلة الثانية لتطوير إجراءات العمل بهدف الوصول إلى تحقيق الاستجابة المباشرة والسريعة وفق معايير محددة لتنظيم وقياس الأداء وتطبيق نظم إدارة الجودة في التعامل مع الشكاوى والمقترحات لتعزيز رضا العملاء في إطار التزام الهيئة باستيفاء متطلبات شهادة مواصفة معالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء أيزو 10002:2018. وتم تطوير (استبيان قياس رضا العملاء) وتحميله في نسخته المحدثة على الموقع الشبكي للهيئة .

5. متابعة المزايا الممنوحة من قبل الهيئة

الاعفاء الجمركي

تم خلال فترة التقرير اصدار شهادة اعفاء جمركي لكيان استثماري واحد بتاريخ 23 يناير 2022، ولم يتم التعامل مع اي ارسالية جمركية.

اجراءات التعامل مع الشكاوى والاقتراحات

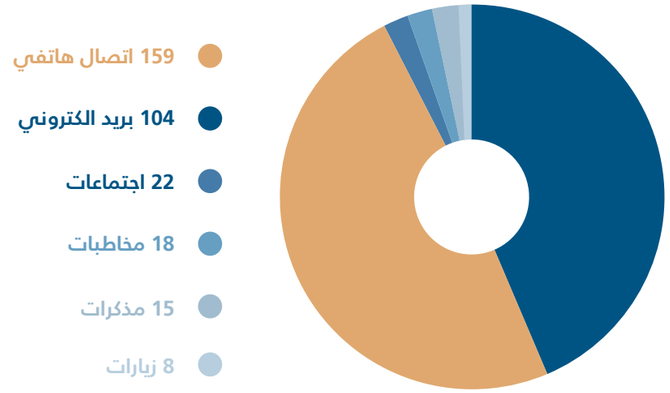

الاجمالي	326

الاعفاء الضريبي

تم خلال فترة التقرير منح 20 شهادة إعفاء ضريبي مقابل أداء الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتزامها بمعايير آلية الإعفاء الضريبي الخاص بالهيئة بالتعاون مع وزارة المالية لربط منح ميزة الإعفاء الضريبي بأداء الكيان الاستثماري الذي يتم الترخيص له وفقاً للقانون رقم 116 لسنة 2013 بهدف تحفيز المستثمرين لتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي المنشود.

كما تم عقد 67 اجتماعاً عبر تقنية الاتصال المرئي وفي مقر الهيئة مع الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة ومع الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة من قبل الهيئة وشركات التدقيق المعتمدة من قبل وزارة المالية تم خلالها الإجابة على الاستفسارات فيما يخص اعداد تقرير الإعفاء الضريبي واية استفسارات أخرى بشأن الاعفاء الضريبي مقابل الأداء.

وعقد اجتماع مع شركات التدقيق المعتمدة من قبل وزارة المالية بتاريخ 30 يناير 2022 لمناقشة امكانية تطوير قرار رقم 180 لسنة 2020 بشأن تعديل قرار آلية منح الإعفاء الضريبي لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر رقم 16 لسنة 2016 والمعدل بالقرار رقم 76 لسنة 2018 فيما يتعلق بموضوع احتساب الأصول غير الملموسة وشرح الاليات المقترحة. كما عقد اجتماع مع ممثلي وزارة المالية من القطاع الضريبي بتاريخ 30 مارس 2022 لشرح بعض العقبات التي تواجه المستثمرين ومناقشة دراسة احتساب الاصول غير الملموسة.

6. الضبطية القضائية

خلال فترة التقرير تولى الموظفون المكلفون بالضبطية القضائية إجراء60 زيارة ميدانية، وعقد 6 اجتماعات مع الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة لمناقشة آخر المستجدات والحرص على التزام هذه الكيانات الاستثمارية باللوائح والقوانين والمعايير الموضوعة من قبل الهيئة، وقد تم اعداد تقارير تلخص نتائج هذه الزيارات والاجتماعات رفعت لمجلس الإدارة الذي اعتمدها في اجتماعاته.

وفي إطار قيامها بتنفيذ الدور الرقابي للهيئة، وبموافقة مجلس الإدارة، تم خلال فترة التقرير اتخاذ إجراءات جزائية لمخالفة اشتراطات الترخيص الاستثماري بخصوص 27 كياناً استثمارياً مرخصاً له، وتم مد مهلة بدء تشغيل لـ 8 كيانات استثمارية، ومنح كيان استثماري واحد مهلة للتصفية. وقد تم ارسال إنذارات أولية لـ 26 شركة وحرمان كيان استثماري واحد من ميزة الاعفاء الضريبي نفاذا لحكم مادة 32 من قانون رقم 116 لسنة 2013 بتاريخ 6 مارس 2022.

7. الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة

تم خلال فترة التقرير تحديث قائمة الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة من قبل الهيئة لتمثيل الكيانات الاستثمارية ليصبح عدد الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة لدى الهيئة ما مجمله 41. كما تم التعامل مع إجراءات تجديد قيد الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة سابقا في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى الهيئة لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة السجل، بموجب 4 قرارات لمدير عام الهيئة، مبينه في الجدول.

جدول رقم (9) قرارات مدير عام الهيئة بشأن الشركات والمكاتب المعتمدة

القرار	التاريخ
قرار رقم (144) لسنة 2021 بشأن تجديد قيد الشركات والمكاتب في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة السجل.	8 ابريل 2021
قرار رقم (288) لسنة 2021 بشأن تجديد قيد الشركات والمكاتب في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة السجل.	10 أغسطس 2021
قرار رقم (457) لسنة 2021 بشأن تجديد قيد الشركات والمكاتب في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة السجل.	21 ديسمبر2021
قرار رقم (84) لسنة 2022 بشأن تجديد قيد الشركات والمكاتب في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة السجل.	8 مارس 2022

وفي إطار الخدمات التي تقدمها الهيئة للشركات والمكاتب المعتمدة، تم دعوتهم للمشاركة في ندوة عقدت خارج مقر الهيئة بتاريخ 7 ديسمبر 2021 جمعتهم مع الشركات المتقدمة وفقاً لقانون رقم 116 لسنة 2013 وعدداً من المسؤولين من الهيئة والجهات الحكومية المعنية شملت وزارة المالية وبنك الكويت المركزي و مؤسسة البترول الكويتية الذين قدموا عروضاً مرئية للتعريف بآخر التطورات بخصوص تسهيل الإجراءات التي تتم من قبلهم. وقد أدلى مدير عام الهيئة بكلمة ختامية نوه بأهمية هذا التعاون لتسهيل الإجراءات لتشجيع الاستثمار الذي يحقق الأهداف التنموية المنشودة والمنافع للجميع. كما تم ارسال النسخة الثالثة من الاستبيان السنوي لتقييم رضا الشركات والمكاتب الاستشارية المعتمدة لدى الهيئة بهدف متابعة تطوير الخدمات التي تتلقاها من الهيئة بما يحقق المنفعة المتبادلة للهيئة ولهم ولعملائهم من الكيانات الاستثمارية المرخص لها والمستثمرين المحتملين.

8. برنامج العمليات المقابلة "الاوفست"

واصلت الهيئة خلال فترة التقرير متابعة إجراءات استيفاء التزامات الأوفست القائمة لديها وفق نظام الأوفست الموضوع ودليل الخطوط العريضة لإجراءات الأوفست رقم (9) – 2007 والقرارات ذات الصلة. وقد اجتمعت الهيئة مع لجنة الشئون الاقتصادية لدى مجلس الوزراء الموقر لمناقشة دليل الخطوط العريضة لإجراءات برنامج الأوفست بتاريخ 30 يناير 2022.

يبين الجدول تفاصيل الجهود التي قامت بها الهيئة خلال فترة التقرير لمتابعة إجراءات الأوفست والحفاظ على حيوية قنوات التواصل خلال ظروف الجائحة وتداعياتها لمتابعة المستجدات وتقديم التسهيلات للشركات الملتزمة بالأوفست لتمكينها من إنجاز مشاريعها التنموية.

جدول رقم (10) اجراءات برنامج الاوفست من 1 ابريل2021 الى 31 مارس 2022

البند	الاجراء
إجراءات الاوفست	
دراسة التزام الشركات المتعهدة ببرنامج الأوفست	50
التعامل مع التزامات مشاريع الاوفست	دراسة مطالبة بتخفيض التزام لمشاريع الاوفست: 22 تخفيض التزام لمشاريع الاوفست: 1 الانتهاء من التزام لمشاريع الأوفست: 2
دراسة عقود الكفالة المصرفية	دراسة عقود لمقاولي الباطن لشركات ملتزمة بالاوفست: 1 دراسة عقود حكومية بشأن تطبيق التزام الاوفست: 1 تجديد الكفالة المصرفية: 48 تخفيض الكفالة المصرفية حسب استيفاء مراحل خطة العمل: 1 الافراج عن الكفالة المصرفية لمشاريع الاوفست التي أنهت التزامها: 2 تسييل الكفالة المصرفية كإجراء جزائي لعدم الالتزام بتنفيذ مشاريع الاوفست: 1
إجراءات التواصل مع الشركات الملتزمة بالاوفست والجهات الحكومية المعنية	
مراسلات	210
مكالمات هاتفية	200
بريد الكتروني	300
مذكرات داخلية	190
اجتماعات	مع جهات حكومية: 30 ومع الشركات الملتزمة بالاوفست: 53
زيارات ميدانية	5

9. المناطق الاقتصادية والحرة والقسائم التجارية

تابعت الهيئة خلال فترة التقرير إنجاز الإجراءات المطلوبة لتنفيذ مشاريع المناطق الاقتصادية والحرة والقسائم التجارية حسب وضعها. وقامت الهيئة بإعداد لائحة اسس وضوابط تخصيص والانتفاع بالأراضي الاقتصادية. وأعدت خطة مشاريع المناطق الاقتصادية لبرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر. وحضرت الاجتماع التعريفي بشأن مشاريع برنامج عمل الحكومة الخاصة بالهيئة مع وزارة المالية لمناقشة الأمور والتفاصيل الفنية. وتمت اضافة مبادرات الهيئة بشأن المناطق الاقتصادية في النظام الالي الخاص ببرنامج عمل الحكومة. وواصلت الهيئة تنمية القدرات البشرية لموظفيها من خلال المشاركة في عدة فعاليات شملت ورشة عمل حول اعداد كراسة الشروط لطرح مزايدة على القطاع الخاص.

وقد قامت الهيئة بالاجتماع مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية للاستفادة من تجربتهم في طرح مشاريع المؤسسة في مشروع منطقة العبدلي الاقتصادية. وعلى صعيد إقليمي، عقدت الهيئة اجتماع عبر تقنية التواصل المرئي مع رئيس المناطق الحرة الاردنية للاطلاع على تجربتهم والاستفادة من خبرتهم.

9.1 المناطق الاقتصادية الخاصة بالهيئة

تم تكليف لجنة القسائم التجارية والمناطق الاقتصادية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم 69 لسنة 2022 بتخصيص وتوزيع المناطق الاقتصادية

منطقة العبدلي الاقتصادية

حصلت الهيئة خلال فترة التقرير على اعتماد تقرير المخطط الهيكلي لمشروع منطقة العبدلي الاقتصادية من ادارة المخطط الهيكلي ببلدية الكويت بتاريخ 7 يونيو 2021 ورفع للمجلس البلدي للموافقة. وتم الاجتماع مع المجلس البلدي لمناقشة اعتماد المخطط الهيكلي النهائي لمنطقة العبدلي الاقتصادية وتخصيص أراضي إضافية لطرق الربط المعتمدة من الهيئة العامة للطرق والنقل البري بتاريخ 27 يونيو 2021. ومن ثم صدر قرار المجلس البلدي باعتماد المخطط الهيكلي لمنطقة العبدلي الاقتصادية بتاريخ 26 يوليو 2021. وبدورها وافقت بلدية الكويت على اعتماد قرار المجلس البلدي بالموافقة على المخطط الهيكلي لمشروع منطقة العبدلي الاقتصادية بتاريخ 24 مارس 2022.

كما قدم مدير عام الهيئة عرضا مرئيا للجنة الشئون الاقتصادية لدى مجلس الوزراء بتاريخ 15 اغسطس 2021 وعرض مرئي اخر بتاريخ 25 اغسطس 2021 في اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي (2042/2021) حول خيار طرح مشروع منطقة العبدلي الاقتصادية للتنفيذ والاستثمار والاستغلال والمتضمن وجهة نظر كل من وزارة المالية، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإدارة الفتوى والتشريع. وصدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء رقم 1010 لسنة 2021 بتكليف الهيئة بالتنسيق مع الجهات التي تراها مناسبة للمضي قدماً بالخيار الذي انتهت اليه إدارة الفتوى والتشريع بجواز طرح مشروع منطقة العبدلي الاقتصادية كمزايدة علنية مباشرة من خلال الهيئة. وبموجبه، باشرت الهيئة العمل مع المكتب الاستشاري لإعداد مستندات طرح المشروع للتنفيذ والاستثمار والاستغلال كمزايدة حسب النظم والاجراءات المعمول بها ومن ثم عرضها على اللجنة المشكله من قبل مجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر المعنية بتخصيص و توزيع الاسائم التجارية والمناطق الاقتصادية وبناءا على موافقتها سيتم مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع ووزارة المالية لأخذ الموافقات عليها ومن ثم طرح المشروع كمزايدة علنية على القطاع الخاص حسب قرار مجلس الوزراء. واضافة الى ذلك يقوم موظفوا الادارة بالتعاون مع الادارات الاخرى بزيارات ترويجية تسويقية للبنوك والشركات الاجنبية لتعريفهم عن مشروع منطقة العبدلي الاقتصادية.

منطقة الوفرة الاقتصادية

أعدت الهيئة مستندات طرح مناقصة مشروع تصميم البنية التحتية لمنطقة الوفرة الاقتصادية وتم طرحها من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة. وقد خاطبت الهيئة الجهاز المركزي للمناقصات العامة بتاريخ 8 ابريل 2021 لطلب تمديد فترة دراسة العطاءات الفنية للمناقصة الخاصة بمشروع منطقة الوفرة الاقتصادية لمدة 30 يوم مع ذكر الأسباب، وقد تمت الموافقة على ذلك بتاريخ 29 ابريل 2021. وقد شكلت لجنة لفض العطاءات المستلمة في الهيئة، وانتهت هذه اللجنة المشكلة من أعمالها من تقييم العطاءات الفنية والمالية لمناقصة مشروع تصميم البنية التحتية لمنطقة الوفرة الاقتصادية لإجمالي 11 مكتبا هندسيا من الذين استوفوا شروط المناقصة. وتم ارسال نتائج التقييم الفني والمالي الى الجهاز المركزي للمناقصات، حيث أصدر مجلس إدارة الجهاز قراره بالموافقة على الترسية على دار المكتب العربي للاستشارات الهندسية. وخاطبت الهيئة ديوان المحاسبة بقرار الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وبدوره أصدر ديوان المحاسبة قراره بالموافقة على التعاقد مع المكتب بتاريخ 15 فبراير 2022 وتم توقيع العقد معه لإعداد الدراسة والتصميم لمشروع منطقة الوفرة الاقتصادية بتاريخ 28 مارس 2022

منطقة النعايم الاقتصادية

عقد اجتماع بشأن مناقشة مشروع مذكرة التفاهم بشأن مدينة النعايم الاقتصادية بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للصناعة وإدارة الفتوى والتشريع وبلدية الكويت، والهيئة بانتظار رد الهيئة العامة للصناعة على امكانية طرح المنطقتين معاً.

وتم عرض آخر المستجدات لمنطقة النعايم الاقتصادية على مجلس إدارة الهيئة الذي طلب تقديم عرض مرئي لمناقشة خيارات طرح مشروع منطقة النعايم الاقتصادية.

9.2 المناطق الحرة

منطقة النويصيب الحرة

خاطبت الهيئة وزارة الخارجية لطلب عرض موضوع طرح منطقة النويصيب الحرة على اللجنة الكويتية- السعودية المشتركة للإفادة وموافاة الهيئة بملاحظاتهم على المشروع واية بنود أخرى ذات صلة. وتم تحديث مستندات طرح منطقة النويصيب الحرة.

9.3 القسائم التجارية

انتهت أعمال «لجنة مباشرة إجراءات تخصيص القسائم التجارية» بعد رفع توصياتها لمجلس ادارة الهيئة بخصوص التعديل على مستندات طرح القسائم التجارية (الشروط العامة والشروط الخاصة والمتطلبات الفنية ومستند العقد). وقد تم اقتراح تعديل على القرار الوزاري رقم 62 لسنة 2019 بشأن تشكيل لجنة مباشرة إجراءات تخصيص القسائم التجارية. وقد أُعيد تشكيل اللجنة استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 69 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 17 فبراير 2022 والذي يقضي بتشكيل لجنة دائمة لتخصيص القسائم التجارية والمناطق الاقتصادية برئاسة عضو مجلس إدارة الهيئة من الجهة الحكومية المعنية (بلدية الكويت) ونائب الرئيس عضو مجلس إدارة الهيئة من ذوي الخبرة والاختصاص، وتمت مخاطبة الجهات المعنية لترشيح ممثليها لعضوية اللجنة من بلدية الكويت، إدارة الفتوى والتشريع، والجهاز المركزي للمناقصات العامة، ووزارة المالية (إدارة أملاك الدولة)، على أن تتولى الهيئة امانة سر اللجنة (المقرر).

10. مبنى الهيئة

تابعت لجنة تصميم مبنى الهيئة مهامها بالتنسيق مع وزارة الاشغال العامة والجهات المعنية الأخرى، وقد قامت وزارة الأشغال العامة بإرسال التوصية بالترسية الى الجهاز المركزي للمناقصات العامة بعد ان قامت بإرسال التقييم الفني للمكاتب المتقدمة للمناقصة واعتماد نتائجه من قبل الجهاز. وصدر قرار الجهاز المركزي للمناقصات العامة رقم 82 لسنة 2022 بتاريخ 28 مارس 2022 في شأن مناقصة الخدمات الاستشارية دراسة وتصميم لمشروع المقر الرئيسي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالترسية على دار مستشارو الخليج للاستشارات الهندسية.

الفصل الرابع

الأنشطة الترويجية

- ركزت الهيئة حملتها الاعلانية على المواقع الشبكية و التطبيقات الهاتفية الذكية و وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة أوضاع جائحة كورونا على الاعمال العالمية.

- شاركت الهيئة في 21 مؤتمراً وفعالية خلال فترة التقرير.

- وقعت الهيئة مذكرة تفاهم في «مجال تشجيع الاستثمار المباشر» مع مكتب أبوظبي للاستثمار بتاريخ 26 سبتمبر2021، مما يجعل إجمالي مذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة في هذا المجال 12 مذكرة تفاهم.

- ترأست الهيئة المجموعة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار ضمن مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية – البريطانية. والحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية. والحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية.

- وقعت الهيئة آلية تعاون مشترك مع الهيئة العامة للبيئة بتاريخ 14 يوليو 2021 لمتابعة القضايا البيئية.

- فازت الهيئة بمنصب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في اللجنة التوجيهية للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الإستثمار (WAIPA).

- شاركت الهيئة ضمن فريق الكويت في جناح دولة الكويت في معرض اكسبو 2020 دبي حيث عقدت 30 لقاءً ثنائياً مع شركات ومسؤلي حكومات أجنبية وحضرت 45 ندوة وأجرت 95 زيارة للأجنحة وتواصلت مع 494 مستثمراً محتملاً.

تنوعت الأنشطة الترويجية وجهود تكثيف الدبلوماسية الاقتصادية خلال فترة التقرير من خلال المشاركة في الجولات الرسمية واللقاءات الثنائية ومجالس الأعمال ومذكرات التفاهم والمشاركة في الفعاليات وتنظيمها والعلاقات الإعلامية وحملات الترويج الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة العلاقات العامة التي قامت بها الهيئة استناداً إلى الاختصاصات المحورية المكلفة بها الهيئة بالترويج للكويت وتبيان المزايا التي تنفرد بها الكويت، والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة، ومستجدات مناخ الاستثمار، واستهداف قطاعات الأولوية. وقد شملت الأنشطة الترويجية ما ورد في الفقرات التالية.

1. مشاركة في جولات ووفود رسمية

شارك مدير عام الهيئة في الوفد الرسمي المرافق لمعالي وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إلى جمهورية قبرص بتاريخ 10 يناير 2022، حيث تخللها عقد جلسة مباحثات رسمية ترأسها وزيري الخارجية لدى البلدين وتم فيها استعراض العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة بمناسبة مرور 61 عاماً على إقامتها.

كما شارك مدير عام الهيئة في الوفد الرسمي المرافق لمعالي وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إلى مدينة ووتشي، جمهورية الصين الشعبية، بتاريخ 12 يناير 2022 وعقدت جلسة مباحثات رسمية ترأسها وزيري الخارجية لدى البلدين، وتم فيها استعراض المحطات التاريخية التي شهدتها العلاقات الثنائية في مختلف المجالات منذ 50 عاماً.

2. لقاءات مسؤولين ووفود

التقت الهيئة ممثلة بإدارتها العليا في مقرها بعدد من المسؤولين منهم وزير التجارة الدولية البريطانية وعدد من السفراء من الاتحاد الأوروبي، اليابان ومملكة اسبانيا ومملكة بلجيكا وجمهورية مالطا وجمهورية كوريا، ومملكة بوتان، ومملكة هولندا، والمملكة المتحدة، وجمهورية بيلاروسيا، ومملكة ماليزيا، والجمهورية النمساوية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية قبرص، وكندا، وجمهورية الارجنتين، وجمهورية غانا، ودولة الامارات العربية المتحدة، وجمهورية السودان، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية جيبوتي، والجمهورية التونسية، ومسؤولين دبلوماسيين آخرين منهم المبعوث الخاص للشرق الأوسط - دول الخليج لوزارة التنمية والاستثمار في جمهورية اليونان، والملحق لشؤون الملكية الفكرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمستشار الاقتصادي الفرنسي، ومجموعة العمل البرلمانية المعنية بالعلاقات مع دولة الكويت في مجلس العموم البريطاني، والمستشار الاقتصادي في سفارة جمهورية السودان لدى دولة الكويت، وممثلون لمنظمات دولية منهم المدير الإقليمي للبنك الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي، والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، والمدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوفد المصاحب، وأمين عام منظمة التعاون الرقمي، والمدير التنفيذي لمركز (ذا كونفرنس بورد الخليج) للبحوث الاقتصادية والتجارية، ومسؤولين من وكالة موديز للتصنيف الائتماني السيادي. وكذلك وفوداً استثمارياً منها وفداً اقتصادياً من جمهورية ايرلندا، وفداً اقتصادياً من جمهورية الارجنتين، ووفداً اقتصادياً رفيع المستوى من امارة أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.

3. اجتماعات اللجان الثنائية والمجالس

شاركت الهيئة بحضور 15 اجتماعاً تنسيقياً ودورياً لاجتماعات اللجان الثنائية والمجالس المشتركة واللجان الوزارية العليا وغيرها لتعزيز مساهمتها في الدبلوماسية الاقتصادية مع دول شقيقة وصديقة أجنبية وعربية تدخل معها دولة الكويت في علاقات دولية اقتصادية واستثمارية وتجارية وجوانب أخرى متعددة، غطت عدة محاور وفعاليات وأنشطة كما هو مبين في الفقرات التالية.

الحوار الاستراتيجي الخامس بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية

عقدت الجولة الخامسة لأعمال الاجتماع الوزاري للحوار الاستراتيجي الكويتي – الأمريكي بالحضور الشخصي في واشنطن دي سي بتاريخ 26 يناير 2022، وترأس الجانب الكويتي معالي وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بينما ترأس الجانب الأمريكي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

وعقد في إطار هذه الجولة اجتماعات 6 مجموعات عمل شملت مجموعة عمل التعاون التعليمي والثقافي والأكاديمي، ومجموعة عمل التعاون الدفاعي، ومجموعة عمل التعاون الأمني والأمن السيبراني، ومجموعة عمل التعاون السياسي وحقوق الإنسان والتنمية، ومجموعة عمل التعاون القنصلي والجمركي، ومجموعة عمل التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتغير المناخي، بمشاركة 22 جهة كويتية معنية .

وقد كانت مشاركة الهيئة في اجتماع الجولة الخامسة للحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية ضمن مجموعة عمل التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتغير المناخي والتي عقدت اجتماعها بتاريخ 25 يناير 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي في مقر وزارة الخارجية. وترأس مدير عام الهيئة الجانب الكويتي بينما ترأس القائم بأعمال السفارة الأميركية لدى الكويت الجانب الأمريكي.

اجتماعات مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية – البريطانية

عقد الاجتماع السابع عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية – البريطانية بتاريخ 23 أغسطس 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي. وترأس مدير عام الهيئة المجموعة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار والتنمية بينما ترأس الجانب البريطاني المبعوث التجاري لرئيس وزراء المملكة المتحدة إلى دولة الكويت.

كما عقد الاجتماع الثامن عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية وضمنه اجتماع لجنة التجارة والاستثمار والتنمية بتاريخ 8 فبراير 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي.

الاجتماع الأول للحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية

شاركت الهيئة في الاجتماع الأول للحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية بتاريخ 4 يناير 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي.

وترأس مدير عام الهيئة اجتماع المجموعة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار والتنمية في الجانب الكويتي المنعقد بتاريخ 8 نوفمبر 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، بينما ترأس الجانب الفرنسي الوكيل المساعد لشؤون العلاقات الثنائية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي بوزارة المالية الفرنسية.

اجتماعات اللجان الثنائية الأخرى

شاركت الهيئة خلال فترة التقرير في عدد من الاجتماعات الأخرى للجان الثنائية واللجان الوزارية العليا والمجالس المشتركة والتي عقد عدد منها افتراضياً حسب الظروف الصحية، شملت اجتماع المجلس التنسيقي الكويتي – السعودي واجتماعات ثنائية مع كل من جمهورية مالطا وجمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية الهند وجمهورية موريتانيا وسلطنة عمان وجمهورية أذربيجان، واجتماعاً مع الاتحاد الأوروبي.

يبين الجدول سجل الاجتماعات الثنائية المشاركة فيها الهيئة.

جدول رقم (11) سجل الاجتماعات الثنائية

#	التاريخ	الاجتماع
1	24 مايو 2021	اجتماع مجموعة العمل الفنية للدورة الاولى للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت وجمهورية مالطا.
2	6 يونيو 2021	الدورة الأولى للمجلس التنسيقي الكويتي- السعودي.
3	8 يونيو 2021	الاجتماع التنسيقي للدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت وجمهورية جنوب أفريقيا.
4	10 أغسطس 2021	الاجتماع التنسيقي للدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت وجمهورية الهند.
5	23 أغسطس 2021	الاجتماع السابع عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية – البريطانية.
6	27 أغسطس 2021	اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت والجمهورية الموريتانية.
7	29 سبتمبر 2021	الاجتماع التنسيقي للحوار الاستراتيجي الخامس بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية.
8	5 أكتوبر 2021	الاجتماع التنسيقي للدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت وسلطنة عمان.
9	13 أكتوبر 2021	الاجتماع التنسيقي للحوار الاستراتيجي الخامس بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية.
10	8 نوفمبر 2021	الاجتماع التنسيقي للحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية.
11	4 يناير 2022	الاجتماع الأول للحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية.
12	25 يناير 2022	اجتماع الحوار الاستراتيجي الخامس بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية.
13	8 فبراير 2022	الاجتماع الثامن عشر لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية – البريطانية.
14	10 فبراير 2022	الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين بين دولة الكويت والاتحاد الأوروبي.
15	17 مارس 2022	اجتماع مجموعة العمل الفنية للدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت وجمهورية أذربيجان.

العلاقات الإقليمية والدولية

على صعيد المواضيع الإقليمية، تابعت الهيئة عدداً من المواضيع الإقليمية ذات الصلة شملت أعمال الاجتماع (52) للجنة التنفيذ والمتابعة لدى جامعة الدول العربية، والمسودة الخاصة بالدليل الاسترشادي لقانون حماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتسمية ضابط اتصال للتنسيق والمتابعة حول التوصيات والقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية والأجهزة التابعة لها، إلى جانب متابعة برنامج عمل منظمة التعاون الاسلامي 2025، والمشاركة في الاجتماع التنسيقي لوضع آليات لقياس مستوى التقدم في العلاقات الثنائية بمختلف المجالات بين دولة الكويت ودول المغرب العربي.

وعلى صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استأنفت الهيئة التعامل مع عدة مواضيع تتعلق بتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، منها مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والصين، مقترح دولة الامارات العربية المتحدة لفصل الاستثمار في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والصين، ومشروع خطة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى 2022-2026، ومسودة نصوص اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية، ومبادرات مجموعة العشرين G20 في المسار المالي وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل على تعزيز ورفع مستوى مجالات التعاون المشتركة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي هذا السياق وعلى صعيد محلي، دخلت الهيئة في **عضوية الفريق الوطني لتعزيز التعاون المالي والتجاري والاستثماري** والذي تم تشكيله بمبادرة من معالي وزير الخارجية لتعزيز مجالات التعاون في الشؤون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لدول مجلس التعاون ومناقشة المعوقات وإيجاد حلول لتذليلها، وتنسيق الجهود الوطنية في المجالات المذكورة لمساندة عمل اللجان المشتركة وتبادل الزيارات والخبرات بين الوفود الاقتصادية، وربط المصالح الإقليمية بين دول مجلس التعاون والبحث عن فرص استثمارية واقتصادية وتجارية واعدة وتذليل المعوقات التي تواجه المستثمرين، والتركيز على قطاعات أولوية مثل الأمن الغذائي والأمن السيبراني وتعزيز قطاعي الصناعة والتجارة. ويتكون الفريق الوطني إضافة إلى الهيئة، من ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، وزارة المالية، الإدارة العامة للجمارك، مؤسسة البترول الكويتية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للغذاء والتغذية، والهيئة العامة للصناعة، والقطاع الخاص ممثلاً بغرفة تجارة وصناعة الكويت، وشركة المطاحن الكويتية. وقد عقد الفريق الوطني اجتماعاً تنسيقياً بتاريخ 24 نوفمبر 2021 ثم تم عقد الاجتماع الأول بتاريخ 26 يناير 2022.

أما على صعيد العلاقات الدولية، فقد تابعت الهيئة عن كثب موضوع تطوير اطار دولي واتفاق بشأن **«تيسير الاستثمار من أجل التنمية»** Investment Facilitation for Development في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)، والذي شاركت به دولة الكويت منذ صدور البيان الوزاري المشترك الأول في ديسمبر 2017 والبيان الوزاري المشترك الثاني في نوفمبر 2019، وقد تلقت الهيئة خلال فترة التقرير مذكرة من مركز التجارة الدولي (ITC) بشأن مقترح فصل هذا الإطار عن اتفاقيات الاستثمار الدولية، واطلعت الهيئة على الوثائق التجميعية للمناقشات الدائرة بشأن» تيسير الاستثمار من اجل التنمية»، ومحاضر الاجتماعات التي تمت في إطار منظمة التجارة العالمية، ومشروع البيان الوزاري المشترك الثالث «لتسهيل الاستثمار من أجل التنمية» الذي تم الاتفاق عليه من قبل 112 عضواً في منظمة التجارة العالمية، وضمنهم دولة الكويت، وصدر بتاريخ 10 ديسمبر 2021، على أن تستكمل المفاوضات الدائرة لاعتماد النص النهائي نحو إبرام اتفاقية نهائية متعددة الأطراف بشأن تسهيل الاستثمار من أجل التنمية مع نهاية عام 2022، واطلعت الهيئة على بنود أجندة مؤتمر منظمة التجارة العالمية الثاني عشر WTO MC12 الذي تقرر أن يعقد خلال الفترة 12-15 يونيو 2022، بعد أن تأجل انعقاده عدة مرات بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومتحوراته.

كما تابعت الهيئة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باتفاقيات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (نيويورك 2018) واتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة. وموضوع تعزيز مستوى مجالات التعاون المشترك والمتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول قارات أمريكا الشمالية والوسطى وأمريكا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا.

4. مذكرات التفاهم

على صعيد مذكرات التفاهم الخاصة بتشجيع الاستثمار المباشر، قامت الهيئة ممثلة بمديرها العام بتوقيع مذكرة تفاهم في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» مع مكتب أبو ظبي للاستثمار ممثلاً بوكيل دائرة التنمية الاقتصادية بتاريخ 26 سبتمبر 2021. كما وقعت الهيئة خلال فترة التقرير مذكرة تفاهم للتعاون في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» مع وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية بتاريخ 6 يونيو 2021. وبذلك أصبح عدد مذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة مع نظرائها 12 مذكرة شملت المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية تركيا، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اللبنانية. وتمت الموافقة المبدئية من قبل مجلس الوزراء الموقر على التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الفرنسية وبين حكومة دولة الكويت وحكومة مملكة بلجيك.

وعلى صعيد مذكرات التعاون المشترك مع الجهات الحكومية، تولت **لجنة متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وآليات التعاون الداخلية مع الجهات الحكومية** في الهيئة، وضع خطة الاتصال لمتابعة جميع مذكرات التفاهم وآليات التعاون لقياس مستوى التقدم في العلاقات الثنائية في مختلف المجالات بين الهيئة والجهات الأخرى.

وفي هذا السياق، تم توقيع مذكرة تعاون مشترك بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للبيئة بتاريخ 14 يوليو 2021. وفي إطار هذا التعاون الثنائي، قام مدير عام الهيئة وكبار المسؤولين فيها بزيارة مقر الهيئة العامة للبيئة بتاريخ 9 سبتمبر 2021 وقاموا خلالها بجولة ميدانية للاطلاع على آلية عمل الإدارات والمختبرات التحليلية والأنظمة التكنولوجية الحديثة في المجال البيئي.

كما تم إعداد مشاريع لمذكرات تعاون مشترك بين الهيئة وكلٍ من الهيئة العامة للصناعة بشأن منطقة النعايم الاقتصادية، والهيئة العامة للغذاء والتغذية وبموجب التعاون بين الطرفين، تم بتاريخ 8 يونيو 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، تنظيم اجتماع تنسيقي خاص بشأن الأمن الغذائي.

وتمت مناقشة مسودة مذكرة التعاون المشترك لتبادل البيانات والمعلومات بين الهيئة ووزارة المالية. ومشروع مذكرة التعاون المشترك بين الهيئة ووزارة الاعلام. وعقدت 3 اجتماعات مع الهيئة العامة للقوى العاملة لمناقشة مشروع مذكرة التعاون المشترك بين الهيئة والهيئة العامة للقوى العاملة لتحديد إطار التعاون في مجال العمالة الوطنية.

وعلى صعيد تفعيل مذكرات التعاون المشترك، عقد اجتماع بين الهيئة ومؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 19 ابريل 2021 لمناقشة تبادل أفضل الممارسات من الخبرة الواسعة **لمؤسسة البترول الكويتية** حول الاستدامة، وإدارة الأزمات، تطوير خطط الاتصال الاستراتيجي، وبناء شبكات ترابط مع مختلف أصحاب المصالح، وتنظيم دورات عملية لنقل المعرفة. كما تم عقد اجتماع آخر مع مؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 12 أغسطس 2021 لبحث آليات تأهيل الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة للدخول في مشاريع مؤسسة البترول الكويتية، والعمل على اعتماد خبراتها المنجزة خارج دولة الكويت، وتوضيح الشروط التي تتناسب مع خصوصية القطاع النفطي في دولة الكويت، كما شاركت الهيئة في 4 اجتماعات في إطار **مجلس الشراكة الاستشاري الموحد** مع مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها والقطاعات الحكومية والخاصة ذات الصلة بهدف تعزيز التعاون بين القطاع النفطي والقطاع الخاص المحلي لدعم الصناعة النفطية الوطنية.

وفي إطار التعاون القائم مع وزارة التجارة والصناعة، تم عقد اجتماع «بحث الفرص الاستثمارية لدول آسيا» عبر تقنية الاتصال المرئي بتاريخ 8 إبريل 2021.

وعلى صعيد تعزيز التعاون المشترك بين الهيئة ووزارة الخارجية لتوحيد جهود الدبلوماسية الاقتصادية والترويج لدولة الكويت وجذب الاستثمار المباشر، نظمت الهيئة في مقرها ورشة تعريفية لموظفي ومسؤولي قطاع الشؤون الاقتصادية لدى وزارة الخارجية بتاريخ 26 أكتوبر2021. افتتح الورشة مدير عام الهيئة وبحضور مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية، قدم خلالها عرضاً عن دور الهيئة وشرحاً لإجراءات والقوانين المتبعة وكذلك استعراض لآخر التطورات في مناخ الاستثمار في دولة الكويت.

وعلى صعيد الاستبيانات الدولية، تمت الإجابة على استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت بتاريخ 21 فبراير 2022. وكذلك استبيان منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) بشأن اتفاقيات الاستثمار الدولية وقوانين الاستثمار الوطنية بتاريخ 8 فبراير 2022.

5. المشاركة في فعاليات

شاركت الهيئة في 21 فعالية متنوعة محلية وخارجية معظمها عقد عبر تقنية الاتصال المرئي وترتبط بمجال اختصاصاتها ونشاطها الترويجي بالتعريف بدولة الكويت كموقع استثماري والمزايا التي تتمتع بها، كما تعددت الفعاليات القطاعية التي شملت الأمن الغذائي والصحة وفق الأولوية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية الدولية للكويت، كما هو مبين

- جلسة نقاشية حول "مبادرة الحزام والطريق الصينية" بتنظيم من قبل السفارة الأميركية في دولة الكويت ومركز ريكونسنس للبحوث والدراسات بتاريخ 6 إبريل 2021.
- ندوة التكنولوجيا الزراعية بين المملكة المتحدة والكويت بتاريخ 21 إبريل 2021.
- ملتقى الأغذية بين المملكة المتحدة والكويت بتاريخ 18 مايو 2021.
- المؤتمر والمعرض السنوي السابع لمنظمة المناطق الحرة الدولية World Free Zones Organization خلال الفترة من 21-24 يونيو 2021.
- منتدى فرنسا والدول الخليجية الرابع بعنوان «النجاح في منطقة مرنة وجذابة» بتنظيم من الغرفة التجارية العربية الفرنسية والغرفة التجارية لفرنسا بتاريخ 23 يونيو 2021.

• ملتقى بنك الكويت المركزي حول الإصدار التاسع لتقرير الاستقرار المالي 2020، بتاريخ 26 يوليو 2021.

• لقاء قيادي الدولة تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء تحت عنوان **«الكويت ما بعد الجائحة»** لمناقشة إعادة مسارات الدولة إلى الطريق الطبيعي، وعقد في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، بتاريخ 2 سبتمبر 2021.

• ملتقى **«التحول الرقمي الأول»** لقيادي القطاع الحكومي تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء بتنظيم من قبل وزارة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعقد في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي بتاريخ 15 سبتمبر 2021

• لقاء رفيع المستوى نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت لوفد اقتصادي من دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة أبو ظبي وعقد في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت خلال الفترة 26-27 سبتمبر 2021 لتنسيق الجهود لاستكشاف وتسويق الفرص الاستثمارية في البلدين.

• ملتقى افتراضي استثماري بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة الكويت مع حكومة جيرسي بتاريخ 11 أكتوبر 2021.

• منتدى الأعمال الخامس للاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بعنوان "تسريع التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الازمة – الطريق إلى الامام"، عقد في معرض أكسبو 2020 دبي بتاريخ 23 أكتوبر 2021.

• ملتقى مجلس الأعمال الكويتي - التركي الذي تم خلاله إطلاق تقرير بعنوان "التجارة الثنائية والاستثمار الاجنبي المباشر بين الكويت وتركيا: الاستفادة من العلاقات الاقتصادية لتعزيز المزيد من النمو"، بتاريخ 4 نوفمبر 2021.

• مؤتمر الأعمال بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي بتنظيم من قبل اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية، وعقد في جناح الهند في معرض أكسبو 2020 دبي بتاريخ 9 نوفمبر 2021.

• مؤتمر الكويت الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء بعنوان «مسيرة شراكة نحو النمو والازدهار» وعقد خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2021.

• الاجتماع الثاني للجانب الكويتي للجنة الكويتية – اليابانية لأصحاب الأعمال لبحث الترتيبات الخاصة بعقد اجتماعها السنوي الثالث والعشرين لعام 2022 في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت بتاريخ 1 ديسمبر 2021.

• ملتقى أصحاب الأعمال الكويتي – السعودي بتاريخ 10 ديسمبر 2021 عقد في غرفة تجارة وصناعة الكويت.

• احتفالية ذكرى مرور 60 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دولة الكويت ومملكة اسبانيا نظمت افتراضيا وصاحبها حلقة مستديرة بحضور خبراء من قطاعات مختلفة عقدت بتاريخ 16 ديسمبر 2021.

• اجتماع الحوار الثالث لكبار المسؤولين بين دولة الكويت والاتحاد الأوروبي، بتاريخ 10 فبراير 2022.

• ندوة إلكترونية حول "رقمنة قطاع الرعاية الصحية في الكويت"، ملتقى رقمنة قطاع الرعاية الصحية في دولة الكويت باستضافة مجموعة الرعاية الصحية لمجلس الأعمال الأمريكي في الكويت وتنظيم بين وزارة الصحة الكويتية والسفارة الامريكية لدى دولة الكويت بتاريخ 14 فبراير 2022.

• احتفالية افتتاح مشروع الوقود البيئي النظيف برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وحضوره تدشين المشروع وممثله سمو ولي العهد في بقية الاحتفال بتاريخ 22 مارس 2022.

• منتدى الأعمال بين المملكة المتحدة والكويت بالشراكة مع وزارة التجارة الدولية البريطانية في جناح المملكة المتحدة في معرض أكسبو 2020 دبي، بتاريخ 27 مارس 2022.

6. تنظيم فعاليات

نظمت الهيئة خلال فترة التقرير 4 فعاليات ترويجية للتعريف بمناخ الاستثمار والمستجدات الاقتصادية والاستثمارية ولتوسيع نطاق استقطاب المستثمرين، وتم عقد عدداً منها عبر تقنية الاتصال المرئي، وهي:

• ملتقى استثماري بالتعاون مع سيتي بانك الكويت Citibank Kuwait بتاريخ 11 نوفمبر 2021.

• ندوة «الأعمال الأمريكية: التقدم و التطلعات في الكويت» بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية بتاريخ 15 ديسمبر 2021، وتضمنت جلسة نقاشية تحت عنوان «النجاح والطموحات" لاستعراض تجارب شركات أمريكية.

• المنتدى الاقتصادي الأمريكي – الكويتي الجزء الأول، عقد بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية بتاريخ 19 يناير 2022، وتضمن جلسة نقاشية مع سفيرة الولايات المتحدة لدى دولة الكويت وسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة.

• المنتدى الاقتصادي الأمريكي – الكويتي الجزء الثاني، عقد بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية بتاريخ 15 مارس 2022. وتركز النقاش على مختلف المجالات المتضمنة في الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الكويت والمستقبل المستدام للكويت وفرص التعاون الثنائي.

7. استهداف المستثمرين

على صعيد الجهود الترويجية لاستهداف المستثمرين، فقد كثفت الهيئة جهودها خلال فترة التقرير بإطلاق حملة جديدة للتواصل مع الشركات المستهدفة، شملت إرسال خطابات استهداف وبريد الكتروني مباشر إلى نحو 120 شركة عالمية ضمن القائمة الداخلية للشركات المستهدفة.
ووفق الخطة الترويجية الموضوعة، تم تجهيز قوائم للشركات المتصدرة دولياً والتي تتضمن قطاعات الأولوية للهيئة. وتم العمل على تحديث الفرص الاستثمارية في القطاعات الواعدة في دولة الكويت بالتعاون مع شركة بيكر تيلي الكويت Baker Tilly Kuwait ونشرها على الموقع الشبكي للهيئة غطت 12 قطاعاً هي البنية التحتية، الخدمات البيئية، التعليم والتدريب، صناعة الكيماويات البترولية، الرعاية الصحية، المشاريع السكنية المتكاملة والتنمية العمرانية، الخدمات المصرفية والمالية والتأمين، خدمات التخزين والخدمات اللوجستية، نقل الركاب، السياحة والفنادق والترفيه، الثقافة والاعلام والتسويق، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات البرامج.

8. العلاقات الإعلامية

تابعت الهيئة بناء شبكة علاقاتها الترويجية مع عدد من المؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية لنشر بياناتها الصحفية وإصدار مقالات وملاحق ومقابلات خاصة بالهيئة للتعريف بدورها في جذب الاستثمار المباشر والتعريف بمزايا الاستثمار في دولة الكويت. ووضعت الخطة الترويجية التابعة للهيئة للفترة المقبلة.

على صعيد الترويج الإقليمي، تم اعتماد ترشيح الهيئة لمنصب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في اللجنة التوجيهية Steering Committee للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) وقد فازت الهيئة بالتزكية برئاسة هذا المقعد للفترة 2021-2023 خلال اجتماع الجمعية العمومية للرابطة الذي عقد على هامش مؤتمر الاستثمار السنوي الخامس والعشرين لوايبا بتاريخ 20 أكتوبر 2021، والذي نظم بالتزامن مع مؤتمر الاستثمار الدولي السابع لانكتاد (UNCTAD) خلال الفترة 18-22 أكتوبر 2021 وتمت استضافتهما بدعوة من دولة الامارات العربية المتحدة ليكونا جزءا من فعالياتهما بالحضور الشخصي في قاعة المعارض في دبي قرب موقع أكسبو2020 دبي والجزء الأكبر نظم افتراضياً عبر تقنية الاتصال المرئي.

ومن موقعها هذا ستقوم الهيئة بطرح مبادرات لتعزيز التواصل وبناء شبكات العلاقات وتبادل الخبرات ومواجهة التحديات المشتركة لهيئات تشجيع الاستثمار في المنطقة الجغرافية التي ترأسها (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وهي ضمن 10 مناطق جغرافية تغطي أفريقيا جنوب الصحراء، آسيا الوسطى، شرق وجنوب شرق آسيا، جنوب آسيا، الاتحاد الأوروبي، أوروبا الشرقية، أمريكا الوسطى والكاريبي، جنوب أمريكا، وأوقيانوسيا. وتترأس الهند اللجنة التوجيهية للرابطة وتتولى كل من سويسرا ومصر منصب نواب رئيس اللجنة. وتحتل دبي منصب استشاري ex officio كونها الرئيس السابق للجنة التوجيهية لوايبا.

وعلى صعيد المشاركة في معرض أكسبو 2020 دبي، دخلت الهيئة ضمن مجموعة الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني المشارك في جناح دولة الكويت في معرض أكسبو 2020 دبي، لفترة المعرض من 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022، والذي تولت وزارة الاعلام الكويتية مسؤولية ومهام تنسيق مشاركة دولة الكويت فيه تحت عنوان «تواصل العقول وصنع المستقبل» وقد قامت وزارة الاعلام بتصميم شعار يركز على الاستدامة بعنوان (كويت جديدة – فرص جديدة للاستدامة) كما اختارت أحد أكبر الأجنحة في منطقة الاستدامة وصممت الجناح بحيث يعكس طبيعة الكويت الصحراوية ودور الاستدامة ومصادر الطاقة المتجددة وعملت على تشييده تحت شعار «بوابة طموحة إلى المستقبل» .

وقد وضعت الهيئة خطة المشاركة وحددت الأهداف ومعايير الأداء وخصصت الميزانية واختارت فرق الهيئة المشاركة وتم تقديم دورة تعريفية لتأهيلهم للمشاركة الفاعلة في المعرض، وصممت مخطط الموقع المخصص للهيئة في جناح دولة الكويت، وتم إعداد العرض المرئي الترويجي وتصميم شاشة الهيئة وتحرير الفيديو والأعمال الفنية لفريق الهيئة بالتركيز على الكويت الجديدة - فرص جديدة للاستدامة - لتأمين مستقبل آمن ومزدهر لاقتصادها، وبيئتها، ومدنها، وشعبها. وقد تم العمل على جمع تفاصيل الشركات المراد استهدافها خلال معرض أكسبو 2020 دبي. وارسال دعوات للمستثمرين لزيارة جناح الهيئة في أكسبو 2020 دبي. كما تم تفعيل حساب الهيئة على تطبيق EXPO B2B لتسهيل التواصل مع زوار المعرض من رجال الاعمال والمستثمرين.

وتولت لجنة التنسيق والإعداد لأكسبو 2020 دبي في الهيئة إعداد خطة إعلامية والتواصل والتنسيق مع وزارة الإعلام والاتصال مع فريق إدارة فعاليات أكسبو 2020 دبي لتنسيق فعاليات التوعية التي ستتم خلال المعرض. كما تابعت اللجنة تنسيق جميع الأمور اللوجستية وتقديم الدعم لمحتوى الهيئة ليتم عرضه في المعرض مع الدعم للرسائل الرئيسية للمشاركة داخلياً وخارجياً، وتوزيع أجهزة محمولة للتواصل وتسجيل المعلومات واللقاءات التي شارك بها فريق الهيئة بصورة مركزية لتسهيل متابعتها.

وقد قام مدير عام الهيئة بزيارة ميدانية بتاريخ 11 أكتوبر 2021 إلى جناح دولة الكويت في معرض أكسبو 2020 دبي، وكذلك أجنحة بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد نظمت الهيئة ارسال 7 فرق من العاملين فيها إلى المعرض في فترات محددة، ومن خلال أنشطة هذه الفرق حققت الهيئة عدة نتائج إيجابية من المشاركة في معرض أكسبو 2020 دبي، إذ تم الآتي:

- عقد أكثر من 170 فعالية شملت 30 لقاء ثنائياً مع شركات ومسؤولي حكومات أجنبية، وحضور 45 ندوة وزيارة 95 جناحاً.
- تسجيل 494 مستثمراً محتملاً تم التواصل معهم خلال فترة المعرض.
- اجراء 9 لقاءات افتراضية لمستثمرين محتملين في قطاعات متعددة منها الرعاية الصحية والطيران والهندسة المعمارية.
- إجراء 12 لقاء مع جهات رسمية في جناح دولة الكويت.
- المشاركة في جلسة مائدة مستديرة بين الكويت والمملكة المتحدة.
- حضور منتدى استثماري عقد في جناح الهند.
- إجراء 9 لقاءات منها 8 مع ممثلي حكومات دول شقيقة وصديقة بشأن تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة في مجال «تشجيع الاستثمار المباشر» وهي الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية كوريا، جهورية الصين الشعبية، جمهورية المكسيك، مملكة المغرب، جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ولقاء مع ممثلي حكومة سلطنة عمان بشأن مقترح مذكرة التفاهم في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.
- زيادة الانتشار في وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة تتجاوز 20%.
- ارتفاع عدد زوار الموقع الشبكي للهيئة الجدد بمقدار 17,717 زائراً.
- تغطية إعلامية متسعة من خلال الاعلام المحلي (تلفزيون الكويت ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، إلى جانب اجراء مقابلات مع تلفزيون أبو ظبي وتغطية من قبل قناة العربية وقناة سكاي نيوز.

وعلى صعيد الشراكات الإعلامية، عقدت الهيئة اجتماعاً مع شركة بلومبيرغ الإعلامية المتخصصة Bloomberg لمناقشة عرض لإعداد تقرير خاص بدولة الكويت Kuwait Country Report في الفترة المقبلة.

أما على صعيد اللقاءات الصحفية، تواجدت الهيئة في عدد من اللقاءات الصحفية لمطبوعات ومجلات متخصصة، في إصدارات خاصة بالكويت أو المنطقة، تضمنت مقابلة خاصة مع مدير عام الهيئة في مجلة Global Finance نشرت في أكتوبر 2021، ومشاركة في مجلة اتحاد المصارف الكويتية بمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيس أول مصرف في الكويت نشرت في مجلة المصارف عدد مارس 2022.

وعلى صعيد الحملات الاعلانية، اطلقت الهيئة حملة ترويجية جديدة عبر قنوات التواصل الاجتماعي وعبر محرك جوجل Google Search Engine Optimization SEO وكذلك عبر خدمة إعلانات جوجل (Google Ads)، اعتباراً من إبريل 2021، كما نشرت اعلاناً ترويجياً في تقرير الكويت وخارطة طريق التعافي من جائحة (كوفيد-19) Kuwait Covid-19 Recovery Roadmap الصادر عن مجموعة أكسفورد بزنس جروب Oxford Business Group وتم نشره على موقعها الشبكي في سبتمبر 2021.

وعلى صعيد الهوية المؤسسية، تواصل العمل على تحديث الهوية المؤسسية للهيئة على مطبوعات الهيئة وبطاقات الهوية والمواد الترويجية وصفحاتها الالكترونية تصميم نموذج العرض الترويجي المرئي (باللغتين العربية والإنجليزية).

وعلى صعيد العروض التعريفية، تم تحديث محتوى العرض التعريفي بعنوان لماذا الكويت Why Kuwait ؟ وإعداد تصميم لمجموعة من العروض التعريفية لدعم الأنشطة والحملات الترويجية للهيئة، ومنها عرض مرئي لهيئة مكافحة الفساد، وعرض تعريفي للسفارة الكورية والعرض المرئي التعريفي المستخدم في الشاشات المتلفزة في الهيئة.

وعلى صعيد الفيديوهات الترويجية، تم تجديد فيديوهات «كن جزءاً من رؤية الكويت»، كما تم إعداد فيديو ترويجي **لمشروع منطقة العبدلي** الاقتصادية. وتم تحرير الفيديوهات وتنفيذ الأعمال الفنية لعدد من شركاء الهيئة من (جهات الاختصاص) شملت مؤسسة البترول الكويتية، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة العامة للبيئة، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والهيئة العامة للاستثمار، تحدثوا فيها عن الخدمات التي تقدمها هذه الجهات وتعاونها مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتحقيق الرؤية الوطنية 2035،

كما تم تحرير الفيديوهات وتنفيذ الأعمال الفنية الخاصة بشركاء الهيئة من (الشركات المرخصة لها من قبل الهيئة) والتي شملت شركة هواوي تكنولوجيز كويت وفرع شركة ميتسوبيشي باور كويت، وفرع شركة دي سي آي في الكويت، وشركة روش للاتجار في الأدوية والمعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية الكويت، وشركة دبليو تي أي كويت، استعرضوا فيها تجاربهم في دولة الكويت والفرص المتاحة.

وبالنسبة للفيديوهات الخاصة بالعاملين في الهيئة، فقد تم البدء بالمرحلة الثانية من تصوير مشروع فيديو الهيئة، تم التواصل والتنسيق مع كافة رؤساء الأقسام لإنجاز التصوير. ونفذ فيديو خاص بإنجازات موظفي الهيئة، وفيديو فريق الهيئة المشارك في معرض دبي أكسبو 2020، وتصميم فيديو للمسابقة الرمضانية لدعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية للهيئة.

أما على صعيد المواد والمطبوعات الترويجية، تم تحديث وتطوير الكتيب الترويجي للهيئة بعنوان «كن جزءاً من رؤية الكويت - استثمر في الكويت»، وتصميم وطباعة التقرير السنوي السادس للهيئة 2021/2020، وإعداد تصاميم الإعلان عن الفرص الوظيفية للكيانات الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة وكذلك تصميم نماذج بالهوية المؤسسية لوثائق الهيئة الداخلية ومنها شهادة التسجيل واستبيان جودة الخدمة ومعلومات الشركة وكشوفات المتابعة الدورية، واعلانات الدورات التدريبية لموظفي الهيئة، والنشرة الاقتصادية الجديدة ونشرة الأخبار، واعلانات المناسبات والعطل الرسمية، وأخبار الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي، وغلاف دليل خطة الاحتياجات التدريبية للعاملين في الهيئة، وغلاف بطاقات اختصاصات الوحدات الإدارية للهيكل التنظيمي للهيئة ووصف وظيفي للمسميات الوظيفية الإشرافية والإدارية.

وعلى صعيد تعزيز العلاقات مع شركاء الهيئة من الشركات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة، قدم المدير العام للهيئة شهادة إشادة testimonial إلى شركة جنرال الكتريك كويت تكنولوجي سنتر بمناسبة مرور 5 أعوام على منحها الترخيص الاستثماري من قبل الهيئة بتاريخ 2 فبراير 2022 وتم تحميله على الموقع الشبكي للشركة الأم تحت عنوان «شركاء في التقدم» Partners in Progress: GEKTC and KDIPA . وشاركت الهيئة في الفعالية التي أقامتها شركة هواوي تكنولوجيز كويت تحت عنوان shall we talk وتم خلالها الاستماع لشهادات الشباب الكويتي الذي يعمل مع الشركة لتشجيع الآخرين على الانضمام.

9. الموقع الشبكي

تواصل خلال فترة التقرير تطوير الموقع الشبكي للهيئة والاستمرار في التحديث الدوري لصفحاته وأقسامه حسب ورودها، باللغتين العربية والانجليزية، كما تم انشاء صفحات جديدة للهيكل التنظيمي للهيئة ومذكرات التفاهم والأراضي الاقتصادية بالتعاون مع الوحدات الإدارية المعنية، واختيار صور حديثة للموقع الشبكي. واستكمال إجراءات صيانة الموقع الشبكي للهيئة وخدمات الاستضافة الآمنة مع اضافة روابط الاتصالات اللازمة، كما تم تطوير مشروع «بوابة تسجيل المستثمرين والشركات الاستشارية « من خلال الموقع الشبكي للهيئة والتطبيق الخاص بالهيئة في الهواتف الذكية. ومن جهة أخرى، تواصل تقديم الدعم لموقع (تحسين) المنبثق عن الموقع الشبكي للهيئة.

10. وسائل التواصل الاجتماعي

واصلت الهيئة تطوير وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها والعمل على تعزيز المحتوى الرقمي في إطار استراتيجيتها الترويجية الشاملة، بهدف التعريف بدولة الكويت كموقع جاذب للاستثمار المباشر، واستعراض الفرص الاستثمارية الواعدة، وتبيان دور الهيئة وطبيعة عملها والمزايا والضمانات التي تمنحها. وقد استهدفت الهيئة توسيع الانتشار الرقمي لها عبر الانترنت واستكشاف طرق مختلفة لتطوير الحملات الرقمية وكذلك تحسين جودة المحتوى ورفع مستوى التفاعل.

وقد تمت خلال فترة التقرير إطلاق حملة ترويجية في وسائل التواصل الاجتماعي للشعار الجديد «**كن جزءاً من رؤية الكويت**»، وقد واصلت الهيئة تحسين صفحتها في موقع لينكد إن بشكل أكبر لتعزيز أثر الحملة الرقمية المنفذة ومتابعة سبل تحسين وجود الهيئة فيه.

وقامت الهيئة بنشر مستجدات الوضع الاقتصادي في دولة الكويت #WhyKuwait (وفق تقارير دولية ومحلية متخصصة مثل صندوق النقد الدولي وبنك الكويت المركزي) عبر صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي، الى جانب فقرات تستعرض أنشطة شركاء الهيئة (الجهات الحكومية المختصة والكيانات الاستثمارية المرخص لها)، إعلانات التوظيف للكويتيين للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة، مقتطفات من التقرير السنوي السادس للهيئة 2021/2020، مستجدات الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم واللقاءات، إلى جانب التعريف بفريق الهيئة من خلال نشر مقاطع فيديو لعدد من إدارات الهيئة (إدارة الأنشطة الترويجية، إدارة التطوير الإداري والتدريب، إدارة مركز نظم المعلومات، إدارة الشئون الإدارية، إدارة العلاقات العامة والإعلام، إدارة النافذة الموحدة، إدارة المتابعة والتدقيق)، ونشر محتوى يتعلق بالإعلان عن المناسبات الدينية والوطنية والاحتفالية وقرارات التعطيل وامساكية رقمية لشهر رمضان المبارك 2021 لموظفي الهيئة ومتابعيها على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد شهدت فترة التقرير ارتفاع عدد المتابعين في وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة كما هو مبين في الجدول.

وقد قامت الهيئة بحصر الاستفسارات والتعليقات ذات الصلة التي نشرت على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي للتعامل معها في إطار التنسيق الداخلي

جدول رقم (12) بيانات المتابعين لوسائل التواصل الاجتماعي للهيئة (إبريل -2021 مارس 2022)

الفترة	وسائل التواصل				
	تويتر	لينكد إن	انستيغرام	فيسبوك	يوتيوب
إبريل 2021	14191	11009	7778	21185	244
مارس 2022	16142	13967	9567	21980	339
الزيادة %	14%	27%	23%	4%	39%

القائم لتعزيز العلاقة مع المستثمرين وخاصة بعد اللجوء إلى الوسيط الالكتروني بصورة مكثفة لتقديم الخدمات والتسهيلات للمستثمرين والتعريف بالمستجدات الطارئة في ظل مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما تم وضع نموذج موحد لتوفير المحتوى المعد لنشره في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن أنشطة الهيئة الاستثمارية والترويجية.

11. العلاقات العامة

عززت الهيئة خلال فترة التقرير نشاط العلاقات العامة لتحسين قنوات التواصل داخلياً وتنظيم التعامل الخارجي مع زوار الهيئة من الشخصيات والوفود الرسمية وكذلك تنسيق لقاءات المدير العام مع الجهات الإعلامية.

وقد تم ارسال 28 تعميماً عبر البريد الإلكتروني للعاملين في الهيئة فيما يتعلق بالشؤون الإدارية وتنظيم العمل وإجراء التدقيق الداخلي الثاني للأيزو والمناسبات والأعياد والتعزية والفعاليات المنظمة للعامين بالهيئة والتعريف بتدابير الوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19) في برج الحمراء للأعمال (مقر الهيئة) حسب تحديثاتها الواردة للهيئة. كما واصلت الهيئة تحديث موقع الهيئة الإلكتروني الداخلي (iKDIPA)) لتعكس المستجدات ذات الصلة بأنظمة العمل في الهيئة.

كما تولت الهيئة تنظيم عدداً من الفعاليات بهدف تنمية روح المشاركة وأطر العمل الجماعي وتعزيز التواصل بين العاملين في الهيئة لمصلحة العمل. يبين الجدول اهم هذه الفعاليات.

وعلى صعيد أنشطة المسؤولية الاجتماعية، استقبلت الهيئة طلاب مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع بتاريخ 19 إبريل 2021 لاطلاعهم على ما تقوم به الهيئة وفق اهتماماتهم كما قاموا بإجراء جولة للتعرف على قطاعات الهيئة.

جدول رقم (13) الأنشطة الاجتماعية والثقافية لموظفي الهيئة

الفعالية	التاريخ
إطلاق مسابقة «شاركنا عاداتك في رمضان» بتصوير فيديو مدته من 30 60- ثانية	15 ابريل 2021
الاحتفال بيوم التنظيف العالمي لزيادة الوعي بأزمة النفايات ونشر الوعي بأهمية مشاركة الجميع في الحفاظ على البيئة	18 سبتمبر 2021
توزيع استبيان فعالية لنجتمع- Let's Get Together Survey	13 ديسمبر 2021
تنظيم فعالية تشاركية لتنمية روح العمل كفريق	15 ديسمبر 2021
إعداد وتوزيع دليل العمل الآمن لفريق الهيئة - Team KDIPA Safe Work Guidelines	19 يناير 2022
المشاركة في حملة لتشجير بتنظيم من الهيئة العامة للبيئة بهدف تعميق التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة تزامناً مع الاسبوع البيئي لدولة الكويت.	9 مارس 2022
تنظيم فعالية للعاملين في الهيئة بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك.	23 مارس 2022

مشاركة الهيئة في الوفد الرسمي المرافق لوزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إلى جمهورية الصين الشعبية

الهيئة تنظم بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية ندوة عبر الاتصال المرئي تحت عنوان "المنتدى الاقتصادي الأمريكي – الكويتي الخامس"

مشاركة الهيئة في الوفد الرسمي المرافق لوزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إلى جمهورية قبرص

الهيئة تنظم ندوة للشركات والمكاتب المعتمدة والمستثمرين

الهيئة تنظم المنتدى الإستثماري 2021 مع سيتي بنك الكويت

الهيئة تنظم ورشة عمل لوزارة الخارجية – الشؤون الاقتصادية

شاركت الهيئة في احتفالية ذكرى مرور ستين عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دولة الكويت ومملكة اسبانيا

الهيئة تشارك في لقاء افتراضي مع غرفة التجارة والصناعة ومكتب حكومة جيرسي

الهيئة تشارك في لقاء نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت لوفد اقتصادي رفيع المستوى من إمارة أبوظبي

شاركت الهيئة في الاجتماع الأول لمجموعة التوجيه المشتركة الكويتية الفرنسية

الهيئة تعقد إجتماعاً مرئياً مع مؤسسة البترول الكويتية

الهيئة تشارك في الإجتماع الثالث لكبار المسؤولين بين وزارة الخارجية وجهاز العمل الخارجي الأوروبي

الهيئة تشارك في منتدى الأعمال للإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الخامس

الهيئة تشارك في لقاء افتراضي مع مجلس الأعمال الكويتي التركي

الهيئة تشارك في منتدى مكتب الصين للاعمال بتنظيم شركة كي بي ام جي

الهيئة تشارك في مؤتمر الأعمال بين الهند ومجلس التعاون الخليجي

الهيئة تشارك في الحوار الخامس الاستراتيجي بين الكويت والولايات المتحدة الأميركية

الهيئة تشارك في ملتقى أصحاب الأعمال الكويتي – السعودي

الهيئة تشارك في اجتماع اللجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت وجمهورية أذربيجان

الهيئة تستقبل سعادة سفير الإتحاد الأوروبي

الهيئة تشارك في منتدى الأعمال بين المملكة المتحدة والكويت

الهيئة تستقبل سعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية

الهيئة تستقبل وفداً اقتصادياً من جمهورية أيرلندا

الهيئة تستقبل وفد مجموعة العمل البرلمانية المعنية بالعلاقات مع دولة الكويت في مجلس العموم البريطاني

الهيئة تستقبل مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط

الهيئة تستقبل وزير التجارة الدولي لدى المملكة المتحدة

الهيئة تستقبل وفد منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

الهيئة توقع مذكرة تعاون مع الهيئه العامه للبيئة

الهيئة تستقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي

الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع مكتب أبوظبي للاستثمار

مشاركة الهيئة فى
اكسبو دبي 2020

aicep Portugal

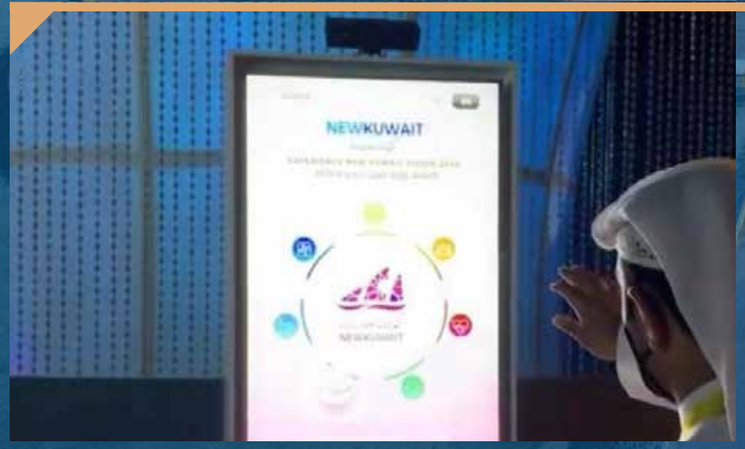
NEWKUWAIT

الفصل الخامس

الأنشطة التوعوية

- باشرت الهيئة على ضوء المستجدات العمل على وضع آلية جديدة لتقييم تحسين بيئة الأعمال ومتابعة تطبيق بنود الإصلاح وفق الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال المعتمدة (برنامج تحسين 1 و 2).

- في إطار دورها التوعوي شاركت الهيئة في عدة أنشطة لدعم جهود التحول الرقمي في الكويت ومكافحة الفساد وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- وفق قرار اللجنة الدائمة تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت، تمت مباشرة نقل مخرجات مشروع "دراسة تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية: قاطرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي والابتكار" بتاريخ 4 يوليو 2021 إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وتواصل التنسيق بين فريق الهيئة وفريق الأمانة لاستكمال نقل كافة بيانات المنصة الموحدة نظراً لما لمخرجات من أهمية على مستوى التخطيط التنموي لدولة الكويت.

- واصلت الهيئة توفير كافة التسهيلات للمستثمرين القائمين والمحتملين وتابعت 20 شكوى تم استلامها والتعامل معها بسرعة ومهنية لتوفير أفضل نموج لخدمة المستثمرين.

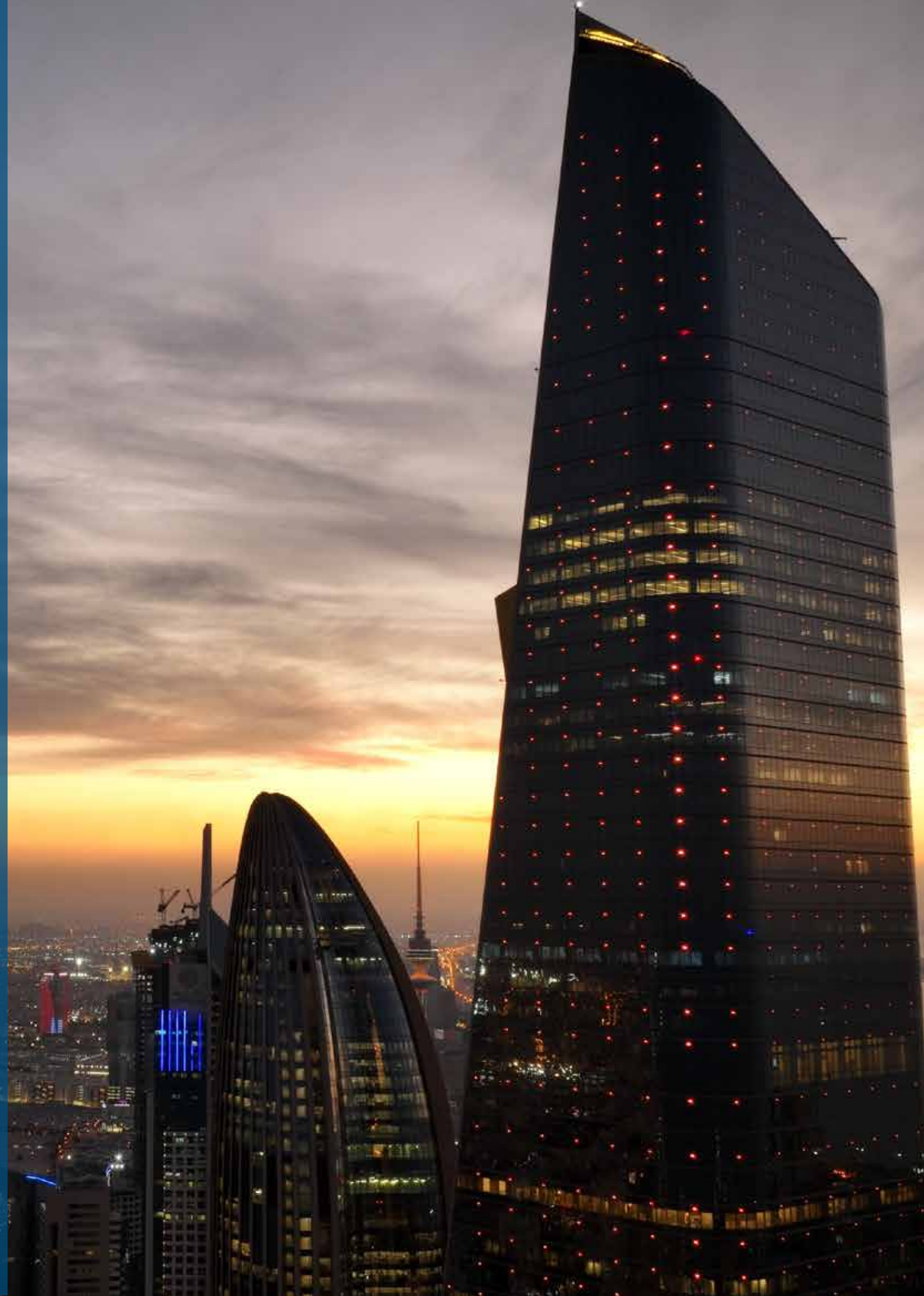

قامت الهيئة بدورها التوعوي خلال فترة التقرير بموجب المادة 4 - البند 5 من القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، التي أوكلت الهيئة بمهمة: «التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة والمختصة من أجل تبسيط وتسهيل الاجراءات والخدمات اللازمة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في دولة الكويت وزيادة مزاياها التنافسية ومتابعة الوضع التنافسي ومؤشرات الأداء في مجال الاستثمار في ضوء المعايير والتقارير الدولية، وذلك بما يكفل تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت».

وقد شهدت فترة التقرير إعلان مجموعة البنك الدولي بتاريخ 16 سبتمبر 2021 عن اتخاذها قراراً بالتوقف عن إصدار تقرير ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بعد 17 عاماً على صدوره، مؤكدة إلتزامها بالنهوض بدور القطاع الخاص في التنمية وتقديم المساندة للحكومات لتهيئة البيئة التنظيمية التي تساند ذلك. وأن المجموعة تعمل على وضع نهج جديد لتقييم مناخ الأعمال والاستثمار. وقد طرحت البديل المقترح بتاريخ 4 فبراير 2022، بعنوان بيئة تمكين الأعمال Business Enabling Environment BEE وفتحت الباب لتتلقى الآراء حول الورقة المبدئية للمقترح Pre-Concept Note Business Enabling Environment خلال الفترة من 8 فبراير – 15 مارس 2022.

1. شؤون اللجنة الدائمة

رفعت الهيئة التقرير الدوري الخامس عشر للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية إلى لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء بتاريخ 24 أغسطس 2021، وقدمت عرضاً مرئياً استعرضت فيه حزمة الوثائق الإصلاحية وتصحيح البيان التي قدمتها فرق مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي ترأسها الجهات الحكومية الأعضاء في اللجنة الدائمة والمعنية ببيئة الأعمال عن الفترة من مايو 2020 – مايو 2021، واستعراض أبرز التحديات المقبلة في ضوء إعلان البنك الدولي عن وقف نشر تقرير الأعمال 2021 مؤقتاً إلى حين انتهاء الفريق المكلف في واشنطن دي سي من المراجعة الداخلية للبيانات وإعادة تقييم منهجية تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. ولكن صدر بيان آخر عن البنك الدولي بتاريخ 16 سبتمبر 2021 بإيقاف التقرير نهائياً. كما تمت مناقشة التحديات والتوصيات المستقبلية والخطوات المقبلة لتحقيق الإصلاحات المرجوة في إطار تنفيذ الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال (برنامج تحسين). وكانت قد خاطبت الهيئة جميع أعضاء اللجنة الدائمة بتاريخ 10 أغسطس 2021 للتذكير بطلب إعادة تشكيل فرق عمل منبثقة عن اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية لمكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتي تم انتهاء فترة تشكيلها .

وقد تم إعادة تشكيل بعض فرق عمل المكونات كالآتي:

- وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة – عن مكون الحصول على الكهرباء: اصدار القرار الإداري رقم (291) لسنة 2021 بتاريخ 4 يوليو 2021.
- وزارة العدل – عن مكون انفاذ العقود: اصدار القرار الإداري رقم (1775) لسنة 2021 بتاريخ 6 ديسمبر 2021.
- وزارة التجارة والصناعة – عن مكون بدء النشاط التجاري: اصدار القرار الإداري رقم (413) لسنة 2022 بتاريخ 24 مارس 2022.

2. الدعم الفني

في اطار ترتيبات الدعم الفني مع البنك الدولي، نظمت الهيئة الاجتماع السنوي الخامس مع خبراء فريق تقرير أداء الأعمال لمجموعة البنك الدولي في واشنطن دي سي عبر وسائل الاتصال المرئي يومي 8 و12 يوليو 2021 لمناقشة أحدث الاصلاحات المقدمة لتقرير الأعمال 2022. بمشاركة رئيس وأعضاء اللجنة الدائمة وفرق عمل مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من الجهات الحكومية المعنية ببيئة الأعمال في دولة الكويت. وقامت فرق عمل المكونات بتقديم شرح لأبرز التشريعات التي تم إقرارها والقرارات والتعاميم ذات الصلة والتي من شأنها أن تدفع نحو الإصلاحات القانونية والإجرائية المطلوبة وفق أفضل الممارسات العالمية، وتقديم الفرق عروضاً مرئية للخدمات الالكترونية المستحدثة، تسلسل الإجراءات والتحسين الذي طرأ عليها، والأثر المتحقق من حيث تقليص عدد الإجراءات والمدة الزمنية والكلفة لمكونات استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، انفاذ العقود، حماية حقوق المستثمرين الأقلية، التجارة عبر الحدود، تسوية حالات الإعسار والمكون الجديد التجريبي الخاص بالتعاقد مع الحكومة.

3. تحسين بيئة الأعمال

تم خلال فترة التقرير عقد عدة اجتماعات متفرقة بين فريق الهيئة وفرق عمل مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المنبثقة عن اللجنة الدائمة لمناقشة آخر التطورات والمستجدات والخطوات الإصلاحية التي نفذتها فرق العمل، شملت الآتي:

- اجتماع بتاريخ 13 سبتمبر 2021 لمناقشة الربط الالكتروني بين مركز الكويت للأعمال وغرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة.
- اجتماع بتاريخ 27 أكتوبر 2021 لمناقشة الربط بين وزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت وتبادل البيانات والمستندات الكترونياً والإعداد لتنظيم لقاء تنويري مع المكاتب الهندسية لخدمات إيصال التيار الكهربائي لمبنى جديد واجتماع بتاريخ 8 نوفمبر 2021 لمناقشة الدورة المستندية الخاصة بمراحل توصيل التيار الكهربائي.
- اجتماع بتاريخ 17 نوفمبر 2021 لمناقشة معيقات شركات القطاع الخاص فيما يتعلق بالإفراجات الجمركية لمعدات الإطفاء مع مكتب خاص للمحاماة.
- اجتماع بتاريخ 12 ديسمبر 2021 لمناقشة الإصلاحات في بيئة الأعمال في وزارة العدل المتعلقة بالأمور التالية: منصة التقاضي، الإعلان الالكتروني، المدد الزمنية للدعاوي – القضاة، المدد الزمنية لإدارة الخبراء – التقارير، انشاء وحدة لفض المنازعات القضائية، مؤتمر ما قبل المحاكمة، مد أجل الدعوى، تبادل المذكرات عبر منصة واحدة وتسهيل إيداع المذكرات والاطلاع عليها قبل أول جلسة، ورود التقرير من الخبير، ودعاوي ندب الخبير.
- اجتماع بتاريخ 31 يناير 2022 لمناقشة آخر التحديثات التي طرأت على أعمال وإجراءات الإصلاح لوزارة الكهرباء والماء وفق الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال (برنامج تحسين).

- اجتماع بتاريخ 16 مارس 2022 لتقديم عرض مرئي لوزارة التجارة والصناعة في مقر الهيئة يبين التجربة السابقة مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ويقدم شرح توضيحي مبسط للمقترح الجديد لمجموعة البنك الدولي (بيئة تمكين الأعمال).

وعلى ضوء المستجدات، باشرت الهيئة العمل على وضع آلية جديدة لتقييم تحسين بيئة الأعمال ومتابعة تطبيق بنود الإصلاح وفق الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال المعتمدة (برنامج تحسين 1 وبرنامج تحسين 2) وإعداد تقارير التقييم ورصد التحسينات.

4. أنشطة أخرى

برنامج عمل الحكومة

شاركت الهيئة في ورشة عمل بتاريخ 5 ديسمبر 2021 نظمتها اللجنة الاشرافية للمحور الأول من برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر والذي عقد في مقر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لمناقشة مبادرة تنفيذ تحسين بيئة الأعمال المسؤولة عنها الهيئة. كما عقد اجتماع مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بتاريخ 8 فبراير 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي لمتابعة مبادرة تنفيذ تحسين بيئة الأعمال والمدخلات الالكترونية لها في برنامج عمل الحكومة.

التحول الرقمي

شاركت الهيئة في عدة فعاليات تدعم مسيرة التحول لرقمي المتسارعة في دولة الكويت منها:

- اجتماع بتاريخ 7 أكتوبر 2021 مع اللجنة التنسيقية للإشراف على متابعة متطلبات التشغيل الحكومي الموحد للخدمات الالكترونية المقدمة لأصحاب الأعمال تطبيق «سهل Business» والذي عقد في مجلس الوزراء، وقدمت الهيئة عرضاً مرئياً حول القواعد العامة لأسس معايير تقييم الأداء وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي يمكن من خلالها مساهمة الخدمات الحكومية الالكترونية في تحسين وضبط الجودة وتطويرها بما يعزز معايير الأداء وكفاءة الإنتاجية للقطاع الحكومي.
- خمسة اجتماعات تمت خلال الفترة من 8-19 سبتمبر 2021 مع فريق عمل تنسيق ومتابعة مؤشرات دولة الكويت المشكل من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بشأن مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة (GEMS) التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA).
- اجتماع بتاريخ 8 نوفمبر 2021 مع اللجنة الفنية المشكلة بقرار وزيرة الاشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم 466 لسنة 2021 والمختصة بإبداء الآراء القانونية في المسائل التي تعطل رقمنه الخدمات في الجهات الحكومية، وذلك في مقر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وعقد الاجتماع برئاسة وكيل وزارة العدل.
- اجتماع بتاريخ 14 ديسمبر 2021 مع قوة الإطفاء العام قدمت الهيئة خلاله عرضاً مرئياً فيما يخص القواعد العامة لتقييم أداء خدمات قطاع الوقاية وحوكمة التحول الرقمي وفق أفضل الممارسات العالمية، كما تم من خلال هذا العرض المرئي مناقشة نماذج من الخدمات التي تقدمها قوة الإطفاء العام، وأفضل السبل لتحسين جودتها وتطويرها.
- اجتماع بتاريخ 22 فبراير 2022 عبر تقنية الاتصال المرئي مع شركة Crimson Logic السنغافورية التي تنشط في 40 دولة لتقديم الحلول الرقمية المتكاملة، لمناقشة تجربتهم الناجحة في دول الجوار في تنفيذ تطبيقات المحاكم الالكترونية وإمكانية تطبيق ذلك في دولة الكويت لدى وزارة العدل.

مكافحة الفساد

شاركت الهيئة في توحيد الجهود الحكومية لمكافحة الفساد، من خلال اجتماع للمسئولين عقد بتاريخ 6 إبريل 2021 في مقر الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بحضور لجنة الكويت الوطنية للتنافسية وتقرر فيه تشكيل فريق عمل مشترك بين الأطراف الثلاث. وقد عقد الفريق المشترك اجتماعا بتاريخ 23 أغسطس 2021 تم خلاله تقديم عرضي مرئي حول مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، والتركيز على أبرز الإصلاحات التي قامت بها دولة الكويت وتم احتسابها في تقرير الأعمال 2020 (الأخير). ثم عقد فريق العمل المشترك اجتماعا آخر بتاريخ 17 أكتوبر 2021 تم خلاله استعراض أوجه الالتقاء والنقاط الإصلاحية المشتركة بين برنامج تحسين واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024) لتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة فيما يخص الإدارة العامة للجمارك ووزارة التجارة والصناعة (مركز الكويت للأعمال) ووزارة العدل (إدارة التسجيل العقاري) والمجلس الأعلى للقضاء.

حماية حقوق الملكية الفكرية

اجتمعت الهيئة مع السفارة الامريكية في الكويت بتاريخ 29 إبريل 2021 من خلال تقنية الاتصال المرئي لمتابعة وضع دولة الكويت في تقرير2021 Special 301 Report الذي يتضمن تقييم أوضاع الملكية الفكرية، ويصدر التقرير سنوياً عن مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية USTR، التابع للمكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

5. تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية (برنامج تعزيز)

وفق قرار اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في دولة الكويت، تمت مباشرة نقل مخرجات مشروع «دراسة تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية: قاطرة التحول إلى الاقتصاد المعرفي والابتكار» بتاريخ 4 يوليو 2021 إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وتواصل التنسيق بين فريق الهيئة وفريق الأمانة لاستكمال نقل كافة بيانات المنصة الموحدة نظراً لما لمخرجاتها من أهمية على مستوى التخطيط التنموي لدولة الكويت.

الفصل السادس

الأنشطة المساندة

- باشرت الهيئة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المرحلية للفترة الانتقالية (2021 - 2023).

- تجديد مواصفتي شهادة الأيزو 9001:2015 وشهادة الأيزو 10002:2018.

- استفاد 205 موظفاً وموظفة من العاملين بالهيئة من 43 برنامجاً تدريبياً نفذت خلال فترة التقرير.

- قامت الهيئة بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن إدخال البيانات الخاصة بمبادرات الهيئة ضمن برنماج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر.

1. الاستراتيجية

التقرير الختامي للاستراتيجية الأولى للهيئة

رفع فريق الاستراتيجية التقرير الختامي لإنجاز مشروع الاستراتيجية الأولى لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر (2017/2016-2021/2020) بتاريخ 21 إبريل 2021، مبيناً فيه مصفوفة العوامل المساندة التي ميزت الاستراتيجية الأولى للهيئة ومسارات الجهود التي بذلها فريق الاستراتيجية المكلف بصياغة مكونات الاستراتيجية وتطوير مشاريع الخطة التنفيذية للاستراتيجية من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية للهيئة، والأخذ بأسس العمل التشاركي مع الوحدات الإدارية بالهيئة والمسؤولين بمختلف مناصبهم الإدارية وصولاً إلى اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، وتبيان مساهمة الاستراتيجية الأولى في دعم ركائز الرؤية الوطنية 2035 والبرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية (استدامة) والاهداف الإنمائية المستدامة والنتائج المتحققة ومقابلة معايير الأداء الرئيسية، ورصد مرئيات العاملين بالهيئة من خلال الاستبيان الذي وزع عليهم لاستخلاص التوصيات والخروج بالدروس المستفادة. وقد تم عرض التقرير الختامي على مجلس الإدارة واحيط علماً بما ورد به.

مكونات الاستراتيجية المرحلية للهيئة 2021 - 2023

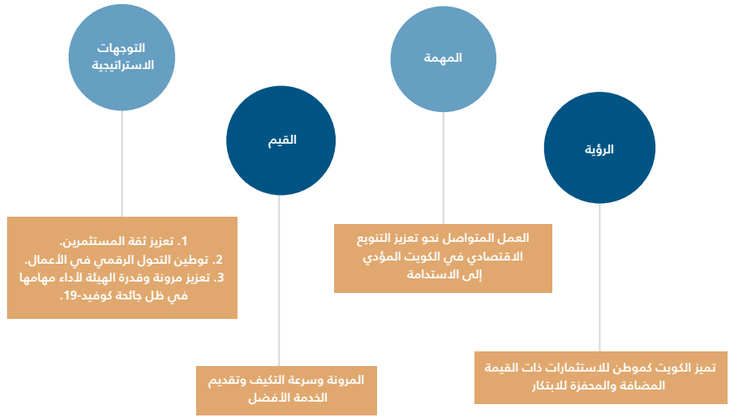

وقد تم التوصل إلى صياغة المشاريع التنفيذية للاستراتيجية المرحلية بصورة منهجية مع الوحدات الإدارية في الهيئة من خلال إقامة عدد من ورش العمل التفاعلية التي نتج عنها 15 مشروعاً تصب في تحقيق التوجهات الإستراتيجية الثلاث للخطة الاستراتيجية المرحلية، كما هو مبين في الجدول. وقد دخلت الخطة الاستراتيجية المرحلية حيز النفاذ باعتماد مجلس الإدارة لها اعتباراً من تاريخ 21 يونيو 2021.

الخطة الاستراتيجية المرحلية

وضعت الهيئة **الخطة الاستراتيجية المرحلية للفترة الانتقالية** (2021-2023) بموجب مقتضيات الوضع الراهن للهيئة مع انتهاء الخطة الاستراتيجية الأولى (2017/2016-2021/2020)، ولتغطية الفترة المطلوبة للتحضير لإعداد الخطة الاستراتيجية الثانية، وحرصاً من الهيئة على مواصلة المساهمة في الجهود الوطنية لتعزيز التنويع الاقتصادي المؤدي إلى النمو المستدام والازدهار وفق الرؤية الوطنية 2035 وركائزها، ولضمان استمرار جودة الأداء والمرونة في تطوير العمل في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي كان لها أثراً مباشراً في اضطراب الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية والصحية محلياً وعالمياً.

تحتوي الاستراتيجية المرحلية على الرؤية والمهمة (الرسالة) والتي بقيت نفسها للخطة الاستراتيجية الأولى للهيئة، مع تعديل القيم والتوجهات الاستراتيجية لتتكيف مع الأوضاع المستجدة، وتحديد معايير الأداء الرئيسية لهذه المشاريع.

جدول رقم (14) مشاريع الخطة الاستراتيجية المرحلية للهيئة (2021-2023)

الاتجاه الاستراتيجي الأول	الاتجاه الاستراتيجي الثاني	الاتجاه الاستراتيجي الثالث
تعزيز ثقة المستثمرين (4 مشاريع)	توطين التحول الرقمي في الأعمال (4 مشاريع)	تعزيز مرونة وقدرة الهيئة لأداء مهامها في ظل جائحة كوفيد-19 (7 مشاريع)
مشروع حزمة التسهيلات للمستثمرين	مشروع تعزيز البنية الرقمية	مشروع إعداد الاستراتيجية الثانية للهيئة
مشروع برنامج الترابط مع الجهات المعنية	مشروع الاستهداف الرقمي للمستثمرين	مشروع سلسلة فيديوهات تعريفية بدور الهيئة
مشروع التواصل مع المستثمرين	مشروع تطوير الحزمة الترويجية الرقمية	مشروع توسيع الدور التوعوي للهيئة
مشروع المناطق الاقتصادية لتنفيذ البنية التحتية لمنطقة العبدلي ولمنطقة الوفرة	مشروع تطوير الموقع الشبكي للهيئة	مشروع تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية
		مشروع إعداد تقارير اقتصادية متخصصة
		مشروع تنمية المهارات بالتدريب النوعي
		مشروع تطوير الأداء المؤسسي للهيئة (شؤون الموظفين، الخدمات العامة، الأنظمة المالية، جودة الأداء، تحسين بيئة العمل بالهيئة)
اجمالي المشاريع		15 مشروعاً

الإعداد للاستراتيجية الثانية للهيئة

استلمت الهيئة ملاحظات الجهاز المركزي للمناقصات العامة على كراسة الشروط المرجعية لمناقصة «مشروع تطوير الاستراتيجية الثانية (متوسطة الأجل) لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر»، بتاريخ 4 أكتوبر 2021، وتم الاخذ بها. وقد طرحت مناقصة المشروع للفترة من 16 ديسمبر 2021 إلى 31 يناير 2022. وقد قامت الهيئة بالدعوة لعقد اجتماع تمهيدي مع الشركات الاستشارية المهتمة للرد على استفساراتهم بشأن كراسة الشروط المرجعية بتاريخ 19 ديسمبر 2021. وقد تم الانتهاء من استلام العروض الفنية والمالية من قبل الشركات المتقدمة لمناقصة مشروع تطوير الاستراتيجية الثانية للهيئة بتاريخ 10 فبراير 2022 من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

وبدورها شكلت الهيئة لجنة لتقييم الشركات الاستشارية المتقدمة لمشروع الاستراتيجية الثانية للهيئة، وتم تدريب وتأهيل أعضاء اللجنة بصورة عملية ليكون الأداء أكثر فعالاً لإنجاز المهام المكلفة بها. وقد عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال ثلاثة أسابيع للانتهاء من تقييم الشركات الاستشارية المتقدمة لمناقصة مشروع تطوير الاستراتيجية الثانية للهيئة، ومن ثم قامت بمخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات العامة بتاريخ 24 مارس 2022 لإرسال نتائج تقييم الشركات الاستشارية المتقدمة ومتابعة الخطوات المطلوبة وفق الإجراءات المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

2. متابعة مشاريع الهيئة في الخطة الإنمائية

واصلت الهيئة التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بخصوص اعتماد مشاريع الهيئة في النظام الآلي لمتابعة الخطة السنوية لمشاريع الهيئة في الخطة الإنمائية متوسطة الاجل الثالثة لدولة الكويت. كما حافظت على التواصل والتنسيق مع الأمانة العامة لإدخال واستكمال البيانات لمشاريع الهيئة قبل نهاية كل ربع فصل حسب التحديث الناتج عن سير عمل المشاريع المدرجة بالنظام الآلي، واستكملت **اعتماد المشاريع للربع الرابع بتاريخ 27 مارس 2022، كما هو مبين في الجدول. وكانت الهيئة قد انتهت من انجاز** «مشروع تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية» في شهر ديسمبر 2021.

ومن جهة أخرى، تمت متابعة مستجدات استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى 2010 2025- لدول مجلس التعاون التي تستهدف تحقيق مسيرة تنموية مستدامة ومتكاملة لدول المجلس وتعميق التنسيق بين خطط التنمية الوطنية، وعلى مستوى دول المجلس كمنظومة واحدة.

جدول رقم (15) مشاريع الهيئة في الخطة الإنمائية الحالية

الركائز	المشروع	البرامج	طبيعة المشروع
اقتصاد متنوع مستدام	المناطق الاقتصادية	تنويع القاعدة الانتاجية	تطويري
	التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة في دولة الكويت	تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص	إنشائي

3. برنامج عمل الحكومة

قامت الهيئة بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لاستكمال ادخال البيانات الخاصة بمبادرات الهيئة ضمن برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر (2022/2021-2025/2024) تحت شعار (استدامة الأمان الاجتماعي برغم التحديات)، واعتمادها في النظام الآلي لتسهيل متابعتها من قبل اللجنة الدائمة لمتابعة برنامج عمل الحكومة التي تشكلت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2021.

ويتكون برنامج عمل الحكومة من أربعة محاور: برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، إعادة هيكلة القطاع العام، تطوير رأس المال البشري، وتحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة.

وقد تم إدراج ثلاث مبادرات خاصة بالهيئة تحت المحور الأول (برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي)، وهذه المبادرات تشمل :

- تنفيذ برنامج (تحسين)، الذي يهدف إلى تحسين بيئة ممارسة الأعمال وتسهيل تسجيل الشركات وتطوير العمليات الجمركية.
- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر واستقطاب الشركات العالمية.
- تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمارات الاجنبية وتسهيل الإجراءات وخفض تكاليف التشغيل للشركات العالمية.

جدول رقم (16) مبادرات برنامج عمل الحكومة الخاصة بالهيئة

اسم الجهة	المحور	الركيزة	المبادرات
هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	المحور الأول: الإصلاح الاقتصادي والمالي	الركيزة الأولى: تحسين بيئة الأعمال	1.1: تنفيذ برنامج تحسين
		الركيزة الثانية: دعم نمو القطاع الخاص	2.1: جذب الاستثمار المباشر والشركات العالمية 2.2: تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة

وقد استلمت الهيئة وثيقة مبادرات الهيئة في برنامج عمل الحكومة بتاريخ 4 يوليو 2021، وتم ارسال تعديلات الهيئة عليها بتاريخ 1 أغسطس 2021. وقد تم المشاركة في ورشة تدريبية لمدخلي البيانات على النظام الآلي لبرنامج عمل الحكومة التابع للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بتاريخ 6 أغسطس 2021. كما تمت المشاركة في الورشة التعريفية بشأن مبادرات برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي بتاريخ 5 ديسمبر 2021.

أما بشأن تنفيذ برنامج تحسين، فبالنظر للظروف المستجدة مع إلغاء مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، فقد عقد فريق الهيئة 4 اجتماعات خلال الفترة من 6 - 21 سبتمبر 2021 مع الفريق الفني لدى وزارة المالية تم على أثرها تعديل وثيقة مبادرة تنفيذ برنامج تحسين وارسال الخطط البديلة.

هذا وتتم المتابعة مع المسؤولين عن المبادرات التي تشرف عليها الهيئة دورياً (شهرياً) لتحديث البيانات ومن ثم لإدخالها في النظام الآلي لبرنامج عمل الحكومة لدى الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.

4. تطوير القدرة البحثية (معلومات السوق) للهيئة

ضمن جهودها المستمرة لتطوير القدرة البحثية للعاملين وبهدف رصد متغيرات الاقتصاد المحلي واتجاهات الاقتصاد العالمي والإقليمي وخصوصا فيما يخص منظومة الاستثمار المباشر، واصلت الهيئة توظيف مختلف الأدوات المتاحة وتطوير الأداء فيما يخص المحتوى، كما هو مبين في الفقرات التالية.

فعلى صعيد التقارير والنشرات المتخصصة، أصدرت الهيئة عدة تقارير متخصصة (داخلية) وفق حاجة العمل ومنها:

- سلسلة تقارير « لماذا الكويت؟» وتناولت استعراض أهم مزايا بيئة الأعمال في الكويت والتوصيات المقترحة لتطويرها، وصدر منها تقرير «البعد التشريعي لبيئة الأعمال في دولة الكويت» .

- سلسلة تقارير « أثر جائحة كرونا على القطاعات الاقتصادية في الكويت» وتناولت تتبع أثر تداعيات الجائحة على عدد من القطاعات في الاقتصاد الكويتي، وصدر منها تقرير « القطاع النفطي».

- تقارير أخرى متنوعة شملت تقرير «أهمية بيئة الأعمال في جذب الاستثمارات»، تقرير « ملخص توقعات الاستثمار الاجنبي المباشر محلياً وإقليمياً وعالمياً لعام 2021"، تقرير « العلاقات التجارية بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية « حسب طلب الوحدات الإدارية.

- سلسلة النشرة الاقتصادية، وتم خلال فترة التقرير اصدار 3 أعداد من النشرة الاقتصادية بتاريخ 25 يوليو 2021، وتاريخ 21 نوفمبر 2021، وتاريخ 23 فبراير 2022.

- نشرة الأخبار الخاصة بمستجدات بيئة الاستثمار في الكويت وإقليمياً ودولياً التي تم تعميمها داخلياً وتحميلها على موقع الهيئة الداخلي (iKDIPA).

وفي سياق توفير المعلومات والإحصاءات المتعلقة بمنظومة الاستثمار المباشر لجميع الوحدات الإدارية في الهيئة، تم استحداث عنوان على الموقع الالكتروني الداخلي (iKDIPA) باسم « المكتبة الالكترونية « ليتضمن المراجع العلمية والتقارير وأوراق العمل الصادرة عن الوحدات الإدارية في الهيئة وذات العلاقة بالشأن الاقتصادي عموماً والاستثمار المباشر خصوصاً، وتم تصنيف محتويات المكتبة الالكترونية إلى (إحصاءات، تقارير، وعروض تقديمية) بغرض الاستفادة منها في أنشطة الهيئة وبهدف تعزيز الخلفية المعرفية والقدرة البحثية للعاملين فيها.

وعلى صعيد الاستبيانات والمسوحات، شاركت الهيئة كعضو في اللجنة الفنية لمشروع مسح الاستثمار المباشر الثالث والتي تم تشكيلها من قبل الإدارة المركزية للإحصاء بغرض مواصلة بناء قاعدة بيانات الاستثمار المباشر وغير المباشر في الكويت وهو المشروع الذي تقوم به الإدارة المركزية للإحصاء بصورة دورية باعتباره أحد المشاريع الحيوية في خطة التنمية الوطنية. وقد قامت الهيئة بتزويد الإدارة المركزية للإحصاء بالبيانات والإحصاءات المطلوبة عن الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة وفق القانون رقم 116 لسنة 2013 من خلال نموذج مسح احصائي أعد خصيصا لذلك. وشاركت الهيئة في الاجتماعات المقررة لإنجاز المشروع. ونتج عن المشروع إصدار تقرير بالنتائج النهائية للمسح بإسم **« النشرة الإحصائية لمسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2021 »** وتم نشره على الموقع الرسمي للإدارة المركزية للإحصاء www.csb.gov.kw وتوفر النشرة بيانات وإحصاءات حديثة للقارئ، وأهم المعوقات التي تواجه المستثمرين والتوصيات المقترحة لعلاجها. وبذلك أصبح هنالك مع النشرتين السابقتين اللتين صدرتا عام 2013 وعام 2018 سلسلة زمنية لأرصدة الاستثمارات الاجنبية في دولة الكويت تمتد من عام 2010 إلى عام 2020. يبين الجدول وضع أرصدة الاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت للفترة من عام 2015، أي منذ باشرت الهيئة أعمالها في يناير 2015 بعد أن تأسست بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013، وحتى عام 2020.

جدول رقم (17) توزيع أرصدة الاستثمارات الاجنبية في دولة الكويت 2015-2020 (مليون دينار كويتي)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار الاجنبي المباشر	2716.4	3072.8	3105.1	3663.3	3670.0	3550.7
الاستثمار الاجنبي في الحافظة المالية	353.9	276.8	155.3	3550.3	4786.8	5558.5
المشتقات المالية	1195.0	1639.4	1667.1	1549.7	1369.1	1603.8
الأدوات المالية الأخرى	2628.1	2466.2	2723.0	2315.6	3160.0	3297.7
اجمالي أرصدة الاستثمارات الاجنبية	6893.5	7455.1	7650.5	11078.9	12986.0	14010.7

5. نظم إدارة الجودة والأداء المؤسسي

حافظت الهيئة على تطبيق نظام إدارة الجودة لتعزيز كفاءة الأداء ورفع الإنتاجية والحفاظ على الاتساق في تقديم الخدمات لعملاء الهيئة من المستثمرين، ومواصلة أداء كافة المهام والإجراءات بموجب اختصاصات الهيئة وتكليفاتها بتناغم، مع التقليل من حالات الخطأ أو التداخل غير المرغوبة وذلك عن طريق الاستمرار في تجديد شهادة مواصفة نظام إدارة الجودة أيزو 9001:2015 وشهادة مواصفة معالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء أيزو 10002:2018 مع الالتزام التام بالمعالجة الفورية واغلاق جميع الملاحظات الناتجة عن تقارير التدقيق الخارجي المعتمدة واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتحسينية للارتقاء بأفضل مستويات الأداء والخدمة لتلبية متطلبات العملاء.

مواصفة نظام إدارة الجودة أيزو 9001:2015

في إطار متابعة تطبيق المتطلبات الأساسية لمعايير الجودة العالمية لشهادة مواصفة نظام إدارة الجودة أيزو 9001:2015، قامت الهيئة بإجراء التدقيق الداخلي لمختلف الوحدات الإدارية خلال فترتين: الأولى من 31 مايو – 6 يونيو 2021 والثانية خلال الفترة من 7 - 11 نوفمبر 2021. وعقد في نهاية كل فترة منهما اجتماع مراجعة مع الإدارة العليا لعرض نتائج التدقيق الداخلي وفق متطلبات المعايير المطبقة. وادخلت التعديلات اللازمة بموجبها على الإجراءات ومن ثم تم تحديث نماذج (سجل اصدار وثيقة/تعديل وثيقة) للمواصفة والإجراءات الإدارية الخاصة بها بما يتماشى مع هذه التغيرات الداخلية. ومن جهة أخرى تم استلام عدد من طلبات (إضافة إجراء) من بعض الوحدات الإدارية بالهيئة وفق مستجدات العمل وتم التعامل معها وتحميل كافة التعديلات بعد اعتمادها على صفحة الأيزو في الموقع الداخلي للهيئة iKDIPA.

كما أجرت الهيئة بنجاح التدقيق الدوري الخارجي، عبر تقنية الاتصال المرئي، مع شركة التدقيق الخارجي المعتمدة وبمشاركة الإدارة العليا وتم توزيع ملاحظات التدقيق الخارجي على قطاعات الهيئة لمتابعتها.

مواصفة نظام معالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء أيزو 10002:2018

قامت الهيئة بمواصلة تطبيق نظام معالجة شكاوى العملاء بالكامل بما يتوافق مع متطلبات شهادة مواصفة معالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء أيزو 10002:2018 وفقاً للدليل الخاص بالمواصفة، كما تمت معالجة الشكاوى وفقاً للإطار المحدد لحلها، في ظل ظروف تفشي الجائحة، وما يتناسب مع الاحترازات والتدابير الصحية، من خلال متابعة الهيئة تلقي شكاوى العملاء ومقترحاتهم من خلال تعبئة الاستبيانات على الموقع الشبكي للهيئة أو بالبريد الالكتروني أو الاتصال الهاتفي.

الوصف الوظيفي

تم الانتهاء من إعداد وتصميم وطباعة المجلدات الأولى من كتيبات الأدلة الخاصة بالوصف الوظيفي في الهيئة، وتشمل بطاقات اختصاصات الوحدات الإدارية للهيكل التنظيمي الخاص بهيئة تشجيع الاستثمار المباشر 2022، بطاقات وصف

وظيفي للمسميات الوظيفية الإشرافية لقطاعات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر 2022، وبطاقات وصف وظيفي للمسميات الوظيفية لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر 2022. وقد تم توزيع هذه المجلدات داخلياً، وجاري متابعة الملاحظات الواردة عليها.

ومن جهة أخرى، تم تعديل بطاقات الاختصاصات للوحدات الإدارية المستجدة بناءً على التعديلات المعتمدة للهيكل التنظيمي للهيئة، واعتمادها من ديوان الخدمة المدنية، ومن ثم تزويدها للوحدات الإدارية المعنية. كما تم إعداد بطاقات الوصف الوظيفي للمسميات المستحدثة في الهيئة لكل من (باحث تطوير إداري) و(منسق تدريب) واعتمادها من قبل ديوان الخدمة المدنية. كما تم اعتماد الإجراء الخاص بنقل الموظفين بين إدارات الهيئة.

وفي سياق التنسيق المتواصل مع ديوان الخدمة المدنية، شاركت الهيئة في اللقاء الدوري لضبط الهياكل التنظيمية واللقاء الدوري للتنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات اللذين ينظمهما ديوان الخدمة المدنية.

6. تنمية الموارد البشرية

مخرجات الخطة التدريبية

شملت الخطة التدريبية للهيئة خلال فترة التقرير 77 برنامجاً تدريبياً، نفذ منها 43 برنامجاً بنسبة انجاز بلغت 56%، توزعت على 11 برنامجا عاما و6 برامج اشرافية و18 برنامجاً تخصصياً و8 برامج ضمن برنامج التدريب الداخلي الأول للهيئة، استفاد منها 205 موظفاً وموظفة من العاملين في الهيئة من مختلف المستويات الوظيفية والإدارات والتخصصات. وقد تضمنت البرامج العامة دورات تعريفية لتهيئة الموظفين المعينين الجدد في الهيئة من قبل ديوان الخدمة المدنية. واستجابة للظروف الطارئة بتأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تم وضع خطة تدريبية بديلة للاستفادة من الخبرات المتوافرة بالهيئة والموارد الذاتية للهيئة تمثلت في إعداد برنامج التدريب الداخلي الأول للهيئة خلال الفترة من 1 ديسمبر 2021 إلى 30 مارس 2022 الذي شمل 8 مواضيع تهم الموظفين وضمنها إجراءات النقل الداخلي لموظفي الهيئة وحقوق وواجبات الموظف وأصول وقواعد إعداد المذكرات القانونية. كما شاركت الهيئة في برنامج تدريبي خارجي واحد من تنظيم ديوان الخدمة المدنية عقد في دبي، دولة الامارات العربية المتحدة. وفي إطار متابعة وتقييم مخرجات الخطة التدريبية للهيئة للسنة المالية 2022/2021، وكعادتها، قامت الهيئة بتوزيع استبيان لقياس العائد من البرامج التدريبية على متلقي التدريب، ولاحقاً بعد 3 شهور على مسؤوليهم. يبين الجدول البرامج التدريبية المنفذة بأنواعها.

جدول رقم (18) البرامج التدريبية المنفذة

الرقم	البرنامج التدريبي (الجهة المقدمة للبرنامج)	التاريخ
البرامج العامة		
1	ورشة عمل الاقتصاد القائم على المعرفة والتعليم والتدريب التقني والمهني كيف تحولت كوريا إلى رائدة في مجال التكنولوجيا	26-24 مايو 2021
2	الخطوات التنفيذية لتحويل الفكرة إلى مشروع عمل (شركة سكلز الدولية للتدريب والاستشارات الإدارية)	6-4 يوليو 2021
3	قواعد تنفيذ الميزانية وتطبيقها (وزارة المالية)	14-12 أغسطس 2021
4	تمويل التنمية وإدارة الدين العام في دولة الكويت (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)	27-25 اكتوبر 2021
5	آليات واساسيات رفع الكفاءة والفعالية في القطاع العام (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)	8-6 ديسمبر 2021
6	تهيئة الموظفين المعينين الجدد (ديوان الخدمة المدنية)	23-19 ديسمبر 2021
7	تحديات سوق العمل وسياسات التنمية البشرية في دولة الكويت (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)	22-20 ديسمبر 2021
8	تهيئة الموظفين المعينين الجدد (ديوان الخدمة المدنية)	13-9 يناير 2022
9	موازنة البرامج وتقييم الأداء (وزارة المالية)	11-9 يناير 2022
10	البرنامج التعريفي عن الهيئة والموجه إلى أسواق المال	27 يناير 2022
11	تهيئة الموظفين المعينين الجدد (ديوان الخدمة المدنية)	27 -31 مارس 2022

البرامج الاشرافية (الجهة المقدمة للبرنامج)		
1	إدارة التحديات الجديدة بإتقان - قيادة التغيير وإدارة الأداء (معهد الدراسات المصرفية)	6 - 7 يونيو 2021
2	القيادة في مرحلة ما بعد الجائحة - سلسلة مؤتمرات افتراضية للمعهد الوطني للقادة 2021 (المعهد الوطني للقادة)	3 أغسطس 2021
3	تسريع التحول الرقمي - سلسلة مؤتمرات افتراضية للمعهد الوطني للقادة 2021 (المعهد الوطني للقادة)	24 أغسطس 2021
4	التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)	11-13 أكتوبر 2021
5	مدونة السلوك الوظيفي (ديوان الخدمة المدنية)	15 ديسمبر 2021
6	تنمية المهارات المحاسبية والمراجعة المالية وضبط المخالفات (ديوان الخدمة المدنية دورة خارجية في دبي، دولة الامارات)	27 فبراير – 3 مارس 2022
البرامج التخصصية (الجهة المقدمة للبرنامج)		
1	بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني باستخدام تقنيات شركة Fortinet الأمريكية العالمية (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	1 مايو 2021
2	تسهيل الاستثمار والتنمية المستدامة والبناء بصورة أفضل (منظمة العمل الدولية والرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار WAIPA وشركاء آخرون)	7 يونيو – 2 يوليو 2021
3	بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني Fortinet NSE 1 Network Security Associate (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	26 يوليو 2021
4	التدريب على برنامج أكسل - مايكروسوفت المستوى المتقدم Microsoft Excel Advanced (شركة الانجاز والابداع)	16-5 أغسطس 2021
5	استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية لتعزيز جذب الاستثمارات والترويج للاستثمار (الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمارWAIPA)	9-1 سبتمبر 2021
6	بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني Fortinet NSE 2 Network Security Associate (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	2 سبتمبر 2021
7	تأهيل التدقيق الداخلي لشهادة الأيزو 9001:2015 وشهادة الأيزو 10002:2018 (MMC Consultancy & Co)	29-27 سبتمبر 2021
8	الإبداع في تحليل وعرض البيانات باستخدام نظام بور بزنس إنتليجينس لمايكروسوفت Microsoft Power Business Intelligence BI (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	4-3 أكتوبر 2021
9	أساسيات تحليل البيانات وإعداد التقارير (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)	4 – 6 أكتوبر 2021
10	إدارة البيانات والمهام الحسابية باستخدامMicrosoft Excel (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	5- 6 أكتوبر 2021
11	نظم إدارة اللجان وفرق العمل باستخدام Microsoft Teams (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	18-17 أكتوبر 2021
12	إدارة الملفات ومهارات التخزين السحابي OneDrive (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	26 أكتوبر 2021

13	إدارة البيانات والمهام الحسابية باستخدام Microsoft Excel (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	28-27 أكتوبر 2021
14	آلية تقديم البلاغات للنيابة العامة أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد (الهيئة العامة لمكافحة الفساد)	8 نوفمبر 2021
15	مهارات أساسية باستخدام Microsoft 365 (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	16-14 نوفمبر 2021
16	الإجراءات والقواعد المحاسبية اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي (وزارة المالية)	30-28 نوفمبر 2021
17	سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)	29 نوفمبر – 1 ديسمبر 2021
18	مهارات تنسيق المراسلات وإعداد التقارير باستخدام Microsoft Word (الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات)	23 ديسمبر 2021
برنامج التدريب الداخلي الأول في الهيئة		
1	إجراءات النقل الداخلي لموظفي الهيئة	1 ديسمبر 2021
2	ورشة عمل بأعمال الصادر والوارد	7-6 ديسمبر 2021
3	حقوق وواجبات الموظف	14 ديسمبر 2021
4	معايير الأداء الرئيسية	21 ديسمبر 2021
5	الشروط الأساسية لإعداد الممارسات والعقود	26 ديسمبر 2021
6	أساسيات التكنولوجيا القانونية	16-14 مارس 2022
7	الابتكار ومنهجية التفكير القانوني	23-21 مارس 2022
8	أصول وقواعد إعداد المذكرات القانونية	30-28 مارس 2022

شركاء تنمية الموارد البشرية

تـم فـي إطـار الخطـة التدريبيـة للسـنة الماليـة 2021/2022 التعامـل مـع العديد من الجهات التي تقـدم الخدمـات التدريبيـة مـن جهـات حكوميـة تضمنت وزارة المالية، وديوان الخدمة المدنية، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، ومنظمات دولية تدخل الهيئة في عضويتها (الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمارWAIPA) ومركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (ITCILO)، إضافة إلى عدد من شركات التدريب الخاصة المحلية والدولية (معهد الدراسات المصرفية، المعهد الوطني للقادة NLI، شركة سكلز الدولية للتدريب والاستشارات الإدارية، وشركة الانجاز والابداع للاستشارات والتدريب، وشركة ام ام سي للاستشارات).

بعثات الماجستير

تم فتح باب الترشيح للتقديم على طلب بعثة للحصول على درجة الماجستير خلال الفترة من 20 يونيو 2021 حتى 1 يوليو 2021. وقد تقدم للحصول على البعثة 4 موظفين، وقد استوفت شروط البعثة موظفة واحدة، حصلت على القبول النهائي من جامعة معتمدة للسنة الدراسية 2022/2021، وقد باشرت الدراسة بالحضور الشخصي بتاريخ 23 أغسطس 2021، وجاري متابعة الموفدة في البعثة إلى حين انتهائها من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية (ماجستير في الحوكمة والاستدامة).

أنشطة التعاون

قامت الهيئة بمخاطبة عدد من شركات التدريب المحلية بالإضافة إلى المنظمات العالمية من أجل تنفيذ برامج تدريبية مباشرة عن طريق تقنية الاتصال المرئي للمحافظة على مستوى الأداء الوظيفي في ظل استمرار الجائحة. وقدمت الهيئة البرنامج التعريفي عن الهيئة والموجه إلى برنامج حديثي التخرج لهيئة أسواق المال في نسخته السابعة بتاريخ 27 يناير 2022 في إطار التعاون القائم بين الطرفين وتم ذلك بالحضور الشخصي مع اتخاذ التدابير الصحية اللازمة.

وفي اطار تعاون الهيئة المتواصل مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، شاركت الهيئة بتاريخ 9 نوفمبر 2021 في محاضرة وجلسة حوارية حول السياسة العامة الداعمة للابتكار والتكنولوجيا قدمها كبير الاقتصاديين لدى مجموعة البنك الدولي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، بتنظيم من قبل مركز الكويت للسياسات العامة التابع للأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، وذلك ضمن الموسم الرابع لسلسة المحاضرات الدورية للمركز والتي يقدمها متحدثين وممارسين وباحثين أكاديميين يتمتعون بخبرة في السياسات العامة من جميع أنحاء العالم لتبادل الخبرات والمعرفة وبناء القدرات الوطنية في مجال السياسات العامة.

كما تم تكريم موظفتين في الهيئة بتاريخ 29 سبتمبر 2021 من قبل الأمانة العامة لحصولهما على «شهادة المتدرب المتميز» في برنامج خطة التدريب الشاملة في التخطيط الإنمائي والإدارة العامة - المرحلة الأولى، الذي نظمته الأمانة العامة بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط خلال الفترة السابقة من 13 يوليو 2020 إلى 22 مارس 2021.

الموظفون الجدد

تم خلال فترة التقرير، تبني توجه مختلف تأقلماً مع الظروف التي فرضتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بحيث تمت اتاحة الفرصة للمعينين الجدد في الهيئة (61 موظفاً وموظفة) من اختيار البرنامج التدريبي الذي يرغبون من الاستفادة منه ضمن حزمة البرامج التدريبية المقدمة في البرنامج التدريبي الداخلي الأول للهيئة.

7. الشؤون القانونية

أبدت الهيئة خلال فترة التقرير رأيها في الأمور ذات الطبيعة القانونية، وقامت باقتراح التعديلات المطلوبة والرد على استفسارات الجهات المختصة بشأنها وأسئلة أعضاء مجلس الامة.

وقد قامت الهيئة بإبداء المقترحات والملاحظات على قانون المناقصات العامة ولائحته التنفيذية وتعديلاته ورفعتها إلى الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وأبدت الرأي القانوني بشأن اقتراح بقانون بشأن تعمير واستثمار جزيرة فيلكا إلى إدارة الفتوى والتشريع، وشاركت في مشروع دراسة الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية المختلفة على الانتفاع بأراضي الدولة بتكليف من قبل مجلس الأمة، كما وضعت ملاحظات على لائحة تخصيص الأراضي في المناطق الاقتصادية الخاصة التابعة لها. كما قامت بمراجعة وتعديل إجراء (إعداد صيغ العقود) ونماذج قائمة السجلات، وقائمة الوثائق الخارجية، وسجل المخاطر، وخطة الاتصالات.

وتولت الهيئة التنسيق داخليا مع الجهات المختصة بالشراء في الهيئة بشأن الإجراءات اللازمة لمراجعة دفعات الفواتير الخاصة بعقود الهيئة ومنها أعمال الطور الثالث للمكتب الاستشاري لمشروع منطقة العبدلي الاقتصادية، الحملة الترويجية الالكترونية للهيئة، صيانة نظام إدارة المحتوى الإلكتروني ECM، خدمات الدفع الالكتروني. وتمت المشاركة في اجتماعات لجنة الشراء لمناقشة المسائل المتعلقة بالشراء. واجتمعت مع إدارة الفتوى والتشريع لمناقشة خدمات البنك الدولي الاستشارية.

وتولت الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع العقود الحكومية ومراجعتها وتجهيز وإعداد المستندات والوثائق الخاصة بها وفقاً للنظم المعمول بها، ومنها تجديد عقد اتفاق تقديم خدمات الدفع الالكتروني، وكذلك مناقصات الهيئة، ومنها مناقصة استراتيجية الهيئة، ومناقصة مشروع تصميم منطقة الوفرة الاقتصادية، والممارسات، ومنها ممارسة صيانة ودعم فني للأجهزة الأمنية والشبكات، ممارسة شراء وتوريد وتركيب وتشغيل وتعريف وصيانة SIEM و E-mail security ، ممارسة تصميم وتطوير وبرمجة وتنفيذ بوابة المستثمر الالكترونية وربطها مع جهات الاختصاص، ممارسة إعداد كتيب الاستثمار في الكويت، ممارسة إعداد وتنفيذ حملة ترويجية إلكترونية، إضافة إلى المزايدات ومنها مسودة مستندات الطرح الاستثماري بنظام المزايدة لمنطقة العبدلي الاقتصادية ومزايدة القسائم التجارية.

كما تم تقديم الاستشارات القانونية لكافة الوحدات الإدارية التابعة للهيئة، والمشاركة في اللجان والاجتماعات ذات الصلة لإبداء الرأي القانوني. والتدريب على آلية العمل بنماذج العقود النموذجية للجهاز المركزي للمناقصات العامة.

ومن جانب آخر تولت الهيئة متابعة تحريك صحف الدعاوى القضائية وإعداد مذكرات

الدفاع في القضايا المرفوعة من وضد الهيئة، والتي تحافظ بموجبها الهيئة على حقوقها تجاه الغير ولدى الغير من جهات حكومية أو أفراد متعاقدين أو أية أطراف أخرى وذلك بالتنسيق والتعاون مع إدارة الفتوى والتشريع، كما قامت الهيئة بمتابعة وحضور جلسات الخبرة أمام الإدارة العامة للخبراء. وإبداء الرأي القانوني بشأن مشاريع وإلتزامات برنامج العمليات المقابلة (الأوفست) على ضوء التعليمات الموضوعة والضوابط الواردة في دليل الخطوط العريضة لبرنامج الأوفست الكويتي رقم (9-2007).

8. نظم المعلومات

تنامت أهمية نظم المعلومات مع تسارع التحول الرقمي في دولة الكويت وفي أداء الأعمال وتقديم الخدمات للجهات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء. كما تزايد الاهتمام بموضوع الأمن السيبراني وتعزيز استخدام التطبيقات في العمل نحو بيئة عمل خالية من الأوراق. واقتضت متابعة المستجدات إعادة النظر في التخصصات والمسميات والحزمة المطلوبة لتكثيف تنمية القدرات والمهارات التقنية والحاسوبية في مجالات جديدة وحيوية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة والملحة.

فعلى صعيد النظم الالكترونية وأجهزة الحاسب الآلي، طورت الهيئة العديد من الأنظمة الداخلية لمواكبة التحول الرقمي. فقد تم تطوير نظام IMEX وهو نظام خاص بالمراسلات الداخلية والخارجية، كما تم تطوير نظام نموذج الكويت للمنفعة الاقتصادية KEBM لإتاحة المجال لحسن متابعة قياس الأثر الاقتصادي عبر انجازات الكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة والتي باشرت تشغيل عملياتها بشكل أكثر دقة. كذلك تم تطوير نظام FVC الخاص بإدارة النماذج الخاصة بالهيئة حسب متطلبات إجراءات إدارة الجودة (الأيزو). كما زودت الهيئة موظفيها بأحدث أجهزة الحاسب الآلي لضمان سير العمل بأحسن وجه. كما تم الانتهاء من عمل لوحة قيادة (Dashboard) لإدارة النافذة الموحدة لتسهيل عرض احصائيات خاصة بالبوابة الالكترونية للمستثمرين.

وفيما يخص الأمن السيبراني، واصلت الهيئة تحديث كافة نظم وأجهزة الأمن والحماية لمحاربة عمليات الاختراق الخارجية والداخلية المتزايدة، وتم لهذا الغرض تعزيز وتحصين البريد الالكتروني الخاص بالهيئة بتعريف خاصية المصادقة الثنائية للبريد الالكتروني لنظامي Proofpoint و FortiMail للحماية من الاختراقات ودمجهم بنظام Microsoft Office 365 ، وفي مجال امن الشبكات قامت الهيئة بتعريف نظام XDR وجهاز NDR كنسخ تجريبية لقياس مدى فعاليتهم في حماية شبكات الهيئة لتبنيهم في المستقبل، كما تم الانتهاء من تركيب وتعريف جهاز Sandbox الخاص باختبار سلامة الملفات من أي خطر قبل أن يفتحها المستخدم.

وعلى صعيد مواجهة الكوارث، قامت الهيئة بتعزيز تجهيز البنية التحتية بكافة المتطلبات اللازمة لسد جميع الثغرات المتعلقة بنظام VMware حسب النشرات والتوصيات العالمية في هذا المجال، كما تم تجهيز بيئة الخوادم التجريبية لتحديث الخوادم وتسهيل آلية تطوير الأنظمة وتحديثها. وإضافة تراخيص Catalyst لنظام HP StoreOnce Systems لتحسين عملية أخذ نسخ احتياطية للخوادم عن طريق VEEAM، ومن جهة أخرى تم ترقية مولد الطاقة الاحتياطيUPS في الهيئة لتفادي الانقطاعات المفاجئة للكهرباء.

9. الشؤون المالية

تابعت الهيئة خلال فترة التقرير تنفيذ أعمال الشئون المالية التي تختص بعملها، وشمل ذلك إعداد الحساب الختامي لميزانية الهيئة عن السنة المالية 2022/2021 وتخصيص الارباع السنوية وتنفيذ الارتباطات اللازمة للعمليات المالية خلالها لدفع المستحقات اللازمة لمختلف الموردين. واللجوء إلى تطبيق الغرامات المالية على الموردين الذين لم يلتزموا بتأدية الخدمات على النحو المطلوب. ورفع أمانات للخدمات التي تم تنفيذها ولم يتم استلام الفواتير الخاصة بها لإتمام عملية الصرف. كما أنجزت الهيئة تقديرات الميزانية للسنة المالية 2023/2022.

وقامت الهيئة خلال فترة التقرير بإصدار اجمالي 172 أمر شراء، وتنفيذ اجمالي 368 طلب صرف. وكذلك تم صرف مخصصات مالية ومصروفات انتقال وتذاكر سفر لموظفي الهيئة الذين شاركوا في مهمات رسمية والتدريب الخارجي. كما حصلت الهيئة رسوم العمليات التي تجريها والخدمات التي تقدمها من خلال K-net وتم ادراجها ضمن إيرادات الهيئة. كما أجرت الهيئة التدقيق على الاستمارات المخزنية واعتمدت استمارات التحويل البنكي بنظام GFMIS.

وقامت مختلف اللجان المشكلة لمتابعة الشؤون المالية بعملها كل وفق تكليفه ومنها لجنة المشتريات المختصة بالنظر في عمليات الشراء المختلفة الخاصة باحتياجات الهيئة، ولجنة المقايسات المخزنية لإعداد تقديرات الميزانية، ولجنة الجرد السنوي العام للمخازن والعهد، ولجنة إعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية 2024/2023 بالتعاون مع ممثلي وزارة المالية، ولجنة إعداد الحساب الختامي الخاص بالسنة المالية 2022/2021.

وأنجزت الهيئة عددا من عقود الأمر المباشر والممارسات وإجراء الأوامر التغييرية ومنها التعاقد لتنفيذ مشروع تصميم منطقة الوفرة الاقتصادية بشأن إعداد وتخطيط وتصميم شبكات الطرق وخدمات البنية التحتية الرئيسية وطرق الربط لجميع الضواحي، وتم كذلك التعاقد والتجديد لعدد من العقود في مجال الخدمات العامة والدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات

10. الشؤون الإدارية

استمرت الهيئة في المتابعة والإشراف على المسيرة العملية للموظفين العاملين في الهيئة منذ بدء التعيين وحتى انتهاء الخدمة.

فعلى صعيد تنظيم العمل في ظل الجائحة، تمت مواصلة استلام وتنفيذ تعاميم ديوان الخدمة المدنية الخاصة بإدخال تمديد الاجازة الطارئة بشأن تعطيل جهات العمل الحكومية بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لجميع موظفي الهيئة، والاستمرار في تعديل نمط الدوام للموظفين الذين تمت اضافتهم إلى المجموعة العاملة في الهيئة والذين شكلوا نحو 70% من العاملين في الهيئة ثم باشر جميع موظفي الهيئة العمل والعودة للحياة الطبيعية. وطوال تلك الفترة كان التواصل مستمراً مع الموظفين لمتابعة أي مشاكل قد تطرأ على تطبيق البصمة في الهواتف الذكية لإيجاد الحلول لها وتفعيل استخدام التطبيق حتى يتسنى للموظفين

لإرسال الاستئذانات والاجازات والاستمرار بإدخال اعفاءات البصمة لكل من أرسل كتاب وزارة الصحة بشأن العزل/الحجر الصحي لمن اصيب بمرض (كوفيد-19) وتسجيلها كإجازة حجر إلزامي في نظام ديوان الخدمة المدنية، والتنسيق مع رؤساء الأقسام لعمل اللازم بشأن غياب موظفيهم المخالطين للمصابين بمرض (كوفيد-19) مع اعفائهم من الحضور والانصراف إلى حين استلام نتيجة الفحص. فعلى صعيد الحقوق الوظيفية، قامت الهيئة برفع المستوى الوظيفي ومراجعة وتدقيق بيانات العاملين إلتزاماً بتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (3) لسنة 2017، وتحديد الموظفين المستحقين للعلاوات الدورية والترقيات بالأقدمية والاختيار، وإعداد وتنفيذ القرارات الخاصة بذلك. كما قامت الهيئة بتقييم أداء الموظفين وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (15) لسنة 2017 المعدل للقرار رقم (36) لسنة 2006 مع الالتزام بمواعيد التقييم حسب القرارات المنظمة له.

وعلى صعيد التوظيف، فقد قامت الهيئة بإتمام تعيين 61 موظفاً كويتياً لاستكمال شغل الوظائف الشاغرة في الهيكل التنظيمي للهيئة بالكوادر البشرية التي يتطلبها العمل، وتم ذلك من خلال إعلان حملة التوظيف السابعة التي أجريت خلال السنة المالية السابقة للفترة من 24 يناير 2021 إلى 7 فبراير 2021.

وعلى صعيد الاجراءات الإدارية، قامت الهيئة بإصدار كشوف الحضور والانصراف عند الطلب وإصدار شهادات تفصيل الراتب والتدرج الوظيفي وغيرها، وإصدار عدد من القرارات الإدارية لصرف المكافآت والإيفاد لمهمات رسمية وقرارات الندب والاجازات الخاصة بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى تحديد أرقام بصمة للموظفين الجدد. ومن جهة أخرى شاركت الهيئة في اللقاءات الدورية التي يعقدها ديوان الخدمة المدنية لعرض آخر التعديلات على قانون الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة المدنية.

وعلى صعيد أتمتة العمل، فقد واصلت الهيئة استخدام تطبيق برنامج التراسل الالكتروني الحكومي G2G مع كافة الجهات الحكومية التي تتعامل معها. كما تابعت الهيئة حركة الموظفين من خلال النظام الآلي، وتابعت إدخال كل ما يتعلق بالدوام الرسمي على كل من النظام الآلي الخاص بالهيئة والنظم المتكاملة لديوان الخدمة المدنية.

كما تم تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 580 لسنة 2022 بشأن اعتماد تطبيق هويتي (Kuwait Mobile ID). بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية من خلال إدخال تواقيع كافة الموظفين ليصبح هنالك تكامل مع البطاقة المدنية تمهيداً لتطبيقه في المعاملات الداخلية مما سيعزز بيئة العمل الرقمية.

أما على صعيد فرق العمل واللجان المشكلة، فقد تم خلال فترة التقرير تشكيل 4 فرق عمل و18 لجنة بناء على موافقة اللجنة الفنية وتطبيقاً لتعاميم وقرارات ديوان الخدمة المدنية والجهات الحكومية ذات العلاقة (وزارة المالية، ديوان المحاسبة)، ولتلبية الاحتياجات الداخلية للهيئة بهدف تحقيق مصلحة العمل ، كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (19) فرق العمل واللجان المشكلة في الهيئة خلال السنة المالية 2022/2021

تسلسل	اسم الفريق	تاريخ التشكيل	مبررات التشكيل
فرق العمل			
1	فريق عمل لدراسة رفع المستوى الوظيفي لموظفي الهيئة	15 ابريل 2021	ديوان الخدمة المدنية
2	فريق عمل التوظيف	3 مايو 2021	احتياجات داخلية
3	فريق عمل إعداد التقرير السنوي للهيئة 2022 - 2021	9 يونيو 2021	
4	فريق عمل لدراسة رفع المستوى الوظيفي لموظفي الهيئة	15 نوفمبر 2021	ديوان الخدمة المدنية

تسلسل	اسم اللجنة	تاريخ التشكيل	مبررات التشكيل
اللجان			
1	لجنة الشراء الخاصة بالهيئة	1 ابريل 2021	وزارة المالية
2	لجنة إعداد الحساب الختامي		
3	لجنة فحص واحصاء المواد الموردة والمعادة للسنة المالية 2022/2021		
4	لجنة إعداد المقايسات المخزنية لتقدير اعتمادات الميزانية للسنة المالية 2023/2022		
5	لجنة للتنسيق والمتابعة والمراقبة على تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد الصادرة عن وزير الصحة والسلطات الصحية المختصة	14 ابريل 2021	ديوان الخدمة المدنية
6	لجنة متابعة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وآليات التعاون الداخلية مع الجهات الحكومية	9 يونيو 2021	احتياجات داخلية
7	لجنة التظلمات المتعلقة بالشراء	13 يوليو 2021	
8	لجنة للتنسيق والمتابعة والمراقبة على تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد الصادرة عن وزير الصحة والسلطات الصحية المختصة	14 يوليو 2021	ديوان الخدمة المدنية
9	لجنة الإعداد والتحضير لمشاركة الهيئة بجناح دولة الكويت في معرض أكسبو دبي 2020	23 أغسطس 2021	احتياجات داخلية
10	لجنة بحث ودراسة ومتابعة ومعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة	14 سبتمبر 2021	ديوان المحاسبة
11	لجنة إعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية 2023/2022		وزارة المالية
12	لجنة نظر التظلمات المقدمة من الموظفين بشأن منح المكافأة المالية للمكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا		ديوان الخدمة المدنية
13	لجنة الجرد السنوي العام للمخازن للسنة المالية 2022/2021	2 يناير 2022	وزارة المالية
14	لجنة جرد العهد الشخصية وعهد الوحدات التنظيمية للسنة المالية 2021/2020		
15	لجنة اختيار المرشحين للمشاركة في الدورات التدريبية	3 فبراير 2022	احتياجات داخلية
16	لجنة تقييم مناقصة مشروع استراتيجية الهيئة الثانية (متوسطة الأجل)	10 فبراير 2022	
17	لجنة التنسيق والمتابعة لأعمال إنشاء مبنى الهيئة (المرحلة الرابعة)	14 فبراير 2022	
18	لجنة نظر التظلمات المقدمة من الموظفين بشأن منح المكافأة المالية للمكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا	17 مارس 2022	ديوان الخدمة المدنية

11. المراجعة الداخلية

تولى قسم المراجعة الداخلية خلال فترة التقرير إتمام عملية المراجعة الداخلية لقطاع الشؤون المالية والادارية وعلى مذكرات العرض والكتب والمراسلات الداخلية والخارجية والتأكيد على مدى اتفاقها والأحكام والقوانين واللوائح وتوافقها مع اجراءات العمل من خلال الآتي:

مراجعة ادارية: مراجعة القرارات الوزارية والإدارية الخاصة بتشكيل اللجان وصرف مستحقات اللجان وقرارات التعيين وإعادة التعيين والترقية بالإختيار والإستقالة والنقل والندب والاستعانة وتجديد الاستعانة وقرارات إلغاء إجازة وتفرغ رياضي وقرارات إدارية أخرى.

مراجعة مالية: مراجعة الأعمال المالية والمصروفات من الرواتب والمكافآت وأوامر الشراء المحلي والخارجي ومراجعة استمارات المدفوعات والقيد والصرف والتوريد وقيود التسوية وفواتير العقود وإفراجات الحجز الضريبي للعقود المنتهية وتسجيل خطابات الضمان وكفالات بنكية ومراجعة مذكرات تسوية البنوك والقيود المحاسبية وكشوف الرواتب وطلبات الشراء والسداد والاستقطاعات للعاملين في الهيئة.

ديوان المحاسبة: التعامل مع جميع طلبات ديوان المحاسبة للبيانات والإيضاحات.

مكتب الوزير المختص: متابعة الموضوعات الواردة من مكتب معالي الوزير في الاختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة (وزير المالية ثم وزير الخارجية)، منها الحساب الختامي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر عن السنة المالية 2021/2020، التقرير السنوي لديوان المحاسبة للسنة المالية 2021/2020، التقرير السنوي لجهاز متابعة الأداء الحكومي لسنة 2020، التقارير الختامية عما اسفرت عنه الرقابة المالية المسبقة على ميزانيات الجهات الخاضعة لرقابة جهاز المراقبين الماليين 2021/2020، ومبادرات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر.

مجلس الأمة: متابعة الموضوعات البرلمانية الخاصة بالأسئلة المقدمة من السادة نواب مجلس الأمة حول مواضيع متعددة تخص الهيئة منها التوظيف والقضايا المرفوعة على الهيئة والتظلمات الإدارية المقدمة والهيكل التنظيمي والأسس والمعايير التي تعتمدها الهيئة لاستحداث اللجان والفرق وإدارة الجودة والتحول الرقمي والمشاركة في معرض أكسبو دبي 2020.

هيئة مكافحة الفساد: متابعة الكتب الواردة من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بشأن تحديث بيانات المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية وتقديمهم لإقرارات الذمة المالية المطلوبة والمشاركة في ورشة عمل توعية لمسئولي الاتصال في الجهات التي يتبعها المشمولين بنظام الذمة المالية.

جهاز الأداء الحكومي: متابعة الكتب الواردة من جهاز متابعة الأداء الحكومي بشأن مناقشة التقرير السنوي لديوان المحاسبة للسنة المالية 2021/2020.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء: متابعة الكتب الواردة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن تباين وجهات النظر بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وديوان المحاسبة في تفسير نصوص دليل الخطوط العريضة لإجراءات برنامج العمليات المقابلة «الأوفست» الكويتي رقم (9) لسنة 2007.

12. الخدمة العسكرية الوطنية

لم تنطبق خلال فترة التقرير شروط قانون الخدمة العسكرية رقم 20 لسنة 2015 على أي من موظفي الهيئة.

الفصل السابع

الاستدامة

- تقاس الاستدامة عبر أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارة الرشيدة (الحوكمة).

- على صعيد الممارسات التي تراعي الابعاد الاجتماعية، حرصت الهيئة على تمكين المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة ضمن كوادر العمالة الوطنية لديها. ومن هنا فإن نسبة النساء العاملات في الهيئة (69%) تبلغ ضعفي نسبة الرجال (31%).

1. تعريف الاستدامة

ظهر مصطلح «التنمية المستدامة» لأول مرة في مطبوعة للاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة عام 1980 ولكن تم تداوله بعدما عرفته الأمم المتحدة في تقرير «مستقبلنا المشترك» عام 1987 على أنها تعني» تلبية حاجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها الخاصة». وتطور مفهوم الاستدامة عبر السنوات وتقاس الاستدامة عبر أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارة الرشيدة (الحوكمة).

ومع التغيرات الضخمة والمتسارعة، وخاصة في حقبة ما بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تزايدت أهمية التركيز على الاستثمار في قطاعات الاستدامة وفق اهداف التنمية المستدامة الـ17 للفترة 2015 - 2030 بعنوان (أجندة 2030) وتتوزع على أربعة مستويات هي محاربة الفقر (الرفاه والمساواة)، تلبية الحاجات والقدرات الإنسانية (الصحة، التعليم، تمكين المرأة)، الموارد (الطاقة، المناخ، المياه والصرف الصحي والغذاء والزراعة)، والبيئة المواتية (الحوكمة وحقوق الانسان، البنية التحتية والتكنولوجيا، السلام والاستقرار) وتتضمن 169 غاية و230 مقياسا. وأصبحت هذه الأهداف أساسا للتنمية المستدامة للمجتمع الدولي وخاصة الدول النامية مع تنامي التوجه نحو الاستثمار المحقق للأثر Impact Investment من خلال حزم مشاريع ذات جدوى وعائد في القطاعات التي تصب في دعم الاستدامة وتحقق المنفعة لجميع الأطراف ويقدر أن هذه الفرص الاستثمارية في الاستدامة تزيد على 15 تريليون دولار حتى 2030. ويتطلب ذلك وضع التنمية المستدامة في صميم استراتيجية الاستثمار الوطنية وتطوير السياسات والاطر المواتية لتنظيم إجراءات الاستثمار والتسهيلات المقدمة، في تناغم مع السياسات الوطنية الأخرى وأن يدمج ذلك في صميم استراتيجيات هيئات تشجيع الاستثمار وأنشطتها الترويجية وتسويقها للفرص الاستثمارية الداعمة للاستدامة في دولها والعمل على توفير مناخ مواتي للاستثمار في الاستدامة ووضع حوافز تشجع الاستثمار في الاستدامة بتوجيهه الى القطاعات التي تدعم الاستدامة مع وضع آليات لتوفير الضمان ضد مخاطر الاستثمار في الاستدامة.

2. الهيئة والاستدامة

بتوجيه من مجلس إدارة الهيئة بإدخال فصل عن الاستدامة Sustainability ابتداءً من التقرير السنوي السابع 2022/2021 لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، باشرت الهيئة تبيان محطات التعامل القائمة مع الاستدامة في عدة أوجه تطال عملها المحوري والتزاماتها في ظل التحديات التي فرضتها تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والمستجدات الجيوسياسية وتسارع التحول الرقمي والتغير المناخي واضطراب سلاسل القيمة المضافة وتغيرات سوق العمل، وتعزيز دورها ضمن منظومة الهيئات الحكومية لخلق قيمة مضافة عبر أنشطتها الترويجية والاستثمارية والتوعوية المختلفة لتحقيق تناغم الاستدامة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (Environmental, Social and Governance ESG).

فعلى صعيد الممارسات التي تراعي الابعاد البيئية، نسقت الهيئة مع الشركة صاحبة مقر الهيئة بشأن إعادة تدوير النفايات البلاستيكية والزجاج والورق والمعادن، وحافظت على ترشيد الطاقة في التخفيف من الإضاءة غير الضرورية واطفاء الأضواء بعد انتهاء الدوام، ووضع ستائر معدنية عاكسة للحرارة للتخفيف من أثر أشعة الشمس على نظم التبريد.

وعلى صعيد الممارسات التي تراعي الابعاد الاجتماعية، حرصت الهيئة على تمكين المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة ضمن كوادر العمالة الوطنية لديها. ومن هنا فإن نسبة النساء العاملات في الهيئة (69%) تبلغ ضعفي نسبة الرجال (31%)، ويتساوى الطرفان تقريبا في الوظائف الاشرافية بينما في الوظائف العامة تبلغ نسبة النساء نحو 3 أضعاف الرجال العاملين في الهيئة، كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (20) توزيع العاملين من الكوادر الوطنية في الهيئة حسب النوع الاجتماعي

التصنيف	المجموع	عدد الذكور	نسبة الذكور	عدد الاناث	نسبة الاناث
وظائف اشرافيه	45	22	48%	23	52%
وظائف عامة	227	63	28%	163	72%
التصنيف	272	85	31%	186	69%

وبالنسبة للعمالة الوطنية من ذوي الاحتياجات الخاصة، عمل في الهيئة خلال فترة التقرير 7 موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة منهم 4 نساء و3 رجال. وقد وفرت الهيئة لهم ممرات سالكة ومتطلبات أخرى في المكاتب والمداخل والمخارج لتسهيل حركتهم وتنقلهم.

وقامت الهيئة بتطوير تصميم اعلان المرأة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الواقع في 8 مارس 2022 تأكيدا على أهمية دور المرأة كجزءَ من رؤية الكويت.

اما على صعيد الممارسات التي تراعي الابعاد المتعلقة بالحوكمة، تطبق الهيئة المبادئ الخاصة بالإدارة الرشيدة وفق قانون انشائها رقم 116 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية والقرارات اللاحقة ذات الصلة من حيث فصل السلطة الاشرافية لمجلس الادارة عن السلطة التنفيذية للمدير العام وقطاعات الهيئة التشغيلية، كما يدير شؤون مجلس الإدارة أمانة مستقلة ويتبع له مكتب التدقيق والتفتيش ولجنة التظلمات استكمالا لأسس الحوكمة.

وفي هذا السياق، استلمت الهيئة من ديوان الخدمة المدنية نسخة من (الإطار والدليل الوطني للحوكمة المؤسسية للجهات الحكومية) ليكون مرجعا لديها للعمل. وقد اعد الديوان هذا الإطار والدليل الوطني بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، واستند عليه لإطلاق (البرنامج الوطني للحوكمة المؤسسية) لتعميم تطبيق إستراتيجية الحوكمة في الجهات الحكومية وتأهيل الكوادر العاملة. ويتكون الإطار المقترح من 5 محاور رئيسية تشكل كلمة حوكمة بالغة الانجليزية (HWKMA) وهي الموارد البشرية والاطار المؤسسي لدعم النزاهة والمواطن الواعي وإعادة هندسة العمليات الإدارية للقضاء على البيروقراطية والمراجعة والتدقيق المستمر لضمان استمرار منظومة الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة. ويستغرق تطبيقه مدة 36 شهرا تنقسم الى 5 مراحل يتم من خلالها تقييم مستوى المخاطر ويتم في نهايتها اعداد دراسة تقييم موقف على ضوء النتائج المتحققة.

الإطار والدليل الوطني للحوكمة المؤسسية للجهات الحكومية

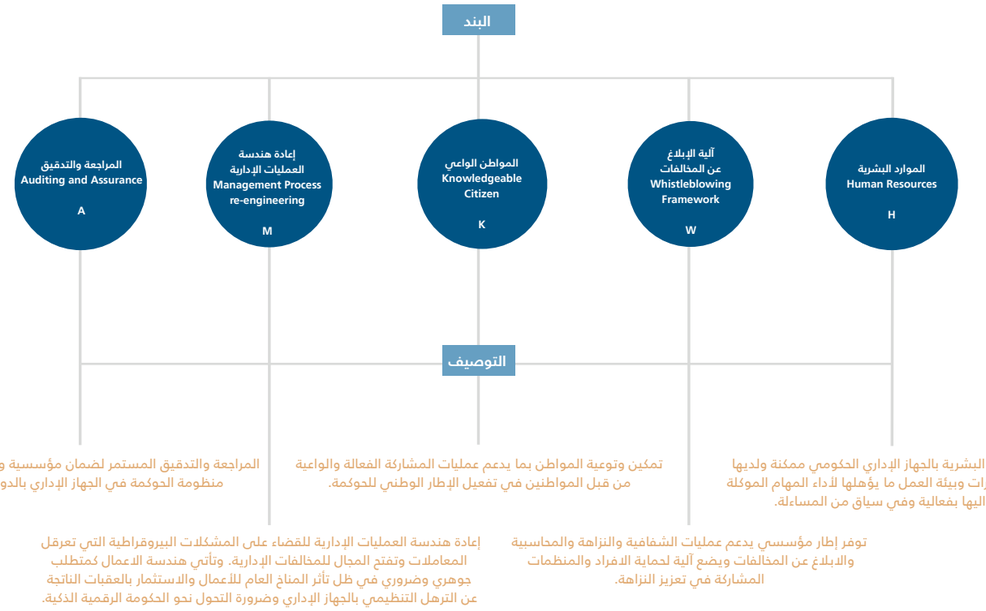

كما قامت الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بشأن تحديث بيانات المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية وتقديمهم لإقرارات الذمة المالية المطلوبة وتنظيم ورشة عمل توعية لمسئولي الاتصال في الجهات التي يتبعها المشمولين بنظام الذمة المالية.

3. مراعاة مستهدفات الاستدامة لدولة الكويت

ربطت الهيئة أنشطتها وفق اختصاصاتها ومهامها مع أولويات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر (2017/2016 -2019/2020) تحت شعار «نحو تنمية مستدامة». وبدأت الهيئة بتنفيذ أنشطتها وفق أولويات برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر (2021/2020 – 2025/2024) تحت شعار « استدامة الامان الاجتماعي رغم التحديات». كما تراعي الهيئة الالتزامات التالية:

الالتزامات البيئية

• التزام دولة الكويت ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول مونتريال ومعاهدة باريس للمناخ والتعهدات المرتبطة بها.

• رؤية كويت جديدة 2035 للانتقال إلى نظام اقتصادي منخفض الانبعاثات من الكربون والتزام الكويت أن يكون 15% من استهلاك الطاقة من الطاقة المتجددة.

• الإستراتيجية الوطنية خفيضة الكربون حتى عام 2050 في مشاريع الدولة لخفض الانبعاثات الكربونية.

• الوثيقة البيضاء White Paper لـ»استراتيجية الكويت لأمن الطاقة المستدامة».

• اطلاق حزمة من المشاريع التنموية الصديقة للبيئة مثل (الكويت الخضراء) للهيئة العامة للبيئة.

• وضع اجراءات رادعة للمتسببين بالمخالفات التي تتعارض مع السلامة الوقائية والاشتراطات البيئية وتنظيم ومعالجة مواقع رمي وتجميع الإطارات المستعملة والتالفة.

• توسيع أعمال التشجير والمساحات الخضراء بدولة الكويت وجزرها البحرية.

• التوسع في بناء شبكة المدن المستدامة والذكية عبر استخدامات الطاقة النظيفة والتمكين التكنولوجي.

الحوكمة

• الإطار والدليل الوطني للحوكمة المؤسسية للجهاز الإداري في دولة الكويت (سبتمبر 2021) المعد من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وديوان الخدمة المدنية لتطوير الجهاز الإداري الحكومي ورفع كفاءته .

• الدليل الارشادي للبلاغات المقدمة من الجهات والمؤسسات الحكومية إلى النيابة العامة أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

• العمل على تطوير المؤشر المعرفي للمؤسسات العامة بهدف قياس الفجوات بين الأداء والنتائج بالتعاون الفني مع البنك الدولي.

• تقارير جهاز متابعة الأداء الحكومي لرصد المعيقات في الجهات الحكومية ووضع التوصيات الخاصة بتحسين الأداء ومتابعتها.

التحول الرقمي

• صدور مرسوم إنشاء وزارة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التحول الى (بيئة رقمية) باستخدام الحلول الالكترونية والتكنولوجية المتطورة لتعزيز وتطوير بيئات الأعمال والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• عقد الملتقى الأولى للتحوّل الرقمي لقياديي القطاع الحكومي بتاريخ 15 سبتمبر 2021 لدفع عجلة التحول الرقمي في البلاد وتم خلاله إطلاق المرحلة الاولى من تطبيق (سهل) الذي يمكن من استخدام تطبيق واحد وهوية رقمية بمشاركة 13 جهة حكومية وبتوفير 121 خدمة تنفذ إلكترونيا، لتعزيز تحقيق التحوّل الرقمي في اجراء المعاملات الحكومية نحو بيئة لا - ورقية وذكية.

• المشروع الثاني للتحول الرقمي هو وحدة خدمة الاتصال الموحد للخدمات الحكومية (واصل) التي ستوحد مراكز خدمة الاتصال لدى جميع الجهات بمركز خدمة اتصال واحد (رقم 101)، وتتلقى كافة الاستفسارات، الملاحظات والشكاوى متابعة المعاملات من قبل المواطنين والمقيمين مستخدمي تطبيق سهل على مدار الساعة.

• المشروع الثالث في إطار التحول الرقمي للكويت، هو تطبيق (سهل بزنس) الذي يتم من خلاله التركيز على الخدمات الإلكترونية المقدمة للمبادرين وأصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

• وضعت الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي التي ترتكز على ثلاث ركائز العنصر البشري، البنية التحتية للتحول الرقمي، والتطوير.

• دخول دولة الكويت في عضوية منظمة التعاون الرقمي التي تأسست في السعودية في نوفمبر 2020 خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين لتسريع نمو الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي حول العالم.

4. محطات الاستدامة في عمل الهيئة

الاستدامة في عمليات الهيئة (تقييم الترخيص الاستثماري ومنح المزايا)

اعتمدت الهيئة آلية لتقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا تستند الى 5 عوامل ذات أوزان متساوية تشمل: نقل وتوطين التكنولوجيا (تقنية مبتكرة مادية، تقنية مبتكرة غير مادية، نقل المعرفة من خلال البحث والتطوير، ونظم الإدارة الحديثة)، التنمية البشرية (خلق فرص عمل للعمالة الوطنية، وبرامج تدريب معتمدة متعلقة بالنشاط، برامج منح دراسية)، تطوير السوق (تلبية حاجة السوق المحلية، استخدام المنتجات والخدمات الوطنية، شهادات اعتماد المنتج ونظم إدارة الجودة)، المساهمة في التنويع الاقتصادي (مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، تعزيز القدرة التنافسية)، وأضافت إليها التنمية المستدامة (مسؤولية اجتماعية للشركات، والاستدامة البيئية) ويقصد بها المساهمة في أهداف التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الابتكار ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة وتحسين تطور البنية التحتية وتعزيز تنفيذ الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

الاستدامة في تقييم الأثر الاقتصادي

قامت الهيئة بتقييم الأثر التراكمي على الاقتصاد الكويتي لرصد الآثار المباشرة وغير المباشرة والممتدة للمنافع المتأتية التي تحققها الكيانات الاستثمارية المرخص لها والتي باشرت عملها في مختلف مناحي الاقتصاد الكويتي للفترة من يناير 2015 الى 31 ديسمبر 2020، بالاستناد الى منظور الإنفاق في الاقتصاد المحلي من خلال 8 معايير معتمدة لقياس الأثر الاقتصادي تشمل الانفاق على رواتب العمالة الوطنية البرامج التدريبية للعمالة الوطنية بأنواعها الأجهزة والمعدات التكنولوجية المتقدمة دعم المكون المحلي (سلع وخدمات) الضرائب والرسوم الحكومية أنشطة المسؤولية الاجتماعية إضافة الى تنمية الصادرات الوطنية، وتدخل الاستدامة ضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة.

الاستدامة في صياغة الاستراتيجية الاولى

صاغت الهيئة مكونات الاستراتيجية الأولى لها (2016/2017-2020/2021) والتي نصت في مهمتها على « العمل المتواصل نحو تعزيز التنويع الاقتصادي في الكويت المؤدي الى الاستدامة.» وقد حرصت على العمل بما يحقق هذه الرؤية والمهمة والقيم والتوجهات الاستراتيجية في اطار خطة العمل التنفيذية التي تضمنت 29 مشروعا، وانتهت في 31 مارس 2021.

الاستدامة في معطيات اعداد الاستراتيجية الاولى

استندت الاستراتيجية الأولى للهيئة على عدة معطيات في صياغة مكوناتها، أهمها قانون تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت رقم 116 لسنة 2013، ومهام الهيئة والتخصصات المنصوص عليها فيه والتكليفات اللاحقة، إضافة إلى نتائج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT) والتحليل المتكامل للشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية (PESTLE) اللذين سبق أن نفذا في إطار مشاريع أنجزت من قبل الهيئة مع مستشارين عالميين، إضافة إلى مرتكزات أخرى تدخل بها الاستدامة بحيث أن هذه المعطيات بمجملها ساهمت في صياغة رؤية الهيئة ومهمتها وقيمها وتوجهاتها الاستراتيجية، وعلى ضوئها تم تحديد خطة العمل التنفيذية التي تضمنت 29 مشروعاً. وتشمل المعطيات المتعلقة بالاستدامة تحديداً الآتي:

- الرؤية الوطنية «كويت-جديدة» 2035 وضمنها 7 ركائز (ركيزة اقتصاد متنوع مستدام، ركيزة بيئة معيشية مستدامة، إدارة حكومية فاعلة، بنية تحتية متطورة، رعاية صحية عالية الجودة، رأس مال بشري ابداعي، ومكانة دولية متميزة).
- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2015 – 2030)، وتشمل 17 هدفا و169 غاية و230 مؤشراً حددت لها خمس مجالات هي: البشر، وكوكب الأرض، والازدهار، والسلم، والشراكة، تتقاطع مع أبعاد التنمية المستدامة الأربعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة.

الاستراتيجية الأولى لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر (2016/2017-2021/2020)

الرؤية	المهمة	القيم	الاتجاهات الاستراتيجية
تميز الكويت كموطن للاستثمارات ذات القيمة المضافة والمحفزة للابتكار.	العمل المتواصل نحو تعزيز التنويع الاقتصادي في الكويت المؤدي الى الاستدامة.	تقديم أفضل خدمة - المهنية – الشفافية.	1.تمكين الهيئة لتصبح «مركز تميز مؤسسي» لتقوم بمهامها بالوجه المطلوب. 2.توسيع المساهمة في الجهود الوطنية لتحقيق التنويع الاقتصادي. 3.جذب حصة متنامية من الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة. 4.تعزيز الترويج لمزايا دولة الكويت كموقع جاذب للاستثمار. 5.تطوير نموذج تقديم الخدمة الأفضل للمستثمرين. 6.تعزيز تنافسية دولة الكويت وتحسين جاذبية بيئة الأعمال. 7.احتضان بيئة عمل محفزة لتنمية قدرات ومهارات العاملين بالهيئة.

جدول رقم (21) توزيع مشاريع الاستراتيجية الأولى للهيئة على ركائز الرؤية الوطنية

ركائز الرؤية الوطنية 2035	عدد المشاريع	نسب توزيع مشاريع الاستراتيجية
إدارة حكومية فعالة	8	27.5%
اقتصاد متنوع مستدام	16	55.2%
رأس مال بشري أبداعي	3	10.4%
مكانة دولية متميزة	2	6.9%
اجمالي المشاريع	29	100%

الاستدامة في مقابلة الاستراتيجية الاولى للهيئة لركائز الرؤية الوطنية

شهدت الاستراتيجية الأولى للهيئة، توزيع مشاريعها على اربع من ركائز الرؤية الوطنية 2035 وحظت ركيزة اقتصاد متنوع مستدام على النسبة الاكبر (55.2%)، كما هو مبين:

الاستدامة من خلال أجندة 2030

حددت الهيئة مبدئيا المجالات الممكن أن تساهم بها ضمن اهداف التنمية المستدامة 2030 (أجندة 2030) للأمم المتحدة، ضمن الاهداف رقم 8 و9 و12 و17 والغايات والمؤشرات المعنية بالتنسيق مع الإدارة المركزية للإحصاء، وتتناول دعم النمو الاقتصادي، تحسين الإنتاجية من خلال التنويع الاقتصادي، تشجيع السياسات التي تدعم خلق الوظائف وتحفز الابتكار، دعم البحوث والتطوير والابتكار، ممارسة الأنشطة الترويجية التي تدعم التنمية، دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام من خلال تطوير القدرة العلمية والتكنولوجية، تنويع مصادر التمويل، تطبيق نظم الترويج للاستثمار الداعمة لنقل التكنولوجيا والحفاظ على البيئة، وبناء الشراكات الفعالة.

الاستدامة في التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط و ا لتنمية

حرصت الهيئة على مواصلة التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من أجل تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال المشاركة في عضوية اللجنة التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة التي شكلتها الأمانة العامة، وحضور ورش عمل للتوعية بكيفية إعداد التقرير الوطني الطوعي للتنمية المستدامة للجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالتنسيق مع الادارة المركزية للإحصاء، والمساهمة في بيانات «التقرير الطوعي الأول لدولة الكويت المعنى بأجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة» حسب الأهداف والغايات التي تخص عمل الهيئة والذي عرضته الأمانة العامة على منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى الذي عقد بنيويورك حول أهداف التنمية المستدامة تحت شعار «تمكين الناس وضمان الإدماج والمساواة» بمشاركة جهات حكومية وخاصة والمجتمع المدني بتاريخ 18 يوليو 2019، واعتبار اطلاق (جائزة الكويت للتنمية المستدامة) بالمشاركة مع القطاع الخاص وتشجيع اجتذاب الشركات العالمية لنقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة، والاستفادة من المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل الذي أنشأ بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، لمطابقة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الاستراتيجية والخطط الإنمائية لدولة الكويت.

المساهمة في برنامج استدامة

ساهمت الهيئة في البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية (2016 - 2021) الذي يتبع المكتب الفني لمعالي وزير المالية تحت اسم برنامج (نافس) ثم تحول الى برنامج (استدامة)، وبالمحاور والأهداف ذاتها. وخلال الفترة من 2017-2019 ، قدمت الهيئة 7 تقارير متابعة بشأن المبادرات الخاصة بها ضمن برنامج استدامة بتاريخ 18 يونيو 2017، 1 أكتوبر 2017، 8 يناير 2018، 11مارس 2018، 18 سبتمبر 2018، 13 مارس 2019، و1 يوليو 2019 على التوالي لتبيان مساهمة الهيئة المحددة ضمن المحور الأول (1.1-1.3) والمحور الثاني (2.1) من أصل 4 محاور تضمنها البرنامج كما هو مبين بالجدول.

جدول رقم (22) مساهمة الهيئة في البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية (2016 - 2021)

#	محاور برنامج استدامة	مساهمة الهيئة في برنامج استدامة	معايير الاداء
1	تحسين الخدمات الحكومية لقطاع الأعمال 1.1 تحسين بدء النشاط التجاري 1.2 تحسين استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وتحسين الحصول على الكهرباء. 1.3 تحسين التجارة عبر الحدود.	من خلال تنسيق الجهود القائمة في إطار الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت (برنامج تحسين) بدعم فني من البنك الدولي	الوصول بالكويت إلى مستوى 40% من دول العالم في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2021 من 53% عام 2016.
2	دعم نمو القطاع الخاص: 2.1 زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ذات النوعية.	من خلال تنسيق الجهود القائمة في إطار الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت (برنامج تحسين) بدعم فني من البنك الدولي	رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الى 40% في عام 2021 من 28% في عام 2016.
3	تنمية وتطوير سوق العمل	لا يوجد	
4	استدامة المالية العامة		

جدول رقم (23) البيانات المطلوبة لمؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بمساهمة الهيئة

الغاية	التوصيف	المستوى
هدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد		
1.1.8	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	المستوى الاول
1.2.8	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	المستوى الاول
1.3.8	نسبة العمالة غير الرسمية إلى العمالة غير الزراعية بحسب النوع الاجتماعي	المستوى الثاني
هدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية		
1.5.9	نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المستوى الاول
1.ب.9	نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	المستوى الاول
هدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان		
1.أ.12	مقدار الدعم للبلدان النامية في مجال البحث والتطوير/ المنتجات والتكنولوجيات السليمة بيئيا	المستوى الثالث
هدف 17: عقد الشراكة لتحقيق الأهداف		
1.3.17	الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين بلدان الجنوب، كنسبة من مجموع الموازنة المحلية	المستوى الأول
1.5.17	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ أنظمة تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا	المستوى الثالث
1.7.17	المبلغ الإجمالي للتمويل المعتمد لصالح البلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية	المستوى الثالث
1.17.17	المبلغ الملتزم به للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني	المستوى الثالث

أهداف التنمية المستدامة

5. الخطوة المقبلة

واكبت الهيئة التوجه العالمي المتزايد للأخذ بمعايير الاستدامة ومراعاة تطبيق الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تكون العوامل الرئيسية لقياس الاستدامة والتأثير المسؤول للاستثمار في أداء الاعمال (Responsible Business Conduct RBC). وتعتبر تجربة الهيئة مازالت في بداياتها، إنما تعتزم الهيئة أن تعمق من تطبيق الاستدامة والأبعاد الثلاثية في أداء أعمالها وعلاقاتها مع شركائها وفي المجتمع. وتعمل الهيئة على تبني الاستدامة في استراتيجيتها الثانية بعد مرور الفترة الانتقالية (2021-2023)، ولتنعكس بصورة متكاملة في جوانب عملها الرئيسية وأنشطتها الترويجية والإجرائية والتنموية والتوعوية وشبكات علاقاتها والأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتحقق، وهذا سيتطلب مراجعة المتطلبات السابقة والأخذ بما يناسبها وفق لأفضل الممارسات الدولية ومستجدات إعداد تقارير الاستدامة.

الاستدامة في مشاركة الهيئة في أكسبو دبي 2020

شاركت الهيئة ضمن جناح دولة الكويت في معرض دبي أكسبو 2020 حيث اختارت الكويت أن يكون جناحها في منطقة الاستدامة تحت عنوان "كويت جديدة - فرص جديدة للاستدامة"، لتعكس التزامها بالتنمية المستدامة لتأمين مستقبل آمن ومزدهر عبر تحقيق الرؤية الوطنية 2035 وركائزها وخطة الكويت التنموية، خاصة فيما يتعلق باستدامة الموارد والطاقة البديلة والتنمية البشرية والاقتصاد المعرفي وتحديداً فيما يتعلق باقتصاد متنوع ومستدام وبيئة معيشية مستدامة. وقد جاء تصميم جناح دولة الكويت معبراً عن الاستدامة إذ استوحى شكله الخارجي من البيئة المحلية التي تعبر عنها الكثبان الرملية ورمز الاستدامة من خلال برج المياه الذي يتوسط المبنى. وقدم تجربة فريدة للاطلاع على تاريخ دولة الكويت وحاضرها ورؤيتها المستقبلية 2035، من خلال استعراض زمني يبين ما كانت عليه الكويت في الماضي وما تبدو عليه الآن وما ستكون عليه مستقبلاً. وقامت الهيئة خلال فترات تواجدها في جناح الكويت في معرض دبي أكسبو 2020 بالتركيز على الإلتقاء بالشركات والوفود الرسمية المهتمة بتنمية الاستثمار في الاستدامة وتحقيق الأثر المستدام. كما طبقت مثلاً حياً على التزامها بالاستدامة والحفاظ على البيئة بالأخذ بالممارسات التي تدعم الاستدامة بإلغاء النسخ الورقية والحرص طوال فترة المعرض على العمل في ظل (بيئة لا-ورقية) بإجراء كافة تعاملاتها رقميا من خلال الأجهزة الحاسوبية المحمولة (تابلت) واستخدام بطاقة العمل الرقمية لجميع فرق الهيئة المشاركة.

KDIPA
هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
KUWAIT DIRECT INVESTMENT PROMOTION AUTHORITY

امسح الرمز لزيارة موقعنا الالكتروني
والحصول على النسخة الالكترونية من التقرير

+965 22054050

www.kdipa.gov.kw

info@kdipa.gov.kw

kdipa.gov.kw

@KDIPA